

مركز جامعة مكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف: 492.75
رقم التسجيل: ٧٤٨٠

أوضح المسالك

إلى الفيسة أبو مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح



تأليف

محمد يحيى الدين عبد طه

عفا الله تعالى عنه
General Organization of the Alexandria
Library (GOAL)

Biblioteca Alexandrina

الطبعة الثالثة

منشورات المكتبة العصرية
مكيدا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥



جُمُوعُ اللَّطَبِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ الْوَحِيدِ
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر^(١)

وهي عشرون حرفاً^(٢)، ثلاثة مَضَّتْ في الاستثناء - وهي: خَلَا، وَعَدَا،
وَحَاشَا - وثلاثة شَاذَّةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سما حروفاً أخرى بالنواصب ، وسما نوعاً آخر من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها «حروف الإضافة» أحياناً ، ويسمونها «حروف الصفات» أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة «لولا» فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن «لولا» الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندی :

وَلَوْلَا جَمَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبًا لَهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول النذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمُهْرُ الْمَسْدِيُّ لَأَبْتِ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكنر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) ونحو قوله سبحانه (لولا أن تفتدون) ونحو قول نصيب :

أحدها : « مَتَى » في لُفَّة هُدَّيْل ، وهي بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِّعَ مِنْ بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ » وقال :

— ٢٨٧ — * مَتَى لُجَجِجِ خُضِرِ لَهْنٌ تَنْبِيجُ *

= واقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شهما من الحرف الأصلي وأخذ شهما من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلي أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي يصف سعياً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده :

* شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ *

اللغة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « لجج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهي معظم الماء « نبيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب . وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » ترفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحاب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « مق » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجج » مجرور بمق وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت للمجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من

والثاني : « لَعَلَّ » في لغة عَقِيل ، قال :

— ٢٨٨ — * لَعَلَّ اللهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا * .

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نثيخ » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجيح . أو في محل نصب حال من ليجج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى ليجج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .

٢٨٨ - - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* بِشَىءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيْمٌ *

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدنوشري : هو في هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشيء ، ولكن الظاهر أنه في هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : (فلعلمك باخع نفسك) اه كلام الدنوشري « إن » يجوز في همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه بدل من شيء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها في مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى اتحد مسلكها واختلفت أحدها بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيهه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « بشيء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، شيء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولهم في لامها الأولى الإنباتُ والحذفُ^(١)، وفي الثانية الفتحُ والنكسرُ.

== حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل من الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، فإذا قرأت أن بالنكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية ، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء .

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

أَقُلُّ أْبَى الْمَغْسُورِ وَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إنبات اللام الأولى فشواهده كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق

شرحه (رقم ٢٨٨) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

أَقُلُّ اللهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زَهْرٍ أَوْ أُسَيْدِ

وأما حذف لامها الأولى فمن شواهده قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تَدِلُنَا اللَّهُ مِنَ لَمَاتِهَا

والذي يزيد أن نلهمك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجز الاسم

بعدها كما استظهره العليمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات

العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

وقول العجير السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ ، عَلَّلْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةَ

تَمُرٌ ، وَسَهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كَى » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشيء :
« كَيْمَهُ »^(١) ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .
الثاني : « ما » المصدرية وَصَلَتْهَا كَقَوْلِهِ :

= وقول أم الحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَمِّرٍ
وقول رؤبة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كَى » هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مه » التي بعدها مؤلفة من « ما » التي هي اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائلا قد قال لك : جئت ، فقلت له : كى تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها بما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى . مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرى فهو كى ، وأما صلته فهي المضارع الذى التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثاني : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى : (عم يتساءلون) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير في كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لِمَهُ » كثيراً في الموضع الذى استعملوا فيه « كَيْمَهُ » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن فى « كَيْمَهُ » وضع حرف وهو كى في موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — * يُرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ *

أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابعة ، ثم منهم من يقول : النابعة الديباني ، ومنهم من يقول : النابعة الجمدي ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به : فلما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب بضر الآتي « أنت » فاعل للفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا في محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح للتخلص من النقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضمته مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كيمًا » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث : « أن » المصدرية وَصَلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تَسْكُرَ مِنِّي » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :
 * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَقْرَأَ وَتَخُذَعَا * — ٢٩٠

== الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفاعل للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفاعل .

الشاهد فيه : دخول « كي » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخصش ، وهي عند غيره كافة اسكن عن عمل النصب في الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كي » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لسان بن ثابت الأنصارى ، وليس بشيء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَالَتْ : أ كُلِّ النَّاسِ أَضْبَحَتْ مَا نَحْمًا *

وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَالْمَتْرَبْمَا كَمَا خَطَّتِ السَّكْفُ الْكِتَابَ الْمَرْجَمَا
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَيْتِنَا أَضْبَحَتْ مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنْ الْحَىِّ بَلَقَمَا
 اللغة : « عرفت مصيف الحى - البيت » المصيف : مكان نزول القوم في الصيف والمتربيع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب المرجما » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم في الصيف وآثار نزولهم في الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذي روجع في القراءة مرة بعد مرة ==

« معارف أطلال البيت » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر - بفتح فسكون - الموحشة ، والبلقع - بوزن جعفر - الخالي الذي لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت - البيت » مانحا : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتقر : مضارع غررته - من باب نصر - إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتقر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبنى على المتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لما فتح تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ فيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « اسانك » لسان : مفعول أول لما فتح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « كيا » كي : حرف تعليل وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لسكى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تقر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدِرَ « كَى » مَصْدَرِيَّةٌ فَتَقْدِرُ اللّامَ قَبْلَهَا ؛ بِدَلِيلِ كَثْرَةِ ظَهْوَرِهَا مَعَهَا ، نَحْوِ (لِكَيْلَا تَأْسُوا)^(١) .

= بالكاف ، والجار والمجرور متعاقق بماء ، وتقدير الكلام : ما نحن أسالك كل الناس للنفع والضر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرية ، والثاني : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لازم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد ، وهذا ممنوع ، وأما الثاني فلأن ظهور الشيء في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس في قول الشاعر :

فَقَامَ يَدُودُ النَّاسِ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لِمَنْ سَبِيلٌ إِلَى هِنْدٍ

قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحياناً ، ونحو ذلك كثير في تعليلاتهم .

ومثل بيت الشاهد في ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَقْتُرُكَهَا شَمًا بِبَيْدَاءِ بِلَاقِعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو تروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَـثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى السَّكَمَالَ فَيَسْكُمَلُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : (فرددناه إلى أمه كى تقر عينها ولا يحزن) وقوله سبحانه : (كى لا يكون دوله بين الأغنياء منكم) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أَسْأَلَهَا عَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا نَالَتْ نِعْمَ مِنْ أَحَدٍ =

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي المسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لسي لا تأسوا على ما فاتكم) ، وقوله تعالى : (لسي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لسي لا يعلم من بعد علم شيئاً) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرِنَا

لِسِي يَعْلَمُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناهما في شرحه ، وورد عنهما في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسِ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدره ، والسرف في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لسي لا يعلم) وكما في قول عمر : * لسي يعلموا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضيني رقية * كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدره بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدره ، والسرف في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسر في هذا أهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع المذكور أو مقدرًا ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : * لسكيا أن تفر وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلا من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضيني رقية * كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيمه » إن نمة نعلًا مضارعا محذوفا ، وهو منصوب بكي ، و «مه» عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر ، وكان قائلا قد قال لك : جئتك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تفرم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدرى الذى هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجوز جمهور النحاة ارتسكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحيانا حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحيانا أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثانى كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذى التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : (لكى لا يكون على المؤمنين حرج) وقوله عمر بن أبى ربيعة : * لسكى يعلموا أن الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : * كي لتقضيني رقية * فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدرة بعدهما وهى الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ :
* كيا أن تفر وتخدعا * .

والأربعة عشرَ الباقية قسماً :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَطَى ،
 وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، نَحْوُ (وَمِنْكَ وَبِئْسَ نُوحٍ)^(١) (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ)^(٢)
 (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ)^(٣) (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٤) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)^(٥) (وَعَلَيْهَا
 وَكَانَ الْفَلَكَ تَحْمَلُونَ)^(٦) (وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ)^(٧) (وَفِيهَا مَا تَشْتَبِه
 الْأَنْفُسُ)^(٨) (آمَنُوا بِاللَّهِ)^(٩) (وَآمَنُوا بِهِ)^(١٠) (اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١١)
 (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١٢) .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أربعة أقسام :

ملا يختص بظاير بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل
 الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول المعجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين في حالتين ، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها
 فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : (كى تفر عينها) وكما في قول
 النابغة : * كى أسألها * والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :
 * لكما أن تطير * فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن
 اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- (١) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- (٣) من الآية ٤ من سورة يونس . (٤) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- (٥) من الآية ٨ من سورة البينة . (٦) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- (٧) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات (٨) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- (٩) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- (١٠) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- (١١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- (١٢) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

* وَأُمٌّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا * — ٢٩١

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للمجاج بن ربيعة ، وقبل هذا البيت قوله :

* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثِبًا *

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم » أوعال « هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كثبا » - بفتح الكاف والثاء جميعاً - أى قريباً « كهأ » يريد مثل الذنابات فى البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كثبا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهأ » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وقول الآخر :

* كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا * — ٢٩٢

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكها .

قال الأعمى في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اه . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس - فيما حكاه لنا علي بن سليمان - يميز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كَأَنْتَ ، وأنا كَأَيْكَ ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة - سوى ما ذكره المؤلف - قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِبِنَاكُمْ وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِبِنَا
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْمُكُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا كَمَا كُنَّا

وقول الآخر :

لَا تَلْمِزْنِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي اللَّامِ مُشْتَرِكَانِ

٢٩٢ - هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حمراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجعله يلمن وهن حلاله ، والعمل : الزوج ، والحلائل - بالحاء المهملة - جمع حليلة ، وهي الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

* فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلًا * =

وما يختصُّ بالزمان ، وهو : مُذٌ ، ومُنذٌ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ لِيَاهُ .

وما يختصُّ بالنكرات ، وهو رُبٌّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :
 * رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوَتْ إِلَى مَا * — ٢٩٣

= الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف الاطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبية يعود إلى الجار الوحشى الموصوف في هذه الأبيات مبنى على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذى سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكتفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان لترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
 الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف .

٢٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا *

اللغة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

الفتوة ، والفتوة : الحرية والكرم « دعوت » أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دائماً » يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز لضمير الغيبة المجرور محللا برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بالملى ، والجار والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائماً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لو او الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله وربّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، وهو التاء ، نحو
 (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ)^(١) و « تَرَبُّ السَّكَمَةِ » و « تَرَبُّي لِأَفْعَلَن » وَنَدَرَ
 « تَالرَّحْمَنِ » و « تَحْيَا تَك » .

فصل : في ذكر معاني الحروف .

١. « مِنْ » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعيض ، نحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)^(٢) ، ولهذا قرئ :
 (بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)^(٣) .

والثاني : بيان الجنس^(٤) ، نحو (مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ)^(٥) .

والثالث : ابتداء الغاية المسكانية باتفاق ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٦) ،
 والزمانية خـ لافاً لأكثر البصريين^(٧) ، ولنا قوله تعالى : (مِنْ أَوَّلِ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط
 إبهامهما ، نحو (ما يفتح الله للناس من رحمة) (ما ننسخ من آية) (مهما تأتنا به
 من آية) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : (ويلبسون ثياباً خضراً من سندس)
 ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل :
 إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس ، وقالوا :
 من في (من سندس) وفي (من ذهب) للتبعيض .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء الغاية =

يَوْمٍ) (١)، والحديثُ « فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » (٢)، وقول الشاعر :

* تَخَيَّرْنَا مِنْ أَرْزَمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةَ * — ٢٩٤

= الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعونه ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على جيبها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) ولا شك أن (أول يوم) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) والحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتى القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَمِنَ الدِّبَارِ بِقَمَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للطرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافاً في الكلام لتسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتى للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، ومما أولوها به تقدير مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرور حجج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أى : أقوين من أجل مرور حجج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المعنى اختيار مذهب البصريين ، خلافاً لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخارى في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن

أبي نمر عن أنس .

٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام للنابغة الديباني يمدح به عمرو بن الحارث

الأهراج أحد الملوك الفسائيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ،

وعجزه قوله :

=

= * إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ *

اللغة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُؤْفِقُهُمْ
بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ
ويوم حليلة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهملة - بعرب العراق ، إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أي اخترن وابتلين وامتحان ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقلمن وشدة فتسكنهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهي الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » في قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به في باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشُّدَيْتَيْنِ بَعْدَمَا
يُظْمَأَنَّ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
الإعراب : « تخيرن » فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه^(١) ، وهي

= من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وردده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أى : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التى تدل على التنصيص على العموم هى التى يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءنى من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفى مجيئه هو الرجل الواحد أو جلس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءنى رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفى مجيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التى تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهى التى يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءنى من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما فى هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التى تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثانى : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما اتهم من أحد بهذه النعمة » فأحد : نائب فاعل اتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام^(١)

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : (هل من خالق غير الله يرزقكم) خالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : (ما كان على النبي من حرج) فخرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : (هل تحس منهم من أحد) ، فأحد : مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .
الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .
الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .
(١) ذهب السكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « قد كان من حديث نخل عنى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، نهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .
وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى السكأن - من مطر . وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى السكأن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائله قد قال : هل كان من مطر ا فليل له : قد كان من مطر ، وكأن قائله قد قال : هل كان من حديث ا فليل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكاف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتراد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد موافع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجروها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : (يغفر لكم من ذنوبكم) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعا) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلٍّ^(١)، وأن يكون مجروراً نكرةً، وأن يكون إما فاعلاً، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ) ^(٢) أو مفعولاً، نحو (هَلْ نَحْسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) ^(٣) أو مبتدأ،

زائدة، بل هي أصلية، ومعناها التبعيض، وبدل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) قلنا: المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذى يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران بعضها دون بعض فلا يناقضه، وما الذى ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب. وعمل آخر من أعمال البر. أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذى نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف المكلفين سواء.

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المرني:

وَمَمَّماً تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى كَلَى النَّاسِ تُعَلِّمَ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذى هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة في الموقع الذى اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدية معانى الأفعال إلى الأسماء، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذى تعود العرب استعمالها فيه.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم، ومن المفعول الذى زاد معه من: المفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ)^(١) .
 والخامس : معنى البدل ، نحو (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) .
 والسادس : الظرفية ، نحو (مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟)^(٣) (إِذَا نُودِيَ
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ)^(٤) .
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا)^(٥) ،
 وقال الفرزدق :

* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ^(٦) *

= في الكتاب من شيء) وقوله سبحانه (وما يضرؤنك من شيء) فجعل « شيء » في
 الآية الأولى بمعنى تفريط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من للبدل ، وقال : إن
 التقدير في الآية السكريمة : أرضيتم الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا
 من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف
 كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال
 البصريون : هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى (ما ننسخ من آية) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن =

واللأمِ اثنا عشرَ معنًى :

أحدها : الملك ، نحو (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ)^(١) .

والثاني : شبهُ الملك ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ^(٢) ، نحو « السَّرْحُ لِلدَّائِمَةِ » .

والثالث : التعديّة ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التعليلُ ، كقوله :

* وَإِنِّي لَتَعَزُّونِي لِدِّكَرِكَ هِزَةٌ^(٣) *

والخامس : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله :

* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ * — ٢٩٥

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ *

الشاهد هنا في قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل . هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كمن نحو قوله تعالى (فويل للقماسية قلوبهم من ذكر الله) أي عن ذكر الله ، وثاسعا وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أي إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى (ونصرناه من القوم) أي عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني آخر لم نجد بدا من تركها ، لسا في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٣٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « المذاب

للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للفعول له (ش ٢٥٢) فارجع

إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن

سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضْرَ الْجُجَارُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَضْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَائِلِ مَا جِدِ
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ *

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العاقلة ، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : (يا أهل يثرب لا مقام لكم) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة ، ومعناه حفظ وحسى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء أو كسرهما - اسم اسكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطتك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطتك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول مفعول به للملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمدحه من الصرف لاعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ لَكُمْ)^(١) ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترب ؛ فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ)^(٢) .

== الآية السكرية فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حليلة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقصد أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لكم) زائدة هو أبو العباس المبرد ، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترب ، فتعدى باللام كما تعدى اقترب في قوله تعالى (اقترب للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُوَيْسَ لِلْجَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَأَسْتَرَأَحُوا

أصل الكلام : يا بؤس الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في أبحر ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذي ضَعُفَ : إما بكونه فَرْعاً في العمل^(١) ، نحو (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ)^(٢) (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)^(٣) ، وإما بِتَأْخُرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو (إِنَّ كُنْتُمْ لِلرُّوْثِيَّاتِ تَغْبِرُونَ)^(٤) ، وليست المقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّيَةٌ محضة ، بل هي بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو (كُلُّ نَفْسٍ يَنْجَرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى)^(٥) .

والثامن : القسم ، نحو « لِلَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ »^(٦) .

والتاسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِلَّهِ دَرْكًا »^(٧) .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءنى ضرب على لخالد) واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى في أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدراهم » وأمثلة المباعدة ، ومن أمثله الآية الثانية في أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر

ذلك أنها تأتي خلفا للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى :

(وتالله لأكيدن أصنامكم) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ،

والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام

وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التعجب هو الصواب ، وأما

قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للسكل إلى ما للجزء ؛ فهو

مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

— ٢٩٦ — * لِدُوا لِمَوْتٍ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

٢٩٦ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَكَلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللمة : « لدوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يولد لد ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضى من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النحاة في باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَّوْكَ لَبِئْسَ بِذَلِكَ الْجُرْوِ السِّكْلَابَا
 ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد (لم يلد) وقول

الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لِمَ تَلِدُنِي لَثِيمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقَرِّمِي بِهِ بُدَاً

ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بمحمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الخاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له = (٣ - أوضح للسالك ٣)

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١) ،
أى : بَعْدَهُ .

== من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « يصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير ، وحملة يصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « للموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .
هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هـ هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا الرقبة ، وأفطروا لرؤيته »
وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِيَطُولَ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَئِ نَيْلَةَ مِمَّا
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ)^(١) أى : عليها^(٢) .

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »^(٣) .

والثاني : التعدية ، نحو (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)^(٤) أى : أذهبته .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبي :

تَفَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ آتَى لَهُ فَخَرَّ صَرِيحاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْقَمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام (فلما أسلما وتله للجبين) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انتادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كعبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نَجرت بالقدم » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدم آلة للنجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تماشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية (أذهب الله نورهم) وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على المبرد والسهلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقا . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لدخول الباء ، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب زيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « بِعْتُكَ هَذَا بِهَذَا » (١) .

والرابع : الإلصاقُ ، نحو « أَمْسَكَتُ بِرَيْدٍ » (٢) .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعواض والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعثك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والتميز ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله ، أو بضعفه » . فإن قلت : فإن أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيتَه قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حل أهل السنة الباء في قوله تعالى (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وبقاى ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيويوه : « وإنما هي الإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازي ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت يزيد » فإن « سطا » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت يزيد » فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعية^(١) ، نحو (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)^(٢) ،
أى : منها .

والسادس : المُصَاحِبَةِ ، نحو (وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكْفَرِ)^(٣) ، أى : معه .

والسابع : المُجَاوِزَةِ ، نحو (فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا)^(٤) ، أى : عنه .

والثامن : الظَّرْفِيَّةِ ، نحو (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)^(٥) ، أى : فيه ،
ونحو (نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٦) .

والتاسع : البَدَلُ ، كقول بعضهم : « مَا يُسْرُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ)^(٧) ، أى : على قنطار .

= إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت زيد » يدل على أنك قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه يحتجّل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعته من التصرف ، فالباء جعلت الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإلصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعية الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، واستدلوا بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، وبقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وعلى هذا بنى الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عَشَرَ : السببية ، نحو (فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ)^(١) .
 والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)^(٢) ،
 ونحو (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)^(٣) ، ونحو « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ،
 ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ »^(٤) .

و. « فى » ستة معانٍ :

(١) الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية ، نحو (فى أَدْنَى الْأَرْضِ)^(٥) ،
 ونحو (فى بَضْعِ سِنِينَ)^(٦) .

أو مجازية ، نحو (أَقَدَّ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ)^(٧) .
 (٢) والسببية ، نحو (لَمَسَّكُمْ فىمَا أَفْضُتُمْ فىهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(٨) .

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به

(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس

(٥) من الآية ٣ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى

يكون الظرف والمظروف فيها من الذوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله

تعالى : (ولستم فى القصص حياة) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من

أسماء الذوات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى

كهنه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث

الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث

والكلام سبب لس العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّمٍ)^(١) .
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَا أَصْلَبْنَاهُكُمْ فِي جُدُوعٍ النَّخْلِ)^(٢) .
 (٥) والمُقَابِلَة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)^(٣) ،
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

٢٩٧ — * بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلِيِّ * *

(١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن الصلوب على الجذع بظرفية المظروف في الظرف ،

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخليل ، فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِمَّا فَوَارِسُ *

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يقزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - بوزن جعفر - وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والسكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولسكل حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

وله « مَعَى » أربعة مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء^(١) ، نحو (وَعَلَيْهَا وَقَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ)^(٢) .

والثاني : الظَّرْفِيَّة ، نحو (كَلَى حِينَ غَفَلَةٍ)^(٣) ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجَاوِزَة ، كقوله :

== الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و« الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن ينعمة من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، ولكنه لما اضطر نونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و« الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والسكى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، السكى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدره على الألف منع ظهورها التعتذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً

يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسین والتاء للتوكيد ، وإيسا دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إما حقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) وقوله سبحانه : (وإنك لعلى خلق عظيم) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

— ٢٩٨ — * إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ *

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القعيف العقيلي ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

اللغة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » للراد الحلف بإفراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكَمَا بِنَعْمَتِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَبْقُصِدُ

المعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرفى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعظيم الجدى ، وهذا متصل المعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضْبَانَا عَلَيَّ إِنَّمَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوانه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعاقب رضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير السلام : لعمر الله يمينى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ)^(١)
أى : مَعَ ظَلْمِهِمْ^(٢) .

= مرفوع بضمّة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل في « رضى » أن يتعدى بمن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : (رضى الله عنهم ورضوا عنه) وقوله : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضْبَانًا عَلَيَّ لِثَامُهَا

وإنما عدى الشاعر في بيت الشاهد « رضى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدها تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اه .

وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمنين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكرها على ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) أى لهدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عند نحو قوله سبحانه : (ولهم على ذنب) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : (إذا اكتبوا على الناس يستوفون) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (حقيق على إلا أقول على الله إلا الحق) أى حقيق بألا أقول ، والخامس أن تسكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ «عَنْ» أربعة معانٍ أيضاً :
 أحدها : المجاوزة^(١) ، نحو « سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ » و «رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ» .
 والثاني : البَعْدِيَّة ، نحو (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)^(٢) ، أى : حالاً بعد حال .
 والثالث : الْأَسْتِعْلَاءُ ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ
 نَفْسِهِ)^(٣) ، أى : كَلَى نَفْسِهِ ، وكقول الشاعر :
 ٢٩٩ - لَأَهْ أَبْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ
 عَنِّي

أى : كَلَى .

= أَبْنَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ كَلَى كَلِمَةً أَفْئَانِ الْعِصَاهِ تَرُوقُ
 وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه
 « على » ونص سيويوه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت
 بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .
 المعنى السادس أن تكدير بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان
 يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدميني :
 وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ
 بِكُلِّ تَدَاوَبْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَيْنَا كَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
 (١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو
 « سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى (ومن
 أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
 (٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد (القتال) وخرج الدماميني الآية الكريمة
 على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فلإنما يبعد الخير عن نفسه .
 ٢٩٩ - هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واسمه الحارث بن
 محرث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فللقب بنى الإصبع لذلك ، وما ذكره
 المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :
 لَأَهْ أَبْنُ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي =

== اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ، والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « لى ه » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لهي أبوك » بمعنى لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمراً أو مستغنياً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنياً به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب - بمنح الحاء والسين جميعاً - كل ما يعده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مبالغة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه « تخزونى » تسوسنى وتقهرنى .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور =

والرابع : التعليل ، نحو (وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ)^(١) ،
أى : لأجله^(٢) .

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخرونى » الغاء حرف عطف ، تخزو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزو ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » فى قول الشاعر « لا أفضت فى حسب عنى » معناها الاستعلاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك فى كتابه معنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضت عليه » اهـ . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت فى كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة فى كتابه أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجه آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اهـ .

وفيه شاهد آخر ، وذلك فى قوله « لاه » لأن أصله « لله » حذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إما يتم على قول سيبويه الذى قدمنا بيانه فى لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقى من معنى « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى (وهو الذى يقبل التوبة عن عباده) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه (وما ينطق عن الهوى)

=

أى به .

وللكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو (وَرَدَّةٌ كَالدَّهَانِ)^(١) .

والثاني : التعليل ، نحو (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)^(٢) أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال : كخَيْرٍ ،

أى : عليه^(٣) ، وَجَعَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على ما أنت عليه^(٤) .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى (لَانْجِزِي نَفْسٍ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً)
أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومى عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للظرفية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِيًّا

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية

للكريمة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه (واذكروه) طلب الهداية ، موضع الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذى هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتى للمؤلف فى فصل يعقده آخر هذا الباب للسلام على حذف حرف الجر

أن يذكر أن رثبة سئل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف الجر وبقاء الاسم مجروراً ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف فى هذا الكلام للتشبيه ، وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة فى محل جر بالكاف التى

بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من

والرابع : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو (لَيْسَ كَثِيرٌ شَيْءٌ)^(١) ، أى :
ليس شيء مثله^(٢) .

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)^(٣) ، ونحو (أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)^(٤) ، ونحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا » ونحو (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ)^(٥) .
وإنما يُجْرَى بحتى في الغالب آخرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخرٍ ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا »^(٦) .

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام : كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المحرور ، وهو فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنت ، أى كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرف عنك وفيه أعراب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت »
ومن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الخبار والمؤلف فى المعنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المعنى - أن إلى تجيء بمعنى

=

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

ومعنى كى التعليلُ ، ومعنى الواو والتاء القسمُ ، ومعنى مُذْ ومُنْذُ ابتداءه
الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

— ٣٠٠ — * أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ *

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شُعْبَا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُمَا
شعبا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شعباً فبدأ ، ويدل على أنه
أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً بَعْدَ حَلَّةٍ بِهَذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا
فإلى فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت
بياء المتكلم ، فالحرفان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر
عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق
الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف
المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر
مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حلامن « شعبا »
والتقدير : وأنت التى حببت شعبا مضافا إلى بدا ، وهذا هو التضمين فى أحد صوره .
وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شعبا مع بدا .

٣٠٠ — هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى
تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ،
وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل ، وصدده قوله :

* لَمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ *

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر »
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل تمود بناحية الشام عند وادى القرى ،
و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة
فيهما - وهى أنسة .

وقوله :

* وَرَبِّعِ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ * — ٣٠١

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبني على السكسرة لا محل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلي بأل الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنه مضاف « الحجر » مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذ حجيج .

الشاهد فيه : قوله « مذ حجيج » وقوله « مذ دهر » فإن الحجيج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لا ابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضوع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لا ابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينسكروا ثبوته بته ، ومنهم من ينسكروا هذه الرواية التي رواها الكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذ حجيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره

المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ *

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس اللامية المعلقة ،

=

وذلك قوله :

(٤ — أوضح المسالك ٣)

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معاً
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

= قِفَا تَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست
وانمحت معالمها ، والآثار : جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف «نبك» فعل مضارع مجزوم
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ،
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « و عرفان »
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « وربع » الواو حرف عطف ،
ربع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على
الألف المحذوفة للتخلص من التثنية الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والتاء للتأنيث
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب
العائد على الربع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على
أن « منذ » قد تكون لابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لَلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً^(١) ؛ فالأولُ كقوله عليه الصلاة^(٢) والسلام : « يَا رَبَّ كَاسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقوله :

٣٠٢ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النعاة ، وثانيتها زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيهما للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون التقليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون التقليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَانَ سِيَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلَ

وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول

ذلك قليلاً .

٣٠٢ — نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك للمقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الغلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

=

وبعد هذا البيت قوله :

= وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مَجَّ لَلَّةً لَا تَنْقِضِي لِأَوَانٍ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَمًا وَتَمَانٍ

اللغة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ، ويروي « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلبده أبوان آدم أبا البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيسكون) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلبده » هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف وغذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمة ذهاب نوره ، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أنثى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدأ من الوجنة ، والجللة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لاتنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات .
الإعراب : « الأ » حرف دال على التنبيه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصنة بالموصوف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والأسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصحح أن اسميتها مخصوصة بالشعر^(١) ، كقوله :

مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبعْتَ لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبعْتَ محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : أأرب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المتأني بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ! وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام ! .

(١) ذكر المؤلف في المعنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبدئياً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بنى من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً

— ٣٠٣ — * يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْمِمْ * *

= إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بكالأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج * يضحكن عن كالبرد اللهم * وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْهَيْنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي
بِيضٌ ثَلَاثٌ كَفِعَاجٍ جُمٌ يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْمِمْ
* تَحْتَ عَرَائِينِ أَنْوْفِ شُمٌ * *

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي بيض » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « نعاج » جمع نعجة ، وبها تكنى العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و « يضحكن عن كالبرد - البيت » البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب القمام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « المنهم » الذائب ، قال الجوهري « أنهم البرد والشحم : ذاب » شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة « تحت عرائين أنوف شم » العرائين : جمع عرائين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجيين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

== من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبه الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان عمة احديداب فهو القنا ، والأنف أفتى .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على النعاج فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبييض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيضك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المهتم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لا بد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة : الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسما بمعنى مثل . الأمر الثاني : بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفراسى وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ما ذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذى الرمة :
أَبَيْتُ حَلِيَّ مَيِّ كَشَيْبًا ، وَبَعْلَهَا حَلِيَّ كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَدْبَطُحُ
فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ التَّيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبِي =

والثاني والثالث : عَنْ وَحَلَى ، وذلك ^(١) إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكأن الماء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول الكعبي بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنْ الْأَذَى لَمْ تُوْزِ الْمُنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْتَهُونَ وَأَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَاطٍ كَالظَّنِّ يَهْلِكُ فِيهِ الرِّبْتُ وَالْفُتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرَ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَفْغَلِكْ مِثْلُ الْمُغَابِ

وقول الشاعر :

تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبُّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيِّمَ الْقَلْبَ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلا أو مضافا إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقد دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المستول أن ينفكك به .

(١) قد تتبع المؤلف في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما - ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميتهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميتهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

* حَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا *

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ آتى .

— ٣٠٤ — * مِنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي *

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن العجاء التميمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً *

اللغة : « دريئة » الدريئة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتمل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً » معنيين ؛ أحدها أنه وصف نفسه بكونه فارسا شجاعا وأنه يصبر على الجلاد ويقم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم السكاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وتراعى عليه نباهم ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والدون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بناء المتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأُكْرِمُ نَفْسِي لِإِنِّي إِنِّي إِذَا أَهَنْتُهَا وَحَقَّقْتُ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثانٍ لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً » وكأنه قد قال : تجيئني هذه الرماح =

وقوله :

٣٠٥ — * غَدَّتْ مِنْ عَلَيَّ بِعَدَمِ مَا تَمَّ ظَمْوُهَا *

= من جهة يميني تارة ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأماي » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يميني ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المآتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥٦ .

صَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ *

اللفظة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الغدوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قَيْض » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأعلى للبيض ، و « بَزِيَاء » بزاءين بينهما ياء مشناة - بمعنى يبداء ، =

= ويروى في مكانه « ببيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضها الذى أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الأبيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظمء : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبض » مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزيزاء » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنْذُ و مُنْذُ ، وذلك في موضعين :
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسمٍ مرفوعٍ ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ » ،
أو « مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،
وقيل : ظَرْفَانِ ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة^(١) .

== لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث المدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة
لـ « مجهول » صفة لـ « مجزوء » بالـ كسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيت مذ يومان » أربعة مذاهب
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي علي الفارسي وابن السراج
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمعناها أول المدة ، وهما على
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيت مذ
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت
مذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد
قلت : بيني وبين لقائه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل
على عدم الأخذ به ، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء ==

والثاني : أن يَدْخُلَا على الجملة ، فعملية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :
 * مَا زَالَ مُذُ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ * ٣٠٦ -

= والسهبلى - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيت منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة التي بمعنى الذي في لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة .
 والخلاصة أن في نحو قولك : « ما رأيت منذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذي ذهب إليه ، وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأى الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التسكف والتعسف في التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأى الأول هو الرأى الذي نقره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ - - هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، رثى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* فَسَمَّا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

اللغة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى في مكان هذه العبارة « ما زال مذ شد الإزار بكفه » ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

== أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد ألمنا بجملتها في شرحنا على الأشموني (١ / ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أيفع » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اهـ .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المغاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبني على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يدها » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فيها » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة ==

أو أُسْمِيَّةٌ ، كقوله :

٣٠٧ — * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذُنَا يَا فَيْعُ * *

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .
وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله :
« خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْدًا وَكَهْلًا حِينَ سَبْتُ وَأَمْرَدًا * *

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يفع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم يندب في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم يندب شعره فهو نُط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق^(١).

= الجملة ، والتقدير : منذ زمن كوفى يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذى هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما فى قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف فى كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما فى الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما فى الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يداه إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام فى المغنى ، قال « الحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف فى أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقا عليه فى أوضح المسالك جعله المشهور فى معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عاياه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به فى مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة فى مذ ومنذ أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر وفى المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .

فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنِ » وَالْبَاءِ ؛ فَلَا تَسْكُنُ^(١)
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوِ (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ)^(٢) (عَمَّا قَلِيلٍ)^(٣) (فَبِمَا نَقُضِهِمْ)^(٤)
 وَبَعْدَ « رُبَّ » وَالسَّكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلاً ، كَقَوْلِهِ :
 * رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْبَاءِ فَتَسْكُنُهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَلِذَلِكَ
 دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ :

فَلَيْتَنُ صِرْتُ لَا تُحْيِرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظْتَ بِالصَّمْتِ إِذَا لَا تُجِيبُ
 وَذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَسْكُنُهَا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ النَّمِيرِيِّ :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ السَّكْبَشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُتَلَقَى الْأَسَانَ مِنَ الْقَمْرِ
 وَالْجُمْهُورِ يَرُونَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا
 الْمَوْلُفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنْ - لَمْ تَسْكُنْهُ أَصْلًا ، وَهِيَ يُوَلُّونَ هَذِهِ الشُّوَاهِدَ
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ أَوْ مِنْ ،
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبَرُوَيْتُنَا يَاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا السَّكْبَشِ .
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضًا فَلَا تَسْكُنُهَا عَنِ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا
 بِقَوْلِ الْأَعْمَشِيِّ مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كَلَّ شَيْءٌ قَرَارًا

يُرِيدُ : فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ النَّسَائِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْلُفُ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

(٥ - أَوْضَحَ الْمَالِكُ ٣)

* بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ *

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وراه فيها بحيرا السكاهن النصرانى وعرفه وحذره عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة للعدد لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطمعة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيهه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطمعة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث المدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً رب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » رب ، مع دخول

« ما » عليها .

وقوله :

* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ * — ٣٠٩

٣٠٩ -- هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الحمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * ومعنى الروایتين واحد .

والبيت المستشهد بهجزة من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمرآ وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم، وأول هذه الكلمة قوله (كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق) :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَا تَعْرِضْ لِتَلْفَظَةٍ وَكَيْلُكَ عَنْ كَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللغة : « نصير » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونكون وإياه يداً على من ناوأه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصير » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصير منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالبُ أن تَسْكُفُهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :
٣١٠ - * كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ * *

= لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في محل نصب « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجرور على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجارم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجرور عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالكاف مع اقترانها بما الكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل الكاف الجر ، بل قد يبق هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حرى ، رثى أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش على يوم صفين ، وما ذكره المؤلف ههنا محز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ *

اللغة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يخزني » لم يوقعي في الخزية ، والخزية - بفتح الخاء والزاي حمياً - ما يستحيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضحه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستحي من ذكر هذا الأخ لسكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينكسر عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضممة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يخزني » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الهمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلمة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بـ يخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم في محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذي هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافؤها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .
ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْنَا الْعَامَ سَمْرَاهُ لَمْ نُبَيْلْ كَلَى جَدِينَا أَلَا يَصُوبَ رَبِيعُ
لَقَدْ عَلِمْتَ سَمْرَاهُ أَنْ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ

والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكففتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .
ومن مجموع الشواهد (٣٠٩ ، ٣١٠ وما أشدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - * رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ *

والغالبُ على «رُبِّ» المكفوفةِ أَنْ تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت^(١).

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي كَمَا لَاتُ *

اللغة : «أوفيت» معناه نزلت ، و«علم» أى جبل ، و«شمالات» بفتح

الشين ، جمع شمال ، وهى ريج تهب من ناحية القطب .

الإعراب : «ربما» رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبني على الفتح لاجل

له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم

وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبني على السكون لاجل له من

الإعراب «أوفيت» أوفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من

الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم فى محل رفع «فى» حرف جر مبني على

السكون لاجل له من الإعراب ، «علم» مجرور بـ «فى» ، وعلامة جره الكسرة

الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى «ترفعن» ترفع : فعل مضارع مبني على

الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الحفيفة حرف

مبني على السكون لاجل له من الإعراب «ثوبى» ثوب : مفعول به لترفع ، منصوب

بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وثوب

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر «شمالات» فاعل ترفع

مرفوع بالضمّة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ربما أوفيت» حيث كـف ما «رب» عن عمل الجر ،

والدليل على أن «ما» كـفتها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أـبقت لها عملها لدخلت

على الاسم فجرتة .

(١) إنما غلب دخول «رب» للتصلة بما الكفاة على الجملة الفعلية التى فعلها ماض

لأن أصل «رب» التقليل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (١) .

وَنَدَرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

— ٣١٢ * رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ *

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكفوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٣ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « مغنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله * ربما أوفيت في علم * لأن التذكير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للمارسى ، ولهذا قال في قول أبي دواد * ربما الجامل الموبل فهم * ما : نسكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شيء هو الجامل هـ ا هـ .

— ٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، والذي ذكره المؤلف ههنا

=

بيت هو صدر من الخفيف ، وعجزه قوله :

حتى قال الفارسي^(١): يجب أن تُقدَّر « ما » انتمًا مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً لضميرٍ محذوفٍ ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبِّلُ .

* وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ *

اللغة : « الجامل » اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الخيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وحر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - فى هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل رب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفردا ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحذَفُ « رُبُّ » وَيَبْقَى عَمَلُهَا ، بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ - * فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعِ *

= فَإِنِ قُلْتَ : فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجْعَلُوا - عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ - قَوْلَ الشَّاعِرِ « الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ » جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ هُوَ الْجَامِلُ وَخَبْرٌ هُوَ قَوْلُهُ « فِيهِمْ » وَهَذِهِ الْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِمَا .

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَا لَوْ ارْتَكَبْنَاهُ لَسَكَّانَتْ جَمَلَةُ النِّعْتِ خَالِيَةً مِمَّا يَرْبِطُهَا بِالْمَنْعِ ، لَسَكَّانَتْ لَمَّا قَدَرْنَا الضَّمِيرَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ مَبْتَدَأً كَانَ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَنْعِ فَرَبَطَ جَمَلَةُ النِّعْتِ بِمَنْعِهَا .

٣١٣ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ السَّكَنْدِيِّ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجَزُهُ قَوْلُهُ :

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ *

اللُّغَةُ : « طَرَقَتْ » يَرِيدُ زَرْتَهَا لَيْلًا ، وَالطَّرُوقُ : الْإِتْيَانُ فِي اللَّيْلِ « مَرَضِعٌ » هِيَ الَّتِي لَهَا طِفْلٌ تَرْضَعُهُ « تَمَائِمٌ » جَمْعُ تَمِيمَةٍ ، وَهِيَ الْمَاعِذَةُ الَّتِي كَانُوا يَهْلِكُونَهَا عَلَى جِهَةِ الصَّبِيِّ ، وَكَانُوا يَزْعَمُونَ أَنَّهَا تَقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ « مُحْوَلٌ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَحْوَلُ الصَّبِيِّ » إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ مِنْ عَمْرِهِ حَوْلٌ ، وَكَفَى بِنَذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَكَفَى بِأَلْهَيْتُهَا عَنْ ابْنِهَا الصَّغِيرِ عَنِ شُغْفٍ مِنْ يَزُورُهَا بِهِ وَشِدَّةٍ وَلَوْعَةٍ ، حَتَّى إِنَّهَا لَتَنَسِيَّ مِنْ لَمْ تَجْرُ عَادَةُ النِّسَاءِ بِنَسْيَانِهِ ، وَهُوَ ابْنُهَا .

الإعراب : « فَمِثْلِكَ » الْفَاءُ حَرْفٌ عَطْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مِثْلُ : مَفْعُولٌ بِهِ لَطَرَقَتْ الْآتِيَّ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهُورِهَا الشَّتْغَالِ الْمَحَلِّ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا رَبُّ الْمَحذُوفَةِ وَالْمَقْدَرَةُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَمِثْلُ مَضَافٍ وَضَمِيرِ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ مَضَافٍ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « حُبْلَى » بَدَلٌ مِنْ مِثْلِ ، مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ إِنْ رَاعَيْتَ الْمَحَلَّ ، وَجَرُورٌ بِكَسْرَةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ إِنْ رَاعَيْتَ الْاَلْفَظَ مَنَعٌ مِنْ ظَهُورِهَا التَّعْذُرُ « قَدْ » حَرْفٌ تَحْقِيقٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « طَرَقَتْ » فِعْلٌ وَفَاعِلٌ « وَمَرَضِعٌ » الْوَائِ حَرْفٌ عَطْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، مَرَضِعٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى حُبْلَى ، وَالرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ فِيهِ =

وبعد الواو أكثر^(١) ، كقوله :

== بالجر فترجح في جلي اعتبار اللفظ، لسكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألهى: فعل ماضٍ معطوف على طرقت ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبني على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تائم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قُتِلْكَ » حيث جر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنجل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في « جمهرة أشعار العرب » :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الخفض . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن تعتبر هذه الواو او العطف ، لأنها تقع في أول السلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدره ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر رب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال : « ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَحْلَدَيْنِ بِكُرْ *

والذى ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها في نحو « وليل » =

٣١٤ - * وَكَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *
 —————

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تجر رب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِنْكَ أَوْ خَيْرِ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ

ورأينا العرب أيضاً تجر الاسم النسكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تجر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو، ولو كان حرف منها نائبا عن رب وعوضا عنها لم يجز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْمُمُومِ لِيَبْتَلِي *
 —————

اللمعة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدها سدل ، مثل ستر وستور « ليبتلي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندى من الشجاعة والجرائية وعدم اللبالة بما يظهر من الهول وأسباب الفرع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » السكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالسكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا رب المحذوفة =

«على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المحوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه تنهة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول ييل الآخر : * أبى الله أن أسمر بأم ولا أب * وأن المصدرية المضمرة مع الفعل نصارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر في المعلقة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمَتَّتْ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرُ مُعْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبيضة خدر» حيث جر بيضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَمَلَتْ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلٍ مِنِّي ذُلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْمَيْرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذُّبُّ يَعْوَى كَأَتْلُحِيعِ الْمُعَيْلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

الشاهد في قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهِمْ قَدْ تَسْرَبَلَتْ هَوْلُهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ نَجْمًا

الشاهد في قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصي الشواهد عليه .

وبعد « بَلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — * بَلْ مَمَّهٍ قَطَّعْتُ بَمَدِّ مَمَّهٍ *

وبدونهنَّ أقلَّ ، كقوله :

٣١٦ — * رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّهِ *

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

اللمة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي الفازة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرح والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جبت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هيباب ولا وجل . الإعراب : « بل » حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بل مهمه » حيث جر « مهمه » برب المحذوفة بعد « بل » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب) :

بَلْ بَلَدِي ذِي صُمُدٍ وَأَصْبَابٍ قَطَّعْتُ أَخْشَاهُ بِمَسْفٍ جَوَّابٍ

وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بَلْ بَلَدِي مِلْهُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور في ح ج ف) .

* بَلْ جَوَزِيَّهَاءَ كَطَمْرِ الْحِجَمَتِ *

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

=

هنا هو صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ * =

اللغة : « من جلاله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .
الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال
المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذف وتبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبنى على فتح
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل
رفع « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :
مجرور بفتح وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل
مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وحمله وقفت من الفعل وفاعله فى
محل رفع صفة لرسم دار أو فى محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، « كادت » كاد :
فعل ماض دال على المقاربة مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المتكلم اسم كاد مبنى على الضم فى محل رفع « أفضى » فعل مضارع مرفوع بضمه
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« الحياة » مفعول به لأفضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب « جلاله » جلال : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أفضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد
إلى الرسم مضاف إليه ، وحمله أفضى وفاعله فى محل نصب خبر كاد ، وحمله كاد واسمه
وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » رب محذوفة من غير
أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :

المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه

خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه (ص ٧٤) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذفُ غيرُ «رُبِّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :
 (١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رُوْبِيَّةَ : « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :
 كَيْفَ أَصْبَحْتَ (١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك (٢) : « بَكْمِ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكَمْ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو
 الشاهد رقم (٣٣٥) وقد ذكر المؤلف في معاني السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف
 أصبحت ! فقال : تكبير ، يريد أصبحت على خير .
 (٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً في ثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف
 رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة في القسم بدون عوض ، نحو « الله لأفعلن » .

الثاني : في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد »
 في جواب من قال « بمن اهتديت » .

الثالث : في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف
 منفصل بلو ، كقول الشاعر :

* مَتَى عُنْتُكُمْ بِنَاءً وَلَوْ فِئْتَهُ مِنَّا *

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف

المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .

السادس : أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف

المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .

السابع : أن يكون المجرور مسبوقاً بإن ، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف

المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .

الثامن : لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كي أنعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره^(١) الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنَّ
فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالحُجْرَةَ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قَدَّرَ
العطف على معمولى عاملين^(٢) ، وقولهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتنسك » و « عجبت
أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : العطف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار
عليه ، وهو الذى لم ينتقض نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازته
سيبويه ولم يجره جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :
مَشَانِيمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَيْنِ غُرَابُهَا
وقوله :

بَدَا لِي أَنِّي آسَتْ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام
العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه
أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد
تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ،
الثانى : أنهم اشترطوا فى الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر
بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار
لما بعدها .

(٢) العامل فى « الدار » هو فى ، والعامل فى « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم
إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة
عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا
بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على
زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين
مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجيزه =

فَطَالِحٍ « حكاه بونس^(١)، وتقديره : إلا أمرٌ بصالحٍ فقد سررتُ بطالحٍ .

هذا باب الإضافة^(٢)

سيبويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين ، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فلهذا أجاز أن تحمل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بنى وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لإن ، فأعرف هذا .
(١) وحكاه سيبويه « إلا صالحا فطالحا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا ، وحكاه أيضاً « إلا صالحا فطالح » بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح .

(٢) الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر السكتدي :

فَمَتَّ دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا إِلَى كَبَلٍ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُسْتَبِ

يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها .

والإضافة في اصطلاح النحاة : « إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه » .

ولا يكون المضاف إلا اسما ، لسببين : الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين ، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء ، والثاني أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافا .

والأصل أن المضاف إنيه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه في المعنى ، ولا يحكم إلا على الأسماء ، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها في عدة مواضع . ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم ، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع ، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ :

الأول : أسماء الزمان ، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

(٦ - أوضح للمالك ٣)

== الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله جل شأنه (إذا جاء نصر الله والفتح) ومن ذلك قول الشاعر .

كَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ
الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابقتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) وقوله سبحانه (وأخرجهم من حيث أخرجوكم) وقوله سبحانه : (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) وقوله (الله أعلم حيث يجعل رسالته) وقوله (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَلِيلَ شُعْنًا كَانَ عَلَى سَفَايِكِهِمْ مُدَامَا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنها تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم ==

تَحْذِفُ من الاسم^(١) الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضا فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إياها، وليس في «تسلم» ضمير يعود إلى «ذي» فإن حاولت تقديره ضميرا منصوبا بتسلم محذوفا منعك من ذلك أن «تسلم» فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به، وإن حاولت أن تجعله ضميرا مجرورا بباء حق يصير التقدير «أذهب بنى تسلم به» منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول، وأن متعلق الحرفين الجار الموصول والجار للعائد ليس متحدا في المادة، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتعد معنى الحرفين وأن يتعد متعلقهما مادة، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور.

(١) الذي يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجبا ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم المنوع من الصرف كدراهم ودنانير ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودنانير بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما المثنى نحو «عصوان ، ورحيان ، ودرهمان» تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو «مستوطنون ، وساكنون» تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها «ال» المعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقا ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما أو لم يكن واحدا منهما لكن كان المضاف إليه مقترنا بال صح أن تبقى ال في المضاف نحو «المستوطننا عدن» و«الساكننا مصر» ونحو «الضاربو زيد، والآخذو ماله» ونحو «الضارب الرجل» فأما إذا كان المضاف مفردا والمضاف إليه غير مقترن بال فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت «ساكن مصر وآخذ مالى» ولم يجوز أن تقول «الساكن مصر ، والآخذ مالى» . =

كقولك في ثوبٍ ودرّاهم . « ثوبٌ زَيْدٌ » و « درّاهمُهُ » ومن نُونِ تَبْلِي علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبهها ، نحو (تَبَّتْ يَدَا أَبِي كَلْبٍ)^(١) ، و « هَذَانِ أُنثَى زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو (وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةِ)^(٢) و « عَشْرُو عَمْرٍو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و (شِيَاطِينُ الْإِنْسِ)^(٣) .
ويُجْرُ المضاف إليه بالمضاف ، وفقاً لسيبويه . ، لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج^(٤) .

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى (وإقام الصلاة) وقال الشاعر :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
يحذف التاء من (إقامة) في الآية السكرية ، وحذف التاء من « عدة » في البيت .
(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج
(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام
(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه التأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .
القول الثالث : أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .
الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذئ ، ويرده أنا لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقاً يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « مِنْ » بكثرة ، وعلى معنى « فِي » بقلة^(١).

(١) اعلم أولاً أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعاً لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكر إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « دراهم خالد » والاختصاص في نحو « لحام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً عاماً ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في السكثرة أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحاً للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى العدود نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً ، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، إما مكاناً نحو قوله تعالى (يا صاحبي السجن) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتيل المعركة » وإما زماناً ، نحو قوله =

وَصَابِطُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظَرْفًا للأول ، نحو (مَكْرُ
الَّيْلِ)^(١) و (يَا صَاحِبِي السَّجْنِ)^(٢) .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحًا للإخبار
به عنه ، كـ « خَاتَمِ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه
يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن اتفنى الشرطان معا ، نحو « نَوْبُ زَيْدٍ » و « غُلَامُهُ » و « حَصِيرِ
الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلِهِ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمَ الْخَمِيسِ » أو الثاني فقط ،
نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع :

(١) نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامِ
زَيْدٍ » وتخصّصه به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامِ امْرَأَتِي » ، وهذا النوع
هو الغالب .

== تعالي (تربص أربعة أشهر) وقوله جلت كلمته (بل مكر الليل) وقولك « هذا عمل
النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم
ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذي أحب أن أنمك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف
- قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلا
قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين
لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه في كل منهما
ظرفا للمضاف يصلح أيضا أن تكون على معق في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصص المضاف دون تعرفه^(١) ، وضابطه : أن يكون المضاف متوغلًا في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المائلة والمغايرة^(٢) ، لا كالمأما ؛ ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةً ؛ لأنها أفادت أمراً معنويًا ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف^(٣) صفة

(١) المراد بالتخصص تقليل الشبوح ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل العلام غلام الرجل و غلام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوخه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوخه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعيين الذى تفيدته الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النعارة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسيما ، وذلك لأن التعريف تخصيص ، فالإضافة إما تفيد التخصيص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » ا هـ .

(٢) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيد الإضافة تعريفا ولا تخصيصا : شهبك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، ومحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لتفيدة تعريفا ولا تخصيصا أن يكون وصفا ، وأن يكون مشبها للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملا والمضاف إليه معمولا .

فخرج باشتراك كونه وصفا المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَاهَدْتُ عَدْوَلًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرياشي .

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيبويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً، وهي على التفصيل أكثر؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمحل نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منحار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الحيل » و« عظيم الأمل » و« حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و« مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تُشبه المضارعَ في كونها مُراداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ، وهذه الصفة ثلاثة أنواعٍ : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبِ زَيْدٍ » و « رَاجِعِمْأ » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبِ الْعَبْدِ » و « مُرَوِّعِ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنِ الْوَجْهِ » و « عَظِيمِ الْأَمَلِ » و « قَلِيلِ الْحَيْلِ » .

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وَصْفُ النكرة به في نحو (هَدِيًّا بِالْبَيْعِ السَّكْمِيَّةِ)^(١) ، وَوَقُوعُهُ حالاً في نحو (ثَانِيًا عِظْفِهِ)^(٢) ، وقوله :

٣١٧ - * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مُبْطِنًا * *

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكأمة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهُوَجْلِ * *

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث للمستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جرىء الجنان ، وقوله « مبطنًا » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهدًا » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقيل الكسلان ، أو الأحمق .

المعنى : يقول : إن هذا الفتى - الذي هو تأبط شرا - قد ولدته أمه ذكي القلب حديده ضامر البطن خبيثه ، لا ينام الليل إذا نام الكسلان .

الإعراب : « فَأَتَتْ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول « رُبَّ » عليه في قوله :

٣١٨ - * يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ * *

المسند إليه لا محل له من الإعراب « به » جار ومجرور متعلق بأى « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و « الفؤاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مبظنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « شهدا » حال ثالثة « إذا » ظرف زمان متعلق بشهد مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نام » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ليل » فاعل نام مرفوع بالضممة الظاهرة ، وليل مضاف و « الهوجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة « نام ليل الهوجل » في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي « حوش » إلى فاعلها ، وهو قوله « الفؤاد » فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء في قوله « به » وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ - هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَأَقِي مُبَايَعَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا *

اللغة ؛ « غابطنا » العابط : اسم فاعل من الغبطة - بكسر فسكون - وهى أن يتمنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمى ؛ هو من الغبطة وهى السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم ليوعد وحرّم « مباعدة » أراد بعدا عنكم « حرمانا » - بكسر فسكون - أحد مصادر قولك « حرمت فلانا كذا أحرمه » - من باب ضرب - إذا منعته .

الغنى : يقول لأحبابه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لكم وولوعى بكم =

ويتضمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سيدنا لولن منكم جزءا هيامهم وكفاء
غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حباهم
بجبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا
هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو
هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب »
حرف جر شبه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط :
مبتدأ مرفوع بضمة ، مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو »
حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض
ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير الخطابين مفعول
به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها
وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على نتح مقدر على الألف منع من ظهوره
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحة » مفعول
به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة
لمباحة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
حرمانا : معطوف على مباحة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله
لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذى
هو مجرور لفظا برب .

الشاهد فيه ؟ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف
إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب »
تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من
إضافته إلى الضمير تعريفا ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبٌ زَيْدٍ » : ضاربٌ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفْعَ القُبْحِ .

أما التخفيفُ فبحذفِ التنوينِ الظاهر ، كما في « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو المُقَدَّرِ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونِ التثنية ، كما في « ضَارِبَاتِ زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وأما رَفْعُ القُبْحِ ففي نحو « مَرَزَتْ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » ؛ فإن في رفعِ « الوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوَ الصفة من ضميرِ يعود على الموصوف ، وفي نصبه قُبْحٌ لإجراء وصفِ القاصرِ مُجْرَمِي وصفِ المتعمدِ ، وفي الجرِ تخلصٌ منهما ، ومن ثمَّ امتنع « الحَسَنِ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ الرفعِ ، ونحو « الحَسَنِ وَجْهِهِ » لانتفاء قُبْحِ النصبِ ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز وتُسَمَّى الإضافة في هذا النوع لفظية ؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً ، وغير مَحْضَةٍ ؛ لأنها في تقدير الانفصال .

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بأل ، كـ « الجُمُعَةِ الشَّعْرِ » وقوله :

— ٣١٩ — * شِفَاةً ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الخَوَاتِمُ *

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلص طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

— ٣٢٠ — * لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى * *

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَبَانَا يَهِيمُ قَتْلِي ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ * *

اللغة : « أبانا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالنار . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش . المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم نار ، وفعلنا منهم مقلداً عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ النار إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبانا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلى » مفعول به لأبواء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل لتكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفا .
٣٣ . — لم أظف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسْرٍ وَالْقَتْلِ * *

اللفظة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أافية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، لحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمَا مِيلَانِ لَمْ يَتَقَنَّ سَيْرًا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَشْرُ
أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَّيْنِ تَقْضِي آلَهُوَ فِي غَيْرِ مَا أَمَّمِ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ الْمَعَاطِسُ
أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشِيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ
أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حنبل :

إِنِّي امْرُؤٌ حَنْظَلِي حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتَيْكَ وَلَا أَخْوَالِي الْعَوَقُ
أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصبغ العدواني :

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدُّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ فَأَنْصَدَعَا
أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي :

تَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنٌّ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرِهَا شَخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر الشعراء المحمدين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على أنه شائع غير منسكّر .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف محقق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أافية » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على =

الثالثة : أن يكون مُضَافًا إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

— ٣٢١ — * أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ * *

== الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفمية العدى » حيث أضاف الاسم المترن بأل ، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مترن بأل .
٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لى الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* مَيِّى ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَّالًا * *

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما — المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده — من باب علم يعلم — إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت — دون سائر الناس — التي تستوجبين خالص محبتي وبيت سودتي . بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإني لأمنحك هذه العبه الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ؛ فلا مطمع لى فى شيء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب ؛ « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل ==

الرابعة : أن يكون المضاف مُشْتَبِي ، كقوله :

— ٣٢٢ — * إِنَّ يَفْتِنِيَا عَنِّي السُّتَوَطِنَا عَدَنٍ *

مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مني » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحقة ؛ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٢٢٣ - وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلِإِنِّي لَسْتُ يَوْمَماً عَنْهُمَا بَغْنِي *

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والدال جيمياً - بلد باليمن ، وذكر في محيط الفيروز ابادى أنها جزيرة باليمن « بغني » الغني : المستغني ، وهو الوصف من غنى يغني - بوزن رضى رضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً وطناً مستغنياً قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإنني دائم الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط .

الخامسة : أن يكون جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَبُ بِمَجْرَبَيْنِ وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءِ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنُونِ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ لِلإِضَافَةِ ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — * لَيْسَ الْأَخِيْلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ * *

= الإعراب . « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخرجاً على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصيغة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإننى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بباء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وباء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى أيضاً « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لسكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى : وفي قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أوقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِيمٍ * =
(٧ - أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ ٣)

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم (الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو) « بالمصغى » المصغى : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى » فلان إلى حديث فلان « إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » للمسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الأذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصنعون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحيم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة « بالمصغى » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، المصغى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصغى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « ذوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الحلة عمن يعنى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصغى مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لسكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وَجَوَّزَ الْفَرَاءَ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْحَلِيِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا^(١)، كـ «الضَّارِبِ زَيْدٍ» و «الضَّارِبِ هَذَا» بِخِلَافِ «الضَّارِبِ رَجُلٍ» وَقَالَ الْمُبَرِّدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي «الضَّارِبِكَ» وَ «ضَارِبِكَ»^(٢): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو «الضارب زيد» أم كان اسم إشارة نحو «الضارب هذا» أم كان اسما موصولا نحو «الضارب الذي كان عندنا أمس» أم كان ضميرا نحو «الضاربك» أم كان مضافا إلى معرفة نحو «الضارب غلامك» وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لافرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها .
والجمهور يقتضون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرى به بمقتضى هذا الأصل ألا نبحر إضافة الاسم المحلى بأل إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة الغائلة «ما خرج عن القياس فغيره عليه لا يقياس» فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو «الضاربك» قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى .

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي :
اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو «الضاربك» وإما مفرد مجرد من أل نحو «ضاربك» وإما مثنى نحو «الضاربك» وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو «الضاربوك» والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور .
ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول :

= القول الأول - وهو قول المبرد ولمازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجمورا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الحذف بإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيديويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » جئت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجوز في الاسم الظاهر الجر بإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف الخلى بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » جئت بالوصف مثنى أو مجمورا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضاربا زيد » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يميز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالأظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضارِبوكَ » الوجهان .

مسألة^(١) : قد يكتسب المضافُ المذكورُ من المضاف إليه المؤنثُ تأنيثُهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون المثني أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب البرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضارباك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة ال ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فلنكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجئاً يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) مجمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نسكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب علي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معموله ، ورفع القبح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو * إنارة العقل مكسوف ... * والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقى عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفاً - نحو قوله تعالى : (تؤتى أكلامها كل حين إذذن ربها) وكقول الراجز :

= * أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان * =

وبالعكس ، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

= ثانيا : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدرا - كقوله جل ذكره :
(وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَى دَيْنٍ تَدَايَدَتْ وَأَى غَرِيمٍ لِلتَّقَاضَى غَرِيمُهَا
وكقول مجنون بنى عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّدِيثَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ثالثا : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التى تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أى يوم سفرك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعا : البناء ، وذلك فى مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم) فى قراءة من فتح بين ، وهى فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق فى بعض التخرجات التى مر ذكرها :

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ *

بفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : (أن يصيبكم مثل ما أصاب) فيمن فتح مثل .
الموضع الثانى : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله

تعالى : (من عذاب يومئذ) (من خزي يومئذ) بفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضى فى محو قول النابغة .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيدَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالضارع المقترن بنون النسوة فى نحو قوله :

لَأَجْتَذِرَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَالُماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِيحُنَّ كُلَّ حَلِيمٍ

وسياتى ذكر هذين الموضعين فى آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فن الأول^(١) قولهم : « قَطَمْتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءةُ بَعْضِهِمْ :
(تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)^(٢) ، وقوله :
٣٢٤ — * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

(١) يكتسب المضاف المذكور من المضاف إليه المؤنث التأنيث في ثلاث صور :
الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثله قولهم « قطعت
بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) وقد ذكر المؤلف
هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب المعجون :
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَكَانَ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا
وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :
وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقتْ صَدْرُ القَمَاءِ مِنَ الدَّمِ
ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه
في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل
نفس) وقوله سبحانه (ووفيت كل نفس) ونحو قول عنتره :
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ
والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة
المصدر ، كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذى الرمة :
مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
(٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي ، وهذا الذى ذكره المؤلف بيت
من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتعسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب
الكبر والشيخوخة ، وهى قوله :

أَصْبَحَتْ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي مُنْفَهًأ أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْضِ
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوِينِ طُولِي وَطَوِينِ عَرْضِي =

== اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قسديه لا يستطيعان حمل سائر جسده « منقهاً » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرعت في نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الحبل والعهد ، وكفى بإسراع الليالى في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتي عليه السن المعتاد فيه ذلك ، ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرعت » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّرَ عَنْهُ قُنُزُوعًا عَنْ قُنُزُوعِ جَذْبِ اللَّيَالِيِ أَبْطِيِ أَوْ أُسْرِعِي

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكِ الْأَيَّامُ ضَامَتِكَ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلي :

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بِيَدِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « أسرعت » أسرع : فعل ماض مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى طول الليالى ، ومستعرف وجهه في بيان الاستشهاد ، وجملة أسرعت مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محمل له من الإعراب « نقضى » نقض : مجرور بنى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرعت » حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله : «أسرعت» على مذكر وهو قوله : «طول» والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً =

ومن الثاني قوله :

— ٣٢٥ — * إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوُّعِ هَوَى * *

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالتاء الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفْتَنَا كَفَى الْإِيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحرر ، وأنشده في اللسان (ز ب ر) :

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيِّئَاءَ لَيْسَ لِبِهَا زَبْرٌ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٢٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه

مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَعَقْلُ عَاصِيِ الْمَوَى يَزْدَادُ تَمْوِيرًا *

اللغة : « إنارة » هو في الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول - إذا ذهب نورها وزال ضوءها باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع - بفتح الطاء وسكون الواو - أى الطاعة والانقياد ، والهوى - بفتح أوله مقصوراً - شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة =

ويحتمله (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) (١)، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت في ذلك قول الآخر :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوَوَّلُ لَهُ الْأُمْرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
 فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤية » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن : آية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء في تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً في رسالة صنفها في هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر النهوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، ونسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وبالا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ مُرَادِفِهِ^(١) ، كـ « لَمَيْثُ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

المجازي ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثاني : أن تذكير قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه الذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعرفه بنفسه ، وفي دعوى تخصصه بنفسه تماقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصص ، ومعنى كونه يعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في المناقض السبع البصريين من قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفته ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٍ »
 فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .
 فمن الأول قولهم : « جاءني سعيدٌ كُرْزٍ »^(١) ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول
 المُسَمَّى وبالثاني الاسمُ ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسمِ^(٢) .

== وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة- ومتى ورد عن العرب
 في الكلام المنور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا- مع هذا السماع- طريقاً من القياس
 حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ إِرَاهِشِيهِ وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في
 العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على
 باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين
 فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما أتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة
 أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل
 من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،
 وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله
 بمعنى خرج الراعى الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز
 الجعل - دحروجه .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على
 التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »
 و « ذهبت ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتاً صاحب اسم هو صباح ،
 ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما
 يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثانى^(١) قولهم: « حَبِيَّةُ الْحَمَقَاءِ » ، و« صَلَاةُ الْأُولَى » ، و« مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى: حَبِيَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ ، وصلاحُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، ومسجدُ الْمَسْكَانِ الْجَامِعِ .

كما لو قلت: « جاءنى سعيد كرز » أو قلت: « يا سعيد كرز » فإن الجيء إنما يستند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول: « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يؤم ذلك ، هم الذين قالوا: إذا كان الاسم والملقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال: « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » (انظر الجزء الأول ص ١٣٢) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل: حبة حمقاء ، وصلاح أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لسكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول: حبة البقلة الحمقاء . بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى: صلاح الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث: مسجد المسكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث^(١) قولهم : « جَرْدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ لا جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ لا سَحَقٌ من جنس العمامة .

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٌ » و « ثَوْبٌ » .
ومنها ما يمتنع إضافته كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير أى من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام^(٢) .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : (يعلم خائنة الأعين) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحْتَبُونَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَمْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْتَقِينَا
وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلِيٍّ وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَادْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف بدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، وكل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التقي لبيان الجنس ، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سحق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذي تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بليت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذنا ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أي » ، قال الله تعالى : (وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ)^(١) و (فَصَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢) و (أَيُّ مَا تَدْعُوا)^(٣) ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَافُ للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبعضاً يجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجوار قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة وقد ذهب سيويوه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنويه ، وذهب أبو يونس الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يمحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يمحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالساً ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّا » و « كَلَّمْنَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُضَارَى » و « سِوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أَوْلَاتِ » و « ذِي » و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : (نَحْنُ أَوْلُو قُوَّةٍ)^(١) (وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ)^(٢) (وَذَا الثُّونِ)^(٣) و (ذَاتَ بَهْجَةٍ)^(٤) ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوحان : ما يضاف لسكل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)^(٥) ، وقوله :

— ٣٢٦ — * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَّكَ * *

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٣ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ * *

اللغة : « لم يك شيء » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في

بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما

كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت

من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال * لم يك شيء يا إلهي معك * وعنه أيضاً :

وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك ، واعترض بأن

هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذه مطلقاً عنها :

أى لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن

مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالعنى لم يك شيء يا إلهي

معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لسكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها

بقوله وحدك ، فتدبر .

قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمرا إلى حال التسكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتهاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول المزمق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كَوْلًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرُ زَقِي

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منى لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التسكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التسكلم كما في قوله تعالى : (ولم أكن بدعائك رب شقيا) فإن الشقاء منى عن زكريا عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانقضاء عنه إلى وقت التسكلم ، وقد يكون نفي مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى (لم يكن شيئا مذكورا) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في السكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للمنى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التسكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل فى المنفى وقال فى شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد فى كان التى معناها حدث ، فصار المعنى : لم يحدث شيء من الأشياء فى الزمان الماضى قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيدا فى الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقا عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيسكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التسكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا فى الزمان الماضى ثم صار معك فى الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ
وَحَدِي

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبني على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحوداً ، وحجلاً كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير: يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحادكا » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحادكا » حالاً من ضمير المخاطب ، وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفى وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة اللأني بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قبلكا » قبل : ظرف متعلق بيك ؛ فإن جعلت بك فعلاً ناقصاً فشيء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحادكا » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .
٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبيع الفزاري ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَصْبَحْتُ لَا أَجْمِلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذُّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحَدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف السكر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرت » مر : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء التثنية فاعله مبنى على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدي » وحد : حال من ضمير التثنية منصوب بالفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها المناسبة ، ووحده مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والمطر » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدي » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير التثنية .
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير التثنية ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختص به بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُشْتَفَاة لفظاً ، ومعناها التَّكْرَار ، وهي « كَبَيْتِكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَعَدَيْكَ » بمعنى إِسْمَادَا لكَ بعد إِسْمَادِي ، ولا تستعمل إلا بعد كَبَيْتِكَ ، و « حَنَايَيْكَ » بمعنى تَحَنُّنًا عَلَيْكَ بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَالِيكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ، و « هَذَاذِيكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاعٍ ، قال :

= مصدر اختلفوا له فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حتى « وحده يحده وحدا » مثل وصفه يصفه وصفا ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والحوثولة والأبوة والبنوة ، وعبارة سيويه التي أثارناها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد - عنده - نائب مناب إِيحَاد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبهه الأفعال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة ثم اعلم أنك إذا قلت « مررت بزيد وحده » وجملت « وحده » حالا ، فهل هو حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مررت بزيد وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس البرد إلى أنه حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه منفردا ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس البرد ، بسبب اطراده في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين يجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى الذي ذكره الخليل .

٣٢٨ — * ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضًا *

وَعَامِلُهُ وَعَامِلُ كَلْبَيْكَ مِنْ مَعْنَاهَا ، وَالْبَوَاقِي مِنْ لَفْظِهَا .
وَتَجْوِيزُ سَبِيوِيهِ فِي « هَذَاذِيكَ » فِي الْبَيْتِ ، وَفِي « دَوَالِيكَ » مِنْ قَوْلِهِ :

٣٢٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ أَرْجُوْزَةٍ لِلْعَبَّاجِ يَمْدَحُ فِيهَا الْحَبَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ التَّقْمِيَّ ،
وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بَيْتَ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْطُورِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

* يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ الْعُرُوقِ النَّحْضًا *

اللُّغَةُ : « ضَرْبًا هَذَاذِيكَ » أَيْ : ضَرْبًا يَهْدُ هَذَا وَيَهْدُ هَذَا ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِهِ :
يَهْدُ هَذَا بَعْدَ هَذَا — أَوْ مَعْنَاهُ ضَرْبًا سَرِيْعًا فِيهِ إِسْرَاعٌ بَعْدَ إِسْرَاعٍ ، وَقَوْلُهُ « وَطَعْنَا
وَخَضًا » أَيْ : طَعْنَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْفِذْ . وَقِيلَ : هُوَ بَعْكَسَ ذَلِكَ ، أَيْ
الطَّعْنَ الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَى الْجُوفِ ، وَلَعَلَّهُ مِنَ الْأَضْدَادِ ، أَيْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَسْتَعْمَلُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهَا فِي مَعْنَيْنِ مُتَضَادَيْنِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى وَخَضَ التَّعْرِيفُ « عَاصِيِ الْعُرُوقِ »
الْعُرُقُ الَّذِي يَسِيلُ وَلَا يَرْقَأُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى عَوَاصٍ « النَّحْضًا » بِفَتْحِ النُّونِ وَمَسْكُونِ
الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَآخِرُهُ ضَادٌ مَعْجَمَةٌ — هُوَ اللَّحْمُ الْمَسْكَنْزُ كَلْحَمِ الْفَخْدِ ، كَأَنَّ الطَّعْنَ يَمِزُقُ
أَجْسَامَهُمْ فَيَنْقَلُ قِطْعًا مِنْ لِحْوَمِهِمْ إِلَى عُرُوقِهِمْ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ بِلَا انْقِطَاعٍ .

الإِعْرَابُ : « ضَرْبًا » يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ
مَحذُوفٍ : أَيْ نَجْزِيهِمْ ضَرْبًا . بِدَلِيلِ أَنْ قَبْلَهُ * تَجْزِيهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا * وَالثَّانِي :
أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُهُ : اضْرَبْ ضَرْبًا « هَذَاذِيكَ »
مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَقْدَرُ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : اقْطَعْ قِطْعًا أَوْ أُسْرِعْ
إِسْرَاعًا ، مَنْصُوبٌ بِالْبَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ مَثْنِيٌّ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَكَافُ الْمَخَاطَبِ مَضَافٌ
إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « وَطَعْنَا » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَعْمَلِ
لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَطَعْنَا : مَعْطُوفٌ عَلَى ضَرْبًا مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحِ الظَّاهِرَةِ « وَخَضًا »
نَعْتٌ لَطْعَنِ مَنْصُوبٍ بِالْفَتْحِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « هَذَاذِيكَ » حَيْثُ أَضَافَ هَذَا اللفظَ إِلَى ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ،
وَهُوَ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ لِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ : أَيْ أُسْرِعْ هَذَاذِيكَ ، وَلَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا ،
خِلَافًا لِسَبِيوِيهِ ، كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ؛ لِمَا سَنَذَكُرُهُ قَرِيبًا .

— ٣٢٩ — * دَوَّالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسٍ *

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بنى الحساس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ *

وأشده سيويبه (١ / ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا :

* دَوَّالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ *

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا ظِبَاءَ تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُدِيرٍ عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا
يَسْكُنُ فِي ثِبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثانى من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير فى بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المصغر ، صبير بن يربوع « المكناس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الطيب : أى يستتر « منير » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممكورة » بملثة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه وشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين عيرك قال الأعمى : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للعودة ، اه . وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اه .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالِيَّةُ بتقدير نفعه مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَآذِينَ - أَى مُسْرِعِينَ - ضَعِيفٌ (١)

« شق » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دواليك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حتى » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دواليك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سنذكره . (١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دواليك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فعنى « دواليك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجوز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشق ، وتقدير « دواليك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأننا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقا .

وتجوزُ الأَعْلَمُ^(١) في هَذَا ذِيكَ في البيت الوَصْفِيَّةِ مردودٌ لذلك .

== قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالية لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأَعْلَمُ الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أو ما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاذا - نحو « ليه » وللإسم الظاهر نحو « لبي يدي مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أننا علمنا أن هذه الألفاظ مشناة لفظا ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في الثنى عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثنى عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبت يدا أبي لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به الثنى في نحو « ذانك » و « تانك » فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفا ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

والوجه الثالث : أننا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف مجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَنَّانِيهِ » و « آبِي زَيْدِ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحدفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشبه الحرف .
وشدّت إضافة آبِي إلى ضمير الغائب في نحو قوله :

== ومثل الضمائر في نحو « إياك » ولم نجدهم ألحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه بالحرف ، ولا شك أن « دواليك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيديويه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها) .
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دواليك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولاً في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر نهى في محل رفع ، وإن اعتبرت مفعول المصدر فهى في محل نصب .

فإن قلت : وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا ترى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لييك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعاداً متكرراً ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول مخاطبه : تحنن على وارفق بي ، فالكاف للفاعل الحنان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُذِيرٍ أُنْذِرُ فَأَسْتَبْقِي بَعْضَنَا حَنَّانِيكَ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

— ٣٣٠ — * لَقُمْتُ لَبِيَّهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله :

إِنِّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

اللغة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقل مهما عظمت عن تلبية نداءك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبنى فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « لبي » لبي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أجبتك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

— ٣٣١ — * فَلَبِّيْ فَلَئِيْ يَدَيِّ مِسْوَرٍ *

== من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليدعو مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبي » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيديويه التي لم يعرفوا لها قائلًا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شراهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشموني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا *

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثة « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله لبيك « لبي يدى مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلباني ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه ردُّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مَفْرَدٌ^(١) ، وأصله لَبَّأ ، فَفَقَدِمَتْ أَلْفُهُ يَاءَ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابنِ النَّاظِمِ إنَّ خِلافَ يُونُسَ في كَتَبَيْكَ وَأَخْوَاتِهِ وَهَمَّ^(٢) .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

« نَابِي » ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » الفاء عاطفة ، ولي : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور « فلي » الفاء عاطفة ، لي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و « يدي » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، وهو مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « فلي يدي » حيث أضاف « لي » إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله « يدي » ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن « لي » اسم مفرد على وزن فعلى - بفتح فسكون - وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف « لدي » وألف « علي » الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول « لديك » و « عليك » ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لسكانت تبقى ألفا حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف « لدي » وألف « علي » تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى (وألقيا سيدها لدى الباب) وكما في قوله سبحانه (وعليها وعلى الفلك) فلما وجدنا ياء « لبيك » على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لدي وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثني « كتابيك » و « كتابي زيد » فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كهذا .

(٢) يعني أن ابن الناظم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛ لأن خلافه في لبيك وحده .

« إِذْ »^(١) ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)^(٢) (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)^(٣) ، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به ؛ فَيُجاء بالتنوين عَوْضًا منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٤) ، وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَاسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَاسٌ » وربما أُضيفت إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — * بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَامِ * .

ولا يُقاسُ عليه ، خلافاً للكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إذ فيإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون جبر المبتدأ فعلا ماضيا ، لفظا كقوله تعالى (إذ كنتم قليلا) أو معنى كقوله سبحانه (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت) وقد اجتمع في قوله تعالى (إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن) إضافة إذ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماض ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْكَلْبِي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة : « نطعهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث الكلبى » أراد في أجوافهم ، فهو كناية عن موصوف ، كما في قول الآخر * بحيث يكون الخوف والوجد والحقد * أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف « بيض » جمع أبيض ، وأراد السيف « المواضى » جمع ماض ، وهو المافذ في ضربته =

« حيث لى العمام » العمام : جمع عمامة ، وهي ما يعصب على الرأس ، وليها : لفها طاقة بعد طاقة ، وللراد بحيث لى العمام الرأس ، وهو نظير ما سبق في « حيث الكلى » .

الإعراب : « ونظنهم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نطن : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بنطن ، وحيث مضاف و « السكى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد » ظرف متعلق بنطن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « بيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبني على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « لى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العمام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العمام » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وفي صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث » إلى « السكى » فإن زعمت أن قوله « السكى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإنى أقول لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ، والتزم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال في الصدر أقرب ؛ إذ لا يلزم عليه تغيير في ضبط الشاهد ، وبعضهم ينشد صدر البيت :

* ونظنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لايجرى ما ذكرناه في صدر البيت .

ومنها ما يختص بالجل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها^(١) ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أُكْرَمْتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأَخْفَشِ والكُوفِيِّين^(٢) ، نحو « إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ »^(٣) ، وأما نحو « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ »^(٤) ، فمَثَلُ (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٥) ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — * إِذَا بَاهِـلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ *

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعناه من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبرة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ السحابة سيويه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) وقوله (إذا الشمس كورت) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل للتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه (إذا يتلى عليهم يخرون) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى (وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى (وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مثلها ، وستعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

== وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمَذْرَعُ *

الغاة : « باهلي » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ : يَا بَاهِلِيْ
عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لُؤْمِ هَذَا النَّسَبِ
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عِبْدَهُ لَهْ فَيَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى يقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله « باهلي » مبتدأ أول مرفوعا بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لسان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أى الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن ==

فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - * ... فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيئُهَا * *

= يقدر المحذوف كان وحدها، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سنذكره هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « المذرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حظلية » من قبل أن « إذا » لا يلبها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحته : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فأعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبه إلى قائله ؛ فقول : هو لقيس بن الملوح المعروف بالجنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينه ، وقيل : هو لاصمة بن عبد الله الفشيري ، وقد نسبه ابن جنى إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولى ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتامه مع بيت تال له هكذا :

وُنَبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيئُهَا
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَنْبَغِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِيئُهَا =

(٩ - أوضح المسالك ٣)

== اللفظة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : (وإني مرسله إليهم بهدية) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا نُفِثُ عِنْدَهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » النزلة والكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، وتاء المنسكلم نائب فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلي » مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلي ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، هلا : حرف تضيض مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و ضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أي الحل والشأن - نفس ليلي شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سنذكره في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذْ » أو « إذا » - في كونه اسمَ زمانٍ مُبهمٍ لما مضى أو لما يأتي^(١) - فإنه بمنزلة ما فيها أيضاً فإن إليه ؛ فذلك تقول :

= وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلى » فاعلاً بفعل محذوف أى : فهلا شغقت نفس ليلى ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفيحها » خبراً للمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شفيحها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى » فإن قوله « نفس ليلى » مبتدأ ، وقوله « شفيحها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لسان المضمر مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلى شفيحها » وإنما لم يجعل « نفس ليلى » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفيحها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلى » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذى من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثانى : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم نجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التى لا يلها إلا الفعل .

فإن قلت : فإنى أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية السلام وتوكيد معناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المأتى به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسمَ زمانٍ مبهمٍ لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضى ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ، =

« حِثُّكَ زَمَنَ الْحِجَّاجِ أَمِيرٍ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحِجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ » لأنه بمنزلة إذًا ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقهُ الناظم في مُشْبِهِهِ إذُ دون مُشْبِهِهِ إذًا ؛ مُخْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ نُمُ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)^(١) ، وقوله : * وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ^(٢) *

== فإن « إذا » اسم للزمان المهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتيتك زمن الحجاج أمير ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الناريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه (يوم هم بارزون) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذا ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي » يريد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبّر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذ » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخواتها ، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

* بِمَعْنٍ فَمَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ *

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمعن » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِلَ فيه المستقبلُ لتحقيقِ وقوعه ، منزلةً ما قد وقع ومضى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء سحلاً عليهما^(١) ، فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً ، فالبناء أرجحُ للتناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — * عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا * *

= لا مهملة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يجيز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبيان لكونهما أشبه الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح سحلا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف ونزول الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذا والموصولات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيا قوى الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديباني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمُلَّتْ : أَلَمَّا تَصَحَّحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ *

اللغة : « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : (على حين غفلة)
 « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لنته على فعله وأنت
 ساخط على ما كان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والليل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة
 للانكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لسكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده
 « أصح » مضارع مبدوء بهجزة التثنية مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع زع » مثل وضع
 يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤى « ألما تصحح والشيب وازع » بناء المضارعة
 الدالة على الخطأ ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »
 ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بهلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكفت المذكور
 في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسيت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على
 فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر
 بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »
 جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،
 قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم
 فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به
 الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على
 السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه حذف
 الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »
 الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة =

وقوله :

* طَلَى حِينَ يَسْتَضِيئِينَ كَلِّمَ حَلِيمٍ * - ٣٣٦

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .
 الشاهد فيه : قوله « حين عاتبت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على
 أنه مبني على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَمُّلًا *

اللغة : « لأجتذب » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه
 اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده
 نحو نفسه « تحملا » النحلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه
 النزوع عن الصبوة والسكف عن الميل إلى الشهوات « يستصيين » فسرره العيني
 والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصيبت فلانا ، إذا عددته في الصبيان ،
 وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللمه ، وتقول : أصبت المرأة
 الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللمه « حلیم »
 الحلیم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ،
 تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذب » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبني على الفتح
 لا محل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون
 للتوكيد حرف مبني هلى السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبني على السكون
 لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبات مبني على الفتح في محل جر بمن ، والجار
 والمجرور متعلق بأجتذب لا قلبى « قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدره
 على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف
 وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تحملا » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسمية ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين^(١)
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)^(٢)
 بالفتح ، وقوله :

* كَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ * — ٣٣٧

= بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجندب «يستصين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة . والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملته فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبني بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملته فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبني بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بني بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدأ أعرب ، ومن بني فلان يفندا

ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعرث لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

فصل : مما يلزم الإضافة * كَلَاً « و « كَلْتَاً » ولا يضافان إلا لما استكمل
ثلاثة شروط :

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والهجر « غير دان » ليس قريباً .
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون
في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محمل له ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محمل لها
من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير :
تذكر ما تذكره « من سليمان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .
والعنى : تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمان « على » حرف جر
مبني على السكون لا محمل له « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلی وعلامة جره
الكسرة الظاهرة ، ويروى بالفتح - وهى محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في
محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع
بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان »
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع
من ظهورها الثقيل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح
« حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلی ، مع كونه مضافا إلى جملة اسمية ؛
فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ،
وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزارى :

أَلَمْ تَعَلَّمِي - يَا عَمْرُوكَ اللهُ - أَنِّي

كَرِيمٌ ، عَلَى حِينِ السِّكْرَامِ قَلِيلٌ

فيمن رواه بالفتح .

أحدها : التّعريف^(١) ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ »
خلافاً للكوفيين .

والثاني : الدلالةُ على اثنين^(٢) ، إما بالنصِّ نحو « كِلَاهُمَا » و (كِلْتَا
الْجَنَّتَيْنِ)^(٣) أو بالاشتراك نحو قوله :

* كِلَانَا غَنِيٌّ عَنِ أَخِيهِ حَيَاتُهُ * — ٣٣٨

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يجوزون توكيد النسكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يجوزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نسكرة مخصصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب للعرب والبنى أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناهما مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والتثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَتَحْنُ إِذَا مُتِمْنَا أَشَدُّ تَعَانِيًا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَلْزَمَ فَضْلَ بُرْدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَأَسِيًا

وهو روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزباداً أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفْتُ الْفَقْرَ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيحٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيًا

الإعراب : « كِلَانَا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحّ قوله :
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّئِيمِ مَدَى وَكَأَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

= بالثنى، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أخی : مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بعنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلانا » حيث أضيف لفظ « كلا » إلى الضمير الذي هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى يظن أن الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربيعي أحد شعراء قریش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفي بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجهة « الفيل » بفتحين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللئيم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للئيم : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُشْتَاةٌ في المعنى مثلها في قوله تعالى : (لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)^(١) أى : وكِلاَ ما ذُكِرَ ، وَبَيْنَ ما ذُكِرَ .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة ؛ فلا يجوز « كِلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو » فأما قوله :

— ٣٤٠ * كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا *

فمن نَوَادِرِ الضَّرُورَاتِ .

السَّاكِنِينَ منع من ظهورها التعذر « وكلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف واسم الإشارة في « ذلك » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والسكاف حرف خطاب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقيل » الواو حرف عطف ، قيل : معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .
الشاهد فيه : قوله « وكلا ذلك » حيث أضاف « كلا » إلى مفرد لفظاً ، وهو « ذلك » وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر .
(١) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

٣٤٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف

ههنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فِي النَّائِبَاتِ وَالْإِمَامِ الْمَلَمَّاتِ *

اللغة : « خليلي » الخليل : الصديق الذي يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلالك « واجدي » اسم فاعل مضاف لياء المتكلم « عضداً » هو الذي يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه ، مجاز « إمام » مصدر ألم - بتشديد الميم - أى : نزل ، والملمات : جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر ، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه .

المعنى : يقول : إن أخى وصديقي ليجدان مني العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر ، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصدق الإخاء ، وصحيح الوفاء .

ومنها «أى» وتُضاف للكسرة مطلقاً؛ نحو «أى رَجُلٍ» و «أى رَجُلَيْنِ» و «أى رَجَالٍ» وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) (١) أو مجموعة نحو (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (٢) ولا تُضاف إليها مفردة

= الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليلي» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمه مقدره على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء المتكلم في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في النائبات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، إمام: معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «كلا أخى وخليلي» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة.
ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشترط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداها على الأخرى بما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحث، فأما ما دللنا فشكل ثابت في الإعراب وقد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشترك زيد وعمرو» ولا فرق بين هذين الاستعماليين وما فيه الكلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّر ، نحو « أَيْ زَيْدٍ أَحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أَيْ
أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو^(١) كقوله :
٣٤١ — * أَيْ وَأَيْتِكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ *
إذ المعنى أَيْتًا .

(١) ستكون « أى » فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى
« أى » المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به
المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى « أى » مضافا إلى
ضمير التكلم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم
السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير التكلم كما فى
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما
ظاهرا نحو « أبى وأى زيد أفضل » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أيك وأى زيد
أعلم » ولا أن يقال « أى زيد وأى خالد أفضل » واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز
والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أى فى نحو « أبى وأيك » وفى نحو
« أبى وأى زيد » لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعتد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
هو عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

* فَلَكِنَّ لَقِيمَتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْمَلَنَّ *

اللغة : « خاليين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،
إذا كان فى مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب - وهو بكسر الحاء وسكون
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يفرى أحد فريه .
الإعراب : « لئن » اللام موثقة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من

ولا تضاف « أَى » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو (أَيْهْمُ أَشَدُّ)^(١) ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أَى » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لفكرة كـ « مَرَزْتُ بِفَارِسٍ أَى فَارِسٍ » و « زَيْدٌ أَى فَارِسٍ » .

= الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « خالين » حال من تاء المتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الخالين واحداً ومعناها واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في باب « اتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أبنى » أَى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وأيك » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أَى : معطوف على أَى مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أبنى وأيك » حيث أضاف لفظ « أَى » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْكُمْ يَا تَيْبِي بِعَرَشِيهَا) ^(١)
 (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ^(٢) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ) ^(٣) وقولك «أَيَّ رَجُلٍ
 جَاءَكَ فَأَكْرَمَهُ» ^(٤).

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره للؤلؤف في هذه المسألة أن لفظ «أى» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث الموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين : الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النسكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنسكرة ووصف النسكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نسكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أى فارس» بجر أى على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بخالد أى فارس» بنصب أى على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذى ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ من الإضافة «أضرب أيا هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيا يافتي ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النسكرة وإلى المعرفة ، والسرقى ذلك أن أيا الاستفهامية وأيا الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُّ بسمة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات ، فمن ثمَّ يتعاقبان في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل (آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)^(١) بخلاف نحو « جالستُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جالست لَدُنْهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية لإلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء (من لَدُنْهِ)^(٢) .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

* لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ * — ٣٤٢

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النسكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة (أيما الأجلين قضيت) وإلى النسكرة بقوله « أى رجل جاءك فأكرمه » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى (أيسم يأتيني بعرشها) وإلى النسكرة بقوله سبحانه (فبأى حديث بعد الله وآياته) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو على الفارسي أن لَدُنْ في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لَدُنْ .

٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شيم ، وما ذكره

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقِمٌ وَشُقْنُهُ *

اللغة : « صريح غوان » الغوانى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غنى =

(١٠ — أوضح المسالك ٣)

فلان بالمسكان يعنى به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمسكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لاحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجالها عن التزين ، وقد لقب القطامى « صريع الغوانى » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالمزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَالْأَمْرُ قَدْ ذَرَكْنِي وَلَمَّا أَمَرَ

ثم لقب ، سلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغوانى » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا
صَرِيحٌ مَحْيَا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ النَّجْلِ
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقنه » بعث الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أعجبهن وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبابه ، والدوايب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر . الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك »

الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بجزءه ، وهو قوله :

لَسْتُمْ لَكُمْ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى
بِمُوتٍ وَمِنْ طَوْلِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ
ومع ذلك يجوز فيه عربية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصریح مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغوانى مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقنه » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وشاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغوانى مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز أفرادها قبل « غُدْوَةٌ »^(١) فنتصّبها: إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار « كان » تامةً ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال^(٢).

= « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسود مضاف و « الدوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعليين وهما شاقهن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) أفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذى يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » ولا تقول « من لَدُنِ البَصْرَةِ » .

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ المسكانِ الاجتماعِ ، مُعْرَبٌ ، إلا في لغة ربيعة وغنم فتبني على السكون كقوله :

= وأما رفع « عدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « عدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة ، أي لدن كانت عدوة - أي حدثت عدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لعدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدمو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب عدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثيران قول ابن جني إن رفع عدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « عدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لسكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة عدوة .

فإن قلت : فكيف يكون عدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ عدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن نلتهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ عدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ عدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ عدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتمام الاسم يكون بلحاق التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

— ٣٤٣ — * فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَمَّكُمْ *

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبه الأعم في شرح شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعي ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَامَا *

اللغة : « فريشى » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب الحجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوئى بالاعتصام بكم والاتجاه إليكم « وهواى معكم » الهوى - بفتح أوله مقصوراً - الميل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله - هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة الغب التي قيل فيها « زرغباً تزدد حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبي لمعكم ، وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندى من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتصادى بكم وارتكافى إليكم ، وإن تسكن زيارتى إياكم ليست متصلة ؛ لأنى لأعول على المظاهر التي منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محله من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط جازم =

== يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « لماما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لماما فريشى منكم وهوأى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .

واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أهي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هي ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا الموضوع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثاني أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثاني - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف في « معا » منونة - بدل التنوين أم هي حرف من أصول الكلمة ؛ وللنحاة في هذا الموضوع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولها إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أهي معربة في جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها ؛ وللنحاة في هذا الموضوع قولان ، أحدهما أنها معربة في كل أحوالها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيديويه رحمه الله ، والثاني أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى الكسائي ، واختاره التأخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »^(١).

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شها معنوياً لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررتم في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شها وضعياً ، فإنكم رجعتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كثناء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لسكونها أشبهت الحرف شها معنوياً .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يرغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوما منهم زعموا أنها مبينة في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكناً ، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ، فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضياً له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الحنفاء :

وَأَفْئِنِّي رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرًا =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده^(١) ، وإذ اوقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرَهَا »^(٢) وجاز حذفه لفظاً فيضم يقبر تنوين ، ثم اختلاف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كقبيل في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كـ كَلِّ وَبَعْض ، لا ظرف كقبيل وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجوزها ابن خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب بانفاق ، كالضم مع التنوين^(٣) .

= ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعًا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً :

يُذْكَرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بِبَيْتِهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدِي وَوَأَحَدِي نَزَمِي جَمِيعًا وَنَزَمِي مَعًا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصيات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى اللاهية لا تصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنصب ، فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =

== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - فإن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرى وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيبويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبني على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال تقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :
 إحداها : أن يُصْرَحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قَبْلَ
 العصرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .
 الثانية : أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُنَوَى ثبوتُ لفظه ، فيبقى الإعرابُ
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ * ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،
 وفي أن تنوينه محذوف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .
 بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لكن هذا الإنكار غير مسلم
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح السكاكية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي
 في كتابه « القاء وس المحيط » (مادة غ ي ر) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدُ فَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ ، لَأَغَيْرَ ، تُسْأَلُ
 ٣٤٤ - لم أعتد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

* فَمَا عَطَفْتَ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ *

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاثة ودعا ،
 « مولى قرابة » المولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة - بفتح القاف -
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

« عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهي اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التي من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن في هذا الموضع سبباً في الميل أو الأخذ بناصر الداعى .

المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير ممنون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ، ويروى مولى ممنونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » عطف : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التانيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير العائب العائد إلى كل مولى مبني على الكسر في محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالاً من الضمير المجرور محلاً بهلى ، وتقدير الكلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلأنه معرب ، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما فى الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرِئَ (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)^(١) بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أن يُحذفَ ولا يُنَوَى شيء ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)^(٢) بنجر والتنوين ، وقوله :

* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقطر عجر البيت * أكاد أغص بالماء الفرات * وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رواوا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

أَلَا أُبَلِّغُ لَدَبُكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ اللَّامَةِ لِلْمَلِيمِ
فَكَئِيفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعْيِي بِأَذْوَادِ الْقُصَيْمَةِ وَالْقَصِيمِ ؟
وَمَا بَرِحَتْ قَلُوصِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكِرُهُ عَلَى الْمُخَافِ وَالْمَقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هي كنية الربيع بن زياد العبسي ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستمأ سروح بن جعفر والوحيد ابن كلاب ، فخرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعاً شتى ثم أغار بهم فاستاق نعالهم ، وفي ذلك يقول هذه الكلمة « للمليم » المليم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

« إذا فعل ما يلام عليه » القصيمة « بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « المخالف » هو الذي يقيم في الحى إذا خرج قومه للعارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من العصص ، وهو فى الأصل انجباس الطعام فى المرىء ووقوفه فى الحلق ، واستعمل العصص ههنا فى موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذى تشتهيبه النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ويصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة للماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بته ؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجهرة من النحاة هو تنوين التكمين اللاحق للأسماء العربية ، وقبله عندهم نكرة ، ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان منقدم ، ولا ينوى تقدماً على شىء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شىء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

* فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرًّا * — ٣٤٦

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبه . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةَ *
وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة - بفتح الهمزة - حى من اليمن أبوهم الأزد بن العوث ، ويقال فيه الأسد بن العوث ، وهم فرق ، وفرقة يقال لها: أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واغترار بأن خفية - بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء - مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال فى الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم فى محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على ففتح مقدر على آخره لالمحل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون فى محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لالمحل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لالمحل له من الإعراب « شربوا » شرب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون فى محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لالمحل له من الإعراب « لذة » مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خراً » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وهما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتنا ،
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُوى معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم^(١) ، نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ، على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة « قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقاً بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقاً بين الصورتين فينبوه لى حتى أكون على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب ! وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب !

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هي التي تعارض سبب البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التي تتضمن إرادة معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ^(١) في قراءة الجماعة .

ومنها «أُولُ» و «دُونَ» وأسماء الجهات كـ «يَمِين» و «شِمَال» و «وَرَاء» و «أَمَام» و «فَوْق» و «تَحْتَ» ، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد ، تقول : «جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ» أو «أَمَامُ» تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ * لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ *

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بني تميم ، ولم يعينوه ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* لَعَنَّ الْإِلَهَ تَعَلَّةً بِنَ مُسَافِرٍ *

اللغة : «لعن» اللعن : الطرد والإبعاد «تعلة» بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل «يشن» مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم «شن الماء يشنه» إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه «يصب» وهما بمعنى واحد «من قدام» أى من أمامه .

الإعراب : «لن» فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الإنه» فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة «تعلة» مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة «بن» نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و «مسافر» مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة «لننا» مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة «يشن» فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة لعن «عليه» جار ومجرور متعلق بيشن «من» حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «قدام» ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

٣٤٨ — * عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ * *

الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالي (رقم ٣٤٨) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقِسَاؤِكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا اللَّالِبُونَ الْمَحْضُ مِنْ أَمَائِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدرة قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِيَّيَ لَا وَجَلَ * *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أبو تمام في حماسته ، وأبو طي

القالي في أمائه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِيَّيَ أَخُوكَ الدَّائِمُ الْقَهْدِ لَمْ أُحْلُ

إِنْ أَبْرَأَكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَأَ بِكَ مَنَزِلٌ

اللفظة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التثنية ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذي هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تعدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع عدا ،

وتقول : عدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتمديه بعلى في

قوله « على أيننا » والمنية : الموت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشيء

عنيه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء في وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أفعل من آل =

(١١ — أوضح للمالك ٣)

وحكى أبو على « أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ،
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزنِ
والوصفِ .

ومنها « حَسْبُ » ولها استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفاتِ ، فتكون

= يثول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعل من وأل يثل ؛ فأصله على هذا أو أل ،
وسياتى لهذا الكلام مزيد بحث فى باب الإبدال من قسم الصرف .
الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى
على الفتح فى محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمى « ما »
حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أدرى » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إن :
حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون
فى محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن
واسمها وخبرها فى محل نصب حال « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من
الإعراب « أيننا » أى : مجرور بهلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف
ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو
« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل
« المنية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ،
مبنى على الضم فى محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجه العلماء
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعْتًا لِنَكْرَةِ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أَى : كَافٍ لِكَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةِ ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » ، وَاسْتِمَالِ الْأَسْمَاءِ ، نَحْوِ (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) ^(١) (فَإِنْ حَسْبِكَ اللَّهُ) ^(٢) « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » ^(٣) وَبِهَذَا ^(٤) يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِاتِّفَاقٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ بِمِزَالَةِ « لَا غَيْرَ » فِي الْمَعْنَى ؛ فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً ، وَهَذِهِ هِيَ حَسْبُ الْمَقْدَمَةِ ، وَلَكِنَّمَا عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ تَجَدُّدٌ لَهَا إِشْرَافُهَا هَذَا الْمَعْنَى ، وَمَلَازِمَتِهَا لِلْوَصْفِيَّةِ أَوْ الْحَالِيَّةِ أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَبِنَاوِهَا عَلَى الضَّمِّ ، تَقُولُ « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : كَأَنَّكَ قُلْتَ « حَسْبِي » أَوْ « حَسْبُكَ » فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ ، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكُرَيْمَةُ أَنْ يَكُونَ حَسْبُهُمْ مَبْتَدَأٌ وَجَهَنَّمُ خَبْرُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ حَسْبُهُمْ خَبْرًا مَقْدَمًا وَجَهَنَّمُ مَبْتَدَأً مُؤَخَّرًا .
(٢) مِنَ الْآيَةِ ٦٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ، وَوَقُوعُ حَسْبِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اسْمًا لِأَنَّ يُوَيْدُ أَنْ حَسْبُهُمْ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ مَبْتَدَأٌ لِأَنَّ اسْمَ الْإِضَافَةِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً .
(٣) الْبَاءُ مِنْ « بِحَسْبِكَ » حَرْفُ جَرَائِدٍ ، وَحَسْبُ : مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِعَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرَائِدِ ، وَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَدِرْهَمٌ : خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ؛ لِأَنَّ « دِرْهَمٌ » نَكْرَةٌ لَامَسُوقَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِذَا خَبِرَ مَفْرَدٌ لِاجْتِمَاعِهَا وَلَا شَبَهَ جَمَلَةٌ .

(٤) الْمُرَادُ أَنَّ دَخُولَ « حَسْبِكَ » وَدَخُولَ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا فِي « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » وَتَأَثَّرَ حَسْبُ بِإِنْ حَتَّى نَصَبَتْ بِالْبَاءِ حَتَّى جَرَتْ بَدَلًا عَلَى أَنَّ « حَسْبُ » لَيْسَتْ اسْمًا فِعْلًا كَمَا زَعَمَ مَنْ أَرَادَ الْمُؤَلَّفَ الرَّدَّ عَلَيْهِ ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ نَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعَوَامِلُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النَّائِبُ عَنِ الْفِعْلِ مِثْلَهُ فِي عَدَمِ دَخُولِ هَذِهِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَجَدْنَا هَذِهِ الْعَوَامِلَ دَاخِلَةً عَلَى حَسْبُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ اسْمًا فِعْلًا .

تُنَوِّن ، انتهى . ونقول : « قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ » أى فحسبى ذلك .
واقضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعْرَبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ .
قال أبو حيان : ولا وَجْهٌ لنصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استعملها حينئذٍ منصوبةً
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة معرفةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ ؛ لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا
وجْهٌ لِمُتَوَقُّفِهِ في تجويز انتصابها على الحال حينئذٍ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذكور
في كتاب الصحاح ، قال : تقول : « هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول
في المعرفة « هذا عبدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتنصب حسبك على الحال ، انتهى .
وأيضاً فلا وجْهٌ للاعتذار عن ابن مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذى ذكره
في قَبْلُ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .

وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا
كانت معرفة ، كقوله :

— ٣٤٩ — * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ *
أى : من فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يمجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا
عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَذِيَّةٍ *

اللغة : « نذية » بفتح الراء للثنية وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق
العقبة ، وتجمع على ثنايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — * كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ * *

أى : من شيءٍ عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :
* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ * *

الإعراب : « لقد » اللام موطئة لا تقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لاسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأنى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق . الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من عليهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* مِكَرَّرٌ مِمْرَرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا * *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبلة قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوْبِدِ هَيْسَكَلِ
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكناتها » الوكنات : جمع وكنة =

= بواو مثلثة الحركات - وهى وكر الطائر وعشه « بمنجرد » المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراد والتخلص ؛ فكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها أبدة « مكر مفر » المكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « كجلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « كجلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو كجلود ، وجمود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى جمود صخر مفعول به لحط مبنى على الضم فى محمل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محمل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شىء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شىء أى شىء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شىء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شىء عال » .

وَتُخَالِفُهَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَجْرُورَةٍ بَيْنَ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِثْلَ مِثْلِهَا ، كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يُقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عِلِّ الدَّارِ » بِكَسْرِ اللَّامِ — أَيْ : مِنْ عَالٍ — وَمَقْتَضَى قَوْلُهُ (١) :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أُظْنُ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُودًا .

وَأَمَّا بَسْطُ الْقَوْلِ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَفَّاهُمَا حَقَّقَهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيهَا ذِكْرُتَهُ كِفَايَةً وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

فصل : يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .
فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْمُضَافَ (٢) ؛ فَالْمَالِبُ أَنْ يَتَخَلَّفَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ،

= وَبِهَذَا التَّقْرِيرُ تَعَلَّمَ أَنَّ « عَلِ » نَسْكَرَةٌ وَأَنَّ التَّنْوِينَ إِذَا حُذِفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَعَلَّمَ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ الصَّبَانِ مِنَ التَّهَافُتِ حَيْثُ زَعِمَ أَنَّ حُذْفَ التَّنْوِينِ كَمَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاصْرَفَ ذَلِكَ ، وَلَا تَسْكُنُ بِمَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِنَسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،
(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ .

(٢) يَشْتَرِطُ لَجُورِازِ حُذْفِ الْمُضَافِ شَرْطَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ ، فَلَوْ قَاتَ « جَلَسْتَ زَيْدًا » تَرِيدُ جَلَسْتَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) ^(١) أى : أمرُ رَبِّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(٢) ، أى : أهلَ القرية .

وقد يبقى على جرّه ، وَشَرَطُ ذَلِكَ فى الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أُخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ » أى : وَلَا مِثْلُ أُخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالثنية ^(٣) ، وقوله :

لأنه ليس فى السلام ما يدل على الجلوس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فاتصّب الاسم الذى كان مجرورا ، والشروط الثانى : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره برسول ، لأن الأمر من المعانى ، والحجىء لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منزّه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن فى الآية مضافا محذوفا استعالة سؤال القرية وهى على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلًا علاقته الحالية والحالية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » - خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا فى الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما فى الإعراب الأول الصحيح فإنك لم

٣٥١ - أَكْبَلَّ أَمْرِيءَ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت «مامثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك» لزمك أن تقدر «مثل» مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشروط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ - هذا بيت من المتقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاوين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء الفعل ؛ فحذف إحدى التاوين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بديء بتاوين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما يدبغى لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للاكرام والضيافة .
الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله نحسبين الآنى تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرىء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره السكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبني على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبني على السكسرة ==

أى : وكل نار ؛ لثلا يلزم العطف على معمولي عاملين (١) .

لما محل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسبن هذا التقدير عجباً ؛
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف
ولو لم تقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة ممنوع
على الرجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيديويه
والبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش
والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك جائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا
فى التراث ما لم يعترفوا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جهمز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)^(١) أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف .
 وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويُبنى على الضم ، نحو « لَيْسَ غَيْرُ » ونحو (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)^(٢) ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه ويردُّ إليه تنوينه ، وهو الغالب ، نحو (وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ)^(٣) (أَيَّامًا تَدْعُوا)^(٤) ، وتارة يبقى إعرابه ويُترك تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يُعطف عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم « خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ »^(٥) أو غيره ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخريج هذا للثالث ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان .

المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس البرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا النال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذى كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه الاسم الموصول الأول ، وحذفوا الاسم الموصول الأول الذى أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثانى وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تاوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذا المسألة - على هذا المذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثانى لقربه من المعمول ، وحذفوا المعمول العامل الألى لكونه فضلا على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

— ٣٥٢ — * بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ * *

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيديويه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيديويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيديويه كان عليك أن تعده من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيديويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الماثل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قائلها » وقول الفرزدق هاهن من ابن غالب ، وهو من شواهد سيديويه (١ / ٩٢) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِضِينَ الْعَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنَهَا
فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون .

وَلَا نُقَاتِلُ بِالْعِصْيِ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُلَّةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

٣٥٢ -- لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرجز ، وصدده قوله :

* عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ * *

اللغة : « آمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال - والأمل : كل ما بطمع الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - المطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم (فإن لم يصبها وابل فظل) والظل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف المطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أوئل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالي » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بملاق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير: بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه :

الأول : أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .
والثاني : أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم « أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ » بالخفض من غير تنوين ،
وقراءة بعضهم^(١) : (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(٢) أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم^(٣) .

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولا أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ،
أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما
ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ
ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ،
والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على
ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ،
وذكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا ، وقد يكون سماعيا
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف
إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد
مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمُئِنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
فقد أراد عمر أن يقول . لا تلمني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن
يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن
ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف
إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى
المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وجاء =

ربك) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المحيي إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .

الثاني : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : (ولكن البر من آمن) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه (الحج أشهر معلومات) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين في الآيتين السكريتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

* وَشَرُّ الْمَنَائِمِ مَيِّتٌ وَسُطَّ أَهْلُهُ *

الأصل : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان في الموضع الثاني تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم العجل) الأصل : وأشربوا في قلوبهم حب العجل .
والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا قَرِيبًا كَمَا تَبَاتَ السَّيِّمُ مُسْتَهْدَا

الأصل : ألم تقتمض عينك اغتماض ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا ميمون . ومنه قولهم « زارنا الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله . ومنه قولك « زارنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

== والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا » يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى (تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه .

الحادي عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه قول النابغة :

* وَلَا يَحُولُ عَطَاهُ الْيَوْمَ دُونَ غَدٍ *

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التغات إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التغات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها) فإن الأصل : واسأل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ، وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه (فيها) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه (أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج) فإن الأصل : أو كذي ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) حذف المضاف وهو ذي ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقليل (يغشاه موج) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقليل يغشاها موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من ==

فصل : زَعَمَ كثيرٌ^(١) من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضايين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ ، منها ثلاث جائزة في السَّعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف فقيل (فجاءها) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل فقيل : (أو هم قائلون) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيوييه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عاما كالصدر واسم الفاعل وأمثلة البانعة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضايين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحببتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف بمنزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيوييه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال (٩٠ / ١) « وما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قبيصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَمْعَبَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

(ساتيدما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، وذر : اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النخعي وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = (١٢ - أَوْضَحِ السَّالِكُ ٣)

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك السباح في قوله :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُـلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ

فقد أضاف « طبّاح » إلى « ساعات الكرى » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكِرَارٍ خَلْفِ الْمُجْحِرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُجَامِرْ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا

فقد أضاف « كرار » إلى الظرف الذي هو « خلف المجحرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضامتين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر ، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، بالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يهتمون به ويعدونه ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله^(١) ، والفاصل

= الجر ه ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اه .

ولما أراد للتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأثبات عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المضافين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المشور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسندين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة (قتل أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل ، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فنسب لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قدامي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتكرر =

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ)^(١) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ * فَسُقْنَاهُمْ سَوَاقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ * *

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنشور « ترك يوماً نفسك وهواها سمى لها في رداها » وشيء ثالث أن اللمة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبيّاً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو حار ومجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلة متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعتزله على قائل ، والذي أئره المؤلف ههنا عجز

بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً * *

اللغة : « عتوا » ماض مسند لو او الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتأ يعتو عتوا - مثل سما يسمو سموا - وعتيا أيضاً ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتأ يعتو عتيا وعتوا وعتسا يعسو عسوا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها - الصلح « البغات » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّعْتَرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ
« الأجدل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقْبِنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسألوهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سألوهم أخذهم الطغيان ومجازرة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفاً ورعباً .

الإعراب : « عتوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبنى السكون في محل نصب بعتوا « أجبناهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقتام » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سرق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجدل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به المصدر الذي هو سرق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سرق وفاعله الذي هو الأجدل .

الشاهد فيه : قوله « سرق البغاث الأجدل » فإن قوله « سرق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجدل » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَاقَ الْمَاذِيَّ كَالْقَوَائِسِ فَدَاسَهُمْ دَوَسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ

فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعولاً مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية : أن يكون المضاف وَصْفًا والمضاف إليه إما مفعوله^(١) الأول ،
والفاصلُ مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ
رُسُلِهِ)^(٢) ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — * وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ *

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزَجِّيَّةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله - وهو قوله « أبي مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكنا من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعا فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت لإما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل لبعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، ولبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدلتها من الكلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تعليق المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلا فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه للمؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْعَنَى *

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

أو ظَرَفَهُ ، كقولهِ عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » (١) ،
وقول الشاعر :

== الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال »
فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه
في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها
مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من
الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ،
والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى »
الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والغنى : مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوفن
« وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل
جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف « المحتاج » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله -
وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقه » وقد أضاف الشاعر هذا
العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو
قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا
الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لي » والدليل
على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن
الإضافة مقصودة لقيل « هل أنتم تاركون لي صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

— ٣٥٥ * كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ *

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون «صاحبى» مفعولا به لقوله « تاركو » وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذى خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذى فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا يذنبى أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التى أعيانى تطلاب قائلها ، وما ذكره

المؤانف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَّا أُكُونُ وَمِدْحَتِي *

اللغة : « رشى » فعل أمر أصله قولهم « راش السهم يرشه » إذا ألقى عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة « بعسيل » العسيل : مكلسة العطار .

المعنى : يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه : اجزنى خيراً على مدينى إياك ولا تجعل سعبي إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكلسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى فى غير طائل .

الإعراب : « فرشنى » المأ للاستئناف ، رش : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بخير » جار ومجرور متعلق بقوله رش « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أكون » أكون : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحتى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله « يوما » ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا^(١) ، كقولك « هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ » .
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفَصْلُ بالأجنبيِّ ، ونعنى به معمولٌ غيرِ المضافِ ، فاعلا
كان ، كقوله :

بـ بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى
هو صخرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .
الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف
إلى مفعولة وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد « وحكى أبو عبيدة
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله رها ، فهذا كلام
منثور ، وفى كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين بما يجوز فيه
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر
دوزه فى الكلام ، حتى إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد
والله قام زيد » بل إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْ نُوِّدَ وَاللَّهِ نَبِيَّهُمْ بِحَرْبِ يُشَيْبِ الطُّغْلِ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضامين بجملة القسم فى سعة
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، شأن الموصول مع صلته
كشأن للمضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَلِكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا لِكَأ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

٣٥٦ — أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ تَجَلَّاهُ فَفَعِمَهُمَا مَا تَجَلَّاهُ

٣٥٦ — هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة الأعمشى ميمون بن قيس يدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللمعة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً ، و « تجلاه » أى ولدها .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « تجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد ضمير منصوب بنعجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعم الذي تجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فتسكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، وتسكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعم هو مولودا تجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ تجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ تجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ تجلاه ، فنعم ما نجلا .

=

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — * تَسْقَى امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا *

أى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتَهَا الْمِسْوَاكِ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَعْرُ حَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَيْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ *

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها متياحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدرأ نائبأ عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحا : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج «ندى» مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقتها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «تضمن» فعل ماض «ماء» مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و «المزنة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الرصف» فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقتها سقياً مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بإعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله «ندى المسواك ريقتها» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «ندى» والمضاف إليه وهو قوله «ريقتها» بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله «المسواك» فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله «تسقى ندى المسواك ريقتها» وبجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله «ندى ريقتها» مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتجه ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .
الوجه الثاني : أن يكون قوله «ندى ريقتها» هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الماصِل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عامل الماصِل والمفصول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو «ندى» - مذكر لسكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقتها - فاكسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النيرى . واسم
أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

* كَتَّخْبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا *

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميته ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب
فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع
أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإنما امتاز أحدهما عن صاحبه فقد
زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،
وما مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماضى مبنى
للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع
بالضمة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ،
وكف : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخط
« يوماً » ظرف زمان منصوب بخط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف
و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل جر صفة
ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف »
والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنبي من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فإنه
ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى . =

الثانية : الفصلُ بهاعلِ المضافِ ، كقوله :
 * — ٣٥٩ — * وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدْنَا صَبًّا *

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدِمَا اسْتَعْبِرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه
 بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَاهِنَّ بِنَا أَوَّخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد
 فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور - وهو قوله « من يبغاهن بنا »
 وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من يبغاهن بنا .
 ومثل ذلك قول درنا الجعدرية :

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف
 إليه بالجار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان من
 لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ - لم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق
 أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وسدده قوله .

* مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهُوَى مِنْ طَبِّ *

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وهما بمعنى ،
 و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح
 الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدنا » فقدنا ، و « قهر »
 أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصباية ، وهى رقة
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برج به العشق ، وأنه كثيراً
 ما يغلب الحب على الماشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

= الإعراب : « ما » نافية مهملة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال : ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبني على المتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر لمفعوله ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول - أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصعباً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله :

٣٦٠ - * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي .

== أحدها إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل فللمنعاه في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، فصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم تجوزها في سعة الكلام ، فأعرف هذا .

٣٦٠ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن

ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله .

* فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ *

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَفَرَ إِلَهُهُ لِمُنْكَاحِهَا ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بيان وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التثاق الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف تركيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من

والثالثة : الفصلُ بِنَعْتِ المضاف ، كقوله :

— ٣٦١ — * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدرًا مضافاً إلى فاعله ومطرا مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجح من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو واثنان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : على ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن يتقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، ويديب عنه من يصل بالناس فيقتل الخارجى نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيِّئَهُ *

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه = (١٣ — أوضح المالك ٣)

الرابعة : الفصلُ بالنداء^(١) ، كقوله :

== الله ولعنه ا وهو الذى آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب وحرك لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافى يقع نعتاً لقوله « أبى طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعمة كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبى » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى لأخيه كعب :

وِفَاقُ كَعْبٍ بُجَيْرٍ مُنْقَدُّ لَكَ مِنْ

تَعَجِيلِ تَهْدُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَفَرِ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالمنادى ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَسَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِبُ بِصَطْحِهَا نِ

٣٦٢ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ -
أى : كأنَّ بردون زيدٍ يا أبا عصام .

== فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بجملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزاً فى السعة والفصل بالنداء مقصوراً على ضرورة الشعر ، والسرى فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنشور الفصل بالقسم كالعبرة التى أئرنها لك عن الكسأى والعبرة التى أئرنها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصلوه من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .
اللمعة : « البرذون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « بردون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسأنى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى الحمار « باللجام » جار ومجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

فصل : في أحكام المضاف للياء

يجب كسرها آخره ^(١) كغلامِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها ^(٢) .
ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهي : المقصورُ كغَفَّتِي وَقَدِّي ،
والمقصوسُ كرامٍ وَقَاضٍ ، والمثنى كَابْنَيْنِ وَغُلَامَيْنِ ، وجمعُ المذكرِ السالمِ
كَزَيِّدِينَ وَمُسْلِمِينَ .
فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح ^(٣) ، وَتَدَرَّ

= الشاهد فيه : قوله « بردون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله
« بردون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو
زيدا فإن قوله « بردون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافي أضيف
إليه بردون على حـد قوله * إن أباه وأبا أباه * ويكون قوله « زيد » بالجر
بدلا من أبي عصام ، ولا شاهد في البيت حينئذ . ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمي في حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،
ونحو ظبي وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل في كل مبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، والفتح هو الأصل الثاني ، لأن الأصل في البنى الذي وضع على حرف واحد
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء المتكلم
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) وإنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر
المقصور والمثنى المرفوع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر المقصور والمثنى
المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء المتكلم والحرف المدغم
في مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَحْيَايَ) ^(١)، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايَ) ^(٢)، وهو مُطَّرِدٌ في لغة بني يَرْبُوعٍ في الياء المضاف إليها جمعُ المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي) ^(٣).

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقاضيٍّ، ورأيتُ ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ، وَتُقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ ^(٤)، كقوله:

— ٣٦٣ — * أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً * *

(١) من الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول: جاء زيدى - بكسر الهمزة وتشديد الياء - وتقول: جاء مسلمى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما: جاء زيدون لى ومسلمون لى، فلما أردت الإضافة حذف اللام والنون فصارا: زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي - واسمه خويلد بن خالد بن محرث - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة العليان شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله:

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٌ لَا تُقْلِعُ *

والشاهد الآتى بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة: « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَيْتٍ وَمُسْلِمِيٍّ ، أو فتحة أُبْقِيَتْ كَمُضْطَفِيٍّ ، وتَسَلَّمَ أَلْفُ التَّنْثِيَةِ كَمُسَلِمَائِيٍّ ، وأجازت هُذَيْلٌ في أَلْفِ الْمُقْصُورِ قَلْبِيهَا يَاءً ، كقولهِ :

= والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ، ويروى في مكانه « غصة » وهي بضم العين المعجمة - الشجا وما اعترض في الحلق فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالغليظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مشار المهوم والأشجان انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا، وحيثئذ تنور أفكاره ، وتعود إليه أشجانه، « عبرة » دمة « لاتقلع » لاتنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعمد « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

٣٦٤ - * سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ * *

٣٦٤ - وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

* فَتَخَرُّمُوا ، وَلِسَكَلٌ جَنْبٍ مَّصْرَعٌ *

اللغة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبل ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه ، وهوى - بتشديد الياء - هوى بلفظ هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » - بالبناء للجبهول - أى : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهواهم » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للجبهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، لسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يبقون ألفه على حالها فيقولون : فتأى ، وعصاى ، ورحاى ، وهواى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ ، وَجُنْمَانِي بِسَكَّةٍ مُؤْتِقٌ =

وانفق الجميع على ذلك في كَلَىَّ وَلَدَىَّ ، ولا يختصُّ بياء المتكلم ، بل هو عامٌّ في كل ضمير ، نحو : عَلَيْنِ وَلَدَيْنِ ، وَعَالَيْنَا وَلَدَيْنَا ، وكذا الحكم في مَلَىَّ .

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الاسمُ الدالُّ^(١) على مجرد الحدّث إن كان علماً ، كـ « فَجَارٍ » و « حَمَادٍ »

= إلهديلا ؛ فإنهم يقبلون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فَنَى ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : (فمن اتبع هداى) وهذا القلب عند من ذكر جائز .
ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . في أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨) :

أَحِبُّهُمْ لِحُبِّ اللَّهِ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - كَلَىَّ هَوِيًّا

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدّث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدرا ، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علما كـفجار وحماد وبرة وسبحان ، وثانيها : ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كضرب ومقتل - أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك - وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .
وفي هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدّث ، وأكثر النحاة يقررون أن الدال على الحدّث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالكلام =

للفَجْرَةِ وَالْمَحْمِدَةِ ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ « مَضْرَبٌ » و « مَقْتَلٌ » أو متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَثِ الثلاثي ، كـ « غُسِّلَ » و « وُضُوءٌ » في قولك « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وُضُوءًا » فإنهما بزنة القُرْبِ والدخول في « قُرْبٍ قُرْبًا » و « دَخَلَ دُخُولًا » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر ^(١) .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان يحلُّ محله فعل ^(٢) ، إما مع « أن » ، = يدل على التكليم وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر ، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة كما نقرره لك بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مـ . را ، ويسمونه المصدر الميمى ، والمؤلف هنا تابع لابن الناطم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من الغسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من التوضؤ . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجرى على هذا القول ، إلا أن تتكلف التأويل الذى ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لسكى تفهم كلام المؤلف على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول: أنك حين تستعمل المصدر فى كلامك إما أن يريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث فى أحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعول دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

= وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لاتصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقيه على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدوث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التباس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذي يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدرى أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه .

الأمر الثاني : أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحمل عمله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنها يكتفيان برأحة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت =

كـ « مَعْجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ » و « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا »
 أى : أن ضَرْبَتَهُ وَأَن تَضْرِبَهُ ، وإِما مع « ما » كـ « يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا
 الْآنَ » أى : ما تَضْرِبُهُ ، ولا يجوز في نحو « ضَرْبُتُ ضَرْبًا زَيْدًا » كونُ
 « زَيْدًا » منصوبًا بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط^(١) .

= ضربا» لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت « ضربت ضربا
 زيدا » فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا في المصدر
 النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام في
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت « ضربا زيدا » فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن
 مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفي هذا القدر من البيان والإيضاح
 كفاية ومقنع .

(١) السر في عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما
 على الحدث الذى يقتضى فاعلا دائما ويقتضى مفعولا به إن كان واقعا ، ولهذا العمل
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك في مقالنا السابق متى تنزهه حالا محل الفعل مع أن ،
 ومتى تقدمه حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر في ذلك .
 وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها في غير هذا
 الكتاب ، وهى ثمانية شرط :

الأول : ألا يكون المصدر مضمرا ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربيك زيدا
 على أن يكون « زيدا » منصوبا بالمصدر المصغر ، وذلك لأن التصغير من خصائص
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضمرا ، فلو قلت « ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم
 يجز لك أن تجعل عمرا منصوبا بهو ، وإن كان هذا الضمير عائدا على الضرب ، وخالف
 في هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود
 ذلك في قول زهير بن أبى سلمى :

=

= وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا قَدَّ عَمَلْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عِنهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ
 زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجم في آخر
 البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى وما هو مرجم
 عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ،
 فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :
 يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله
 فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 فقد نصب قوله « عقابك » برهبة ، لأن التاء فى رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة
 ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء
 كالمجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورحمة
 واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الحطيئة :
 أُرْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَأْسِ
 فإن ظاهره أن قوله « من نوالك » متعلق بيأس الذى هو مصدر يئس يئس -
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبين » وقد وقع هذا الوصف
 قبل المعمول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول

=

الشاعر :

وعمل المصدر مضافاً أكثر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(١)، وَمُنُونًا
أَفَيْسُ، نحو (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) ^(٢)، وبأل قليل ^(٣)
ضميف، كقوله:

= إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنَ عَهْدتُ عَدُولًا
ويلحق بالعت بقية التوابع كالتوكيد والعطف، فلا يعمل المصدر إذا أتبع تابع
أى تابع قبل العمل.

الشرط الخامس: ألا يفصل بينه وبين معموله، فنحو قوله تعالى (إنه على رجهه
لقادر يوم تبلى السرائر) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجهه لكونه قد فصل
بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر، وذلك لأن المعنى عليه
أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم، وهو معنى غير صحيح، وإنما يتعلق هذا
الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه، والتقدير: إنه على رجهه لقادر
رجهه يوم تبلى، والسرفي اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو
فرع في العمل، والفرع بقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول.
الشرط السادس: ألا يتقدم على معموله، فليس لك أن تقول «أعجبنى زيدا
ضربك» وذلك لما ذكرنا من أنه فرع.

الشرط السابع: ألا يكون محذوفا، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل
لم يجز لك أن تقدره مصدرا، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسمة
متعلقة بمحذوف تقديره ابتدائي.

الشرط الثامن: ألا يكون مجموعا، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور، وابن
مالك، واحتجا بقول الشاعر:

قَدْ جَرَّ بُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدِرَ وَالْفَنَعَاءَ
فإن قوله «تجاربههم» جمع تجربة وهي مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله «أبا»
(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة. (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد.
(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع: مضاف، ومجرد من أل ومن
الإضافة، ومقرون بأل.

== فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثر ورودا في كلام من يحتج بكلامه ، ولا خلاف بين النعويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَمَلِكَ ذَا كَا
وقد يحذف المفعول لكونه فضلا ، ومن ذلك قول الله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه) وقوله سبحانه (ربنا وتقبل دعائي) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْخُصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِينِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل . وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضابقتي قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

==

= يَضْرَبُ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَمُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ
 وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها
 بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة
 والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما نذهبك إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر
 عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في
 أفصح كلام نحو قوله تعالى (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) وذهب السكوفيون
 إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر
 المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل
 يدل عليه المصدر ، وهو تكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي
 أنشدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالياء ، وهو قوله:
 فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ
 فقد نصب قوله « عقابك » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله
 قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَجَّتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ
 فقد نصب قوله « إخا الذمام » بقوله « محافظة » وهو مصدر منون منكر .
 وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك
 أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل
 من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من
 المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف ، وكما
 في قول الآخر ، وهو المراز الأسدي .

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي
 كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ * - ٣٦٥

== فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَأِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ
لَسْكَالرِجْلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ الْمَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التائبين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيبويه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي طي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتونين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيبويه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التونين » اهـ .

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (٩٩/١) التي لم يعرفوا لها قائلا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ *

اللغة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أئرت فيه ونلت منه « يخال »

يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف

مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل^(١) اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًا
فكالمصدر^(٢) اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر
«بخال» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «الفرار» مفعول أول ليخال منصوب
بالفتحة الظاهرة «يرأخى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول
به يرأخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يرأخى وفاعله
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله «النكابة أعداء» حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو قوله
«النكابة» فنصب به المفعول وهو قوله «أعداء» . ونظيره قول الآخر :
لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الْقَرْبِ مِسْمَعًا
ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيديويه والخليل
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :
ضعيف النكابة نكابة أعداءه ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه ونحوه
منصوب على نزع الحافض ، والأصل عنده : ضعيف النكابة في أعدائه ، ثم حذف
حرف الجر فانتصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد - علمين
على معينين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى
هذا النوع من العمولات .

(٢) إنما عمل المصدر المبدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف «فكالمصدر اتفاقا»
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجرد في
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير المبدوء بالميم مضافا لفاعله .
(١٤ — أوضح المسالك ٣)

— ٣٦٦ — * أَظْلُومُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا *

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف في المعنى تبعاً للحريري في درة القواس هذا الشاهد إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومي، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظَلْمُ *

وبعد هذا البيت قوله:

أَقْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سَيْلَكُمْ فَلَيْبَهُ إِذْ جَاءَكَ السَّمُ

اللمعة: «ظلوم» وصف من الظلم لقب به حبيته، ويروى «أظلم» على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتخليج، والهمزة السابقة عليه همزة النداء، و«مصابكم» مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول، وكان يجب — بناء على هذا — رفع «رجل» واستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت.

الإعراب: «أظلم» الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلة مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، ظلوم: منادى مبنى على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب «مصابكم» مصاب: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله «رجلا» مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة «أهدى» فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رجل «السلام» مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل «تحية» مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة «ظلم» خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «مصابكم رجلا» حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا، وهو قوله «مصاب» بضم الميم — فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كان غَيْرُهُمَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين ، وعليه قوله :

— ٣٦٧ * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا * —

= « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في
آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن
الذي أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير
مرضى اللبني ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شليم - بزنة التصغير
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز
بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ *

اللغة : « أ كفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسديت إليك
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجبه الشكر ، وكان
القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك
يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سمناً ، ويروى
« الرباعا » بالباء الموحدة ، وهي التي تلتجج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أجزيك جحداً لنعمتك وإنكاراً لجملك وأنت الذي مننت على
بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تسكتف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأريدت
في المنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟ !

الإعراب : « أ كفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق
لفعل محذوف ، والتقدير : أ كفر كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف
الذي عمل في المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » =

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ (وَتَوَلَّى دَفْعُ
 اللَّهُ النَّاسَ)^(١) ، وَيَقْلُ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :
 * قَرَعُ الْقَوَاقِبِزِ أَفْوَاهُ الْأُبَارِيقِ * — ٣٦٨

مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد
 « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان
 السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
 وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على
 الفتح في محل جر ، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لعطاء منصوب
 بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت المائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .
 الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء »
 إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله
 « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْعِفِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ،
 وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ،
 ثم نصب به المفعول وهو قوله « هنداً » .
 ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَمَعْدُ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِقَائِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاسره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أعمل اسم
 المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو
 قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقبشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

=

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

* أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ *

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتاليد والتلبد ، وهو المال القديم « نشب » النشب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كاللدور والضياع ونحوها « قرع القوايز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا في ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقوايز : جمع قاقوزة - بقاين وزاى - وهى القمح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجية « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضم الظاهرة ، وقرع مضاف و « القوايز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضم الظاهرة ، وأفواه مضاف و « الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القوايز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القوايز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَا جِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصِّيَاكِ رِبِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يعوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا أَخْلِيلُ شَمْسَهَا الْقَمَا كَبِيْقًا بِتَهْرِيْفِ الْقَمَا بِنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه للمفعوله وهو القناة ، ثم

أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختص بالشعر ، ورُدَّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَقَطَّعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يُحَجَّ البيتَ المستطیعُ ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ ، نحو (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ)^(١) ، ونحو (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)^(٢) ، ولو ذُكِرَ أقبيل : دعائى إياك ، ومن دعائه الخَيْرَ .

وتابعُ الجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل^(٣) ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — * طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت .
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك من جواز الإتيان على المحل - هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناسب للنصب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* حَقِّي تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا *

اللغة : «تهجج» سار في الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» الوقت من زوال الشمس إلى الليل «وهاجها» أزعجها ، و «طلب المعقب» مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طائباً إياها طلباً مثل طلب المعقب - إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : «حق» حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تهجج» فعل ماضى مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش «في الرواح» جار ومجرور متعلق بتهجج =

أو يُنصَبُ كقولهِ :

— ٣٧٠ — * مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا * *

«وهاجها» الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الأتن مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب ببادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظر إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أئيلة :

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكَهَا مَشَى الْهُلُوكِ عَلَيْهَا أَنْخِيلُ الْفُضْلِ

فالمصدر ههنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفعته تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي تمنح ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيديويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن

العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا *

اللغة . «داينت بها» أخذتها بدلا من دين لي عنده «الليان» بتشديد الياء واللام =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلَّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .

نُفِرَجُ بالحَدُوثِ نحو « أَفْضَلُ » و « حَسَنٌ » فإِنهُمَا إِنَّمَا يَدُلَّانِ عَلَى الثَّبُوتِ ،
وخرج يذكر فاعلِهِ نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامٌ ^(١) » .

= مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثال رميته أرميه - ليا
وليانا ، وذلك إذا مطلته وسوفت في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »
كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء التمسكلم اسمه مبني على الضم
في محل رفع « دأبت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »
جار ومجرور متعلق بدأبت « حسانا » مفعول به لدأبت « مخافة » مفعول لأجله عامله
دأبت أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله
مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له
من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه
مفعولا للمصدر الذي هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »
الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « مخافة » إليه ، لكنه لما كان
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوبا ، فلما أراد العطف عليه لاحظ
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

* * *

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على
الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضمية على الحدث والزمان ، ولا
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي ، ضرورة علم كل أحد
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً^(١)، وإن لم يكن عمل بشرطين^(٢) :
أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال^(٣)، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،
ولا حجة له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)^(٤)، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :
يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وَقَلَّبْنَاَهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخَبَّرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ ، نحو
« أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ
أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّرِ كالأعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا
أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ » أي : أَمْ هَيِّنٌ ، ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)^(٥) ، أي : صِنْفٌ
مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المراد الإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء
أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .
(٢) بقي شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف
الكسائي فهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل
المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان
المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم
يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كقشام
وأبي جعفر أن قوله سبحانه (بَاسِطٌ) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :
إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض التسكلم حين كلامه أن القصة
واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون (بَاسِطٌ) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة النحل ، والتشثيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما
سهو وإما مبني على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له =

— ٣٧١ — * كَفَّاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا * *

الاعتقاد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حتى نلتمس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف) شيئاً يعتمد عليه ، فأعرف ذلك وكن به حفيظاً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتقاد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه للمفعول به ، فأما راعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتقاد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلا هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لا بد له - على هذا القول - من الاعتقاد ، فلم هذا قدرنا الموصوف بمختلف ليسكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاهما الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل - هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأنتى تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأنتى : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخيذ .

المعنى : يقول : إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضعفك هوله ولا تنال منه منالاً ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلى يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينسكس قرنه .

الإعراب : « كفاطح » الكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كفاطح ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعَلٍ نَاطِحٍ ، ومنه « يَا طَائِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالعاً ،
وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سموه ؛ لأنه مختصُّ بالاسم ؛
فكيف يكون مُقَرَّبًا من الفعل ؟

فصل : تُحوَّل^(١) صيغةُ فاعلٍ للمبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ،
أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بِقَلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :
= فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام
لام كي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، يوهن : فعل. مضارع منصوب بأن
المضمر بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ،
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن الصدرية مع ما دخلت عليها في تأويل
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف
لم : حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلازمة جزمه
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة
مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر
على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مسعول به لأوهى ، وقرن مضاف
وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة
الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »
إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على
شيء ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل
« كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الخمسة يتقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل
ثلاثي متعد ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ،
وضرب ، وضرب .

وقد ورد في ألفاظ بني إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي
نحو ذراك ، ومعاون ، وموان ، ومطاء ، وندير ، ورهوق

* أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا * — ٣٧٢

٣٧٢ — هذا الشاهد من كلام القلاخ - بضم القاف وآخره خاء معجمة - بن

حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَفَائِرِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ أَخْوَالِفٍ أَعْقَلَا *

اللغة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول :

فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال - بكسر الجيم - جمع جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، و« ولاج » كثير الولوج ، أى : الدخول « الخوالمف » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعدل » هو الذى تصطك ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ،

وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَمَكَّ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوَّلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى

ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها »

جار ومجرور متعاقق بلباس « جلالها » جلال : مفعول به للباس منصوب بالفتحة

الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون

فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،

ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على

الكسر لا محل له من الإعراب ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره

منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و « الخوالمف »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعتلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

* ٣٧٣ — * ضَرُوبٌ بِفِصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِيَا *

== فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحُدَيْدَا *

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتماده على موصوف مذکور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فِيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الْكَتَائِبَا
خَوَاضٌ : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والكتائب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمدا على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ *

اللغة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لثلاث تلزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانيا » جمع سمنة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأناية في أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتحمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل ==

وحكى سيديويه « إِنَّهُ لَمِنْحَارٍ بَوَائِكُمْهَا » وقال :
 ٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا

= الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضممة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير العائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « عاقروا » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وحى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فنصب بها المفعول به وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :
 فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا
 وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروى آخر ، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لندرك أن النجاة غيروا فيه بعض التعبير :

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَدِيدَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا
 فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقَيَْا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا =

== اللغة : « فنتان » تثنية فتاة ، وهي الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فتية ، وبصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل في هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر في ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليل ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكاله .

الإعراب : « فنتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فنتان ، أو أنتا فنتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشبيهة » الفاء زائدة وجوبا في خبر المبتدأ ، شبيهة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هي ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشبيهة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « البدر » مفعول به لتشبهه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تشبهه وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشبيهة هلالا » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله « شبيهة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شبيهة هلالا .
وقد أنشد سيديويه فى هذا الموضوع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

جمل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعتراضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيديويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْصِي * — ٣٧٥

* : *

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخيل ، وهو الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، ومعجزة قوله :

* جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ *

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فكسر - وهو صيغة المبالغة لمازق الذي هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل في مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « الكرملين » تثنية كزول - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء بجبل من جبال طيء « الفديد » الصوت .

الغنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغني أنهم يثلبونني وينالون مني ، ويقطعون عرضي شتاً وسباباً ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزله حمير موضع بعينه سماه الكرملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتاني » أنى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبني على السكون في محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضي » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى « جعش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه في محل نصب حال من جعش الكرملين ، وتقدير الكلام : أتاني كونهم مزقين عرضي ، هم جعش الكرملين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تَنْذِيَةٌ اسمُ الفاعلِ وَجَمْعُهُ وَتَنْذِيَةٌ أمثلةُ المبالغةِ وَجَمْعُهَا كَمُقَرَّدِينَ فِي الْعَمَلِ وَالشُّرُوطِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا) (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) (٢) ، وَقَالَ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ) (٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٣٧٦ * وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي *

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيديويه (١ / ٥٧) :

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمْحَجٌ بِسَرَائِهِ نَدَبٌ هَلَا وَكَلُومٌ
فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .
ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْقُدَارِ
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيديويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* الشَّامِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمِمْهَا *

اللغة : « الشامي عرضي » الشامي : منى شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله =
(١٥ — أوضح للسالك ٣)

« شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشتم: الرمي بالمسكروه من القول، والعرض - بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهم، يريد أنهما يتوعدا أنه حين يغيب عن وجههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك .
الإعراب : « الشامى » نعت لابن ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلْحَرْبِ دَائِرَةَ كُلِّ ابْنِي ضَمْضَمٍ
مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابني ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، الناذرين : معطوف على الشامى، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألق : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابني ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجواب إذا على هذا محذوف، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير، فلا جواب لها « دى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .
الشاهد فيه : قوله « والناذرين دى » حيث أعمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « والناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « دى » وهذا المثنى مقترن بال فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

* غُفِرَ ذَنبُهُمْ غُفْرًا فُخْرًا * — ٣٧٧

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدده قوله :

* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ *

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضمين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضامين : أي غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « في » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنوبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنوبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمْنٌ سَمَلَنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَسَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : (والذاكرين الله كثيرا) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلته : (هل هن كاشفات ضره) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ الْمَحْرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ

* أَوَالِفًا مَسَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعتي سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجوع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لسكنا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروف قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

= والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعبرة في وجه الشبه لسكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وبما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .

ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب : الأول - وهو رأي جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أ كان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كبيت الذي هو من جهة القياس تصغير أ كمت أو كماء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأ كمت ولا الكماء .

والقول الثاني - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى الكسائي ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والثني مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .

والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضويرب وقويتل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أ ذكر المعمول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، - وحاصله أن يتوسط المعمول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المعمول بعدهما جميعاً ، أم ذكر المعمول قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه معمول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعي له . =

عُفُرٌ : جمع غفور ، وذُنُوبُهُمْ : مفعوله .

فصل : يجوز في الاسم الفَضْلَةَ الذي يَتَلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به ، وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)^(١) ، و (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)^(٢) بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي^(٣) فيجب نَصْبُهُ نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه - وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم (ولا آمين البيت الحرام ينتعون فضلا) و (آمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يؤم » بمعنى قصد ، والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة ينتعون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول عاملا محذوفا يفسره آمين تكلف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين وإضافته إلى (أمره) كما قرئ برفع (بالغ) منونا ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد من ال وهو معتمد على المتبدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ، وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المتبدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المنفصل من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والجرور ؛ فانظرف نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) ^(١) .
 وإذا أتبع الجرور فالوجهُ جَرُّ التابع على اللفظ ؛ فتقول « هَذَا ضَارِبٌ
 زَيْدٌ وَعَمْرٍو » ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ منون أو فعل اتفاقاً ، وبالعطف
 على المحل عند بعضهم ^(٢) ، وَيَتَمَعَّيْنُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ ؛
 فنصبُ (الشمس) في (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) ^(٣) بإضمار جَعَلَ
 لا غير ، إلا إن قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال .

= نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيتها المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا
 كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة وأصغته إلى الأول منهما ، نحو قولك «هو ظان
 زيد قائماً» و« هذا معطى زيد درهما» و« هذا معلم زيد بكراً قائماً» وقد اختلف النحاة
 في ناصب هذا النصب ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمحل يفسره اسم الفاعل ،
 وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه ، وهذا هو الذي يدل عليه
 ظاهر قول ابن مالك * وهو لنصب ما سواء مقتضى * كما اختلفوا في الوجه الأحسن
 بالنسبة للمعمول التالي للعامل ، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب ؟ فظاهر كلام سيبويه
 أن النصب أعلى ، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء ، وقيل : الجر أولى
 لأنه أخف .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة ، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في
 الكلمة السابقة .

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيبويه:
 قَبِينًا نَحْنُ نَرَقِيْبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعِي
 فقد نصب « زناد راع » وهو معطوف على « فضة » الجرور بالإضافة « معلق » إليه
 ونظيره قول الآخر :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

(٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُسْكِرَمٍ »^(١) .
ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعول ، وهو كاسمِ الفاعل ؛ في أنه إن كان بَأَن عَمِلَ مطلقاً^(٢) ، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .
تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ، الآنَ أو غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كَغَافًا يَكْتَفِي »^(٣) ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالعطي : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل ، وكغافًا : مفعول ثان ، ويكتفي : خبر .
وينفرد اسمُ المفعول^(٤) عن اسمِ الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

- (١) إنما مثل ههنا بمثابة ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميا مضمومة وفتح ما قبل آخره .
(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .
(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية .
(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .
فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، ونافذ القول » .
وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .
وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، لجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحوِيل الإسناد عنه إلى ضميرِ راجعِ للموصوف ، ونَصَب الاسم على التشبيه .

تقول « الوَرعُ مُحَمَّدٌ مَقْصِدُهُ » ، ثم تقول « الوَرعُ مُحَمَّدٌ الْمُقْصِدُ » بالنصب ، ثم تقول « الوَرعُ مُحَمَّدٌ الْمُقْصِدِ » بالجر .

هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أوزانٍ : فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِراً ، كـ « قَعَدَ » ، وفَعَلَ - بالكسر - ويكون قاصراً ، كـ « سَلِمَ » ومتعدِّياً ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً ، كـ « ظَرَفَ » .

فَأَمَّا فَعَلَ وفَعَّلَ المتعدِّيانِ فقياسُ مصدرهما (٢) الفَعْلُ ؛ فالأول كالأَكَلِ والضَّرْبِ والرَّذِّ ، والثاني كالفَهْمِ واللَّئيمِ والأَمْنِ .

ذلك مطلقاً ، نعى سواء أحذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقاً لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يمحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا السَّكْرِيمُ مَمْدَحٌ وَإِنْ حُرِّمًا

وهذا البيت يصلح دليلاً لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثياً ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعيل ، مثلاً - لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجد له مصدرا مسموعا عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلقي بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهي باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، وستترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لا تحتل التفاصيل التي سنشير إليها .
الثاني : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي المفتوح العين » وقوله « الثلاثي المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهي السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءاً ، وكفأه يكفؤه كفأً ، ومثال المضعف منه شده يشده شداً ومداه يمداه مداً وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعدا ووصفه يصفه وصفاً ووزنه يزنه وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يوجؤه وجأً ، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولاً وصام رمضان يصومه صوماً وسامه يسومه سوماً ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلاً . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض يدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رمياً وسقاه يسقيه سقياً ، وكذلك نعى الميت ينعاه نعيًا ورعاه يرعاه رعياً .

= ومثال المتعدى من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فاهما واثم فاهما- بالشاء المثلثة-
لثما ، ومثال المهموز منه أمن أمنا ووطيء وطئا ، ومثال المضعف منه مس الطيب
مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفا ، ومثال
الناقص منه سليه سلوا (وأصل الياء في سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت
ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدى على أوزان كثيرة جدا غير فعل -
بفتح اوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عشر ، فوق أن في
هذا تطويلا قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،
وقبل أن نورد عليك هذه الأوزان وأمثلتها نذهبك إلى أنه ربما جاء الوزن الذي نذكره
مع مجيء الوزن القياسي أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسي
فأما الفعل الثلاثي المتعدى الذي على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الميم وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرا ،
وشكره شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا .

(٣) وجاء على وزن فعلا ن - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعه كفرا نا .

(٤) وجاء على وزن فعلا ن - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلا ن - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو
لواه لوانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاؤه
كلاية ، ورعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجأة .

=

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى والشَّلَلِ ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى عليهم وِلَايَةً^(١) .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعُولُ ، كالأَقْمُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ، إلا إن^(٢) دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والنَّفَارِ والجِمَاحِ والإِبَاقِ ، أو على تقلُّبِ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفِعْلَانُ كالجَوْلَانِ والغَلِيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بلا الرجل يبلاؤه بلاء ، وقضى حقه قضاء .
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جعودا ، ودحره دحورا ، وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

* * *

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر وبقى أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعالة - بضم فسكون - كسمره وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كالبيوسة ، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم من سفره قدوماً وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشئ - بمعنى لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيراً : من ذلك قام قياماً ، وطفى طغياناً ، ولها لها ، وفسد فساداً ، وصلاح صلاحاً ، وبغى عليهم ببغى =

أو على داء فقياسه الفَعْمَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سَيْرٍ فقياسه الفَعِيلُ
 كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفَعْمَالُ أو الفَعِيلِ كالصَّرَاحِ
 والعَوَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِقِ ولزَّيْبٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسه الفِعَالَةُ
 كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .
 وأما فَعَلٌ — بالضم — فقياسُ مصدره الفِعْمُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والشَّهْوَلَةِ
 والمُعْدُوبَةِ والمُلَوَّحَةِ ، والفِعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ .

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه فبابه النُّقْلُ .

كقولهم في فَعَلٍ المَتَعَدِّي : جَعَدَهُ جُجُوداً ، وشَكَرَهُ شُكُوراً
 وشُكْرَاناً ، وقالوا « جَعَدُوا » على القياس .

وفي فَعَلٍ القَاصِرِ : مَاتَ مَوْتاً ، وفَازَ فَوْزاً ، وَحَكَمَ حُكْماً ، وشَاحَ
 شَيْخُوخَةً ، ونَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَاباً .

وفي فَعَلٍ القَاصِرِ : رَغِبَ رُغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضاً ، وَبَحَلَ بَحْلاً ، وَسَخِطَ
 سُخْطاً — بضم أولها وسكون ثانيهما — وأما البَحَلُ والسُّخْطُ — بفتحين —
 فعلى القياس كالرَّغَبِ .

وفي فَعَلٍ نحو حَسُنَ حُسْناً ، وَقُبِحَ قُبْحاً .

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفَعْلَ (١) قياسُ في مصدرِ فَعْلٍ ، وهو
 خِلَافُ ما قاله سيبويه .

== بغيا ، وماج البحر يموج موجا وموجانا، ورجح الشيء يرحجج - بتثنية عين مضارته -
 - رجوحا ورجعانا ورجعا - بضم أوله - ووزج الرجل رزحا ووزحا ووزوحا :
 إذا سقط من الإعياء ، وورشح عرقه يرشح رشحاً وورشحانا : ندى ، وفاحت ريحه
 تفوح وتفيح فوحا وفيعا وفوحانا وفؤوحا : تضوعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعلة » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .
 فقياسُ فَعَلٍ - بالتشديد - إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ كالتَّسْلِيمِ
 والتَّكْلِيمِ والتَّطَاهِيرِ ، ومُتَمَّتْهَا كذالك ، ولكن تُحْدَفُ ياءُ التَّفْعِيلِ وتُعَوِّضُ
 منها التاءُ ؛ فيصيرُ وزنه تَفْعَلَةٌ كالتَّوَصِّيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزَكِيَةِ .
 وقياسُ أَفْعَلٍ إذا كان صحيح العين الإِفْعَالُ كالأِكْرَامِ والإِحْسَانِ ،
 ومُتَمَّتْهَا كذالك ، ولكن تُنْقَلُ حركتها إلى الفاء ، فُتَقْلَبُ أَلْفًا ، ثم تحذف
 الألفُ الثانية وتُعَوِّضُ عنها التاءُ ، كأَقَامَ إِقَامَةً ، وأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحْدَفُ
 التاءُ نحو (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) ^(١) .

وقياسُ ما أوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَصَلَتْ أَنْ تَسْكِرَ ثَالِثُهُ وتزيد قبل آخره ألفًا ،
 فينقلب مصدرًا ^(٢) ، نحو : اِفْتَدَرَ اِفْتِدَارًا ، وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً ، وَاَنْطَلَقَ

= تحريف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها «أن الفعل
 كالحسن إلخ» فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل - بضم الفاء وسكون
 العين - مصدرًا للفعل - بضم العين - كثيرًا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ،
 وبعد - بضم العين ، إحدى لغتين في هذا الفعل - بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ،
 وخرق خرقا ، وحق حقا .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء
 على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أصيف
 المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها
 لأؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر ،
 وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يصف المصدر ، وذلك كما حكاه الأَخْفَشُ مِنْ
 قولهم : أجب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير ، فإذا كان أصله
 أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها ؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق لا الكين =

انْطِلَاقًا ، واستَخْرَجَ استَخْرَجًا ، فإن كان استعمل مُعْتَلَّ العين مُحْمَلٌ فِيهِ ما مُحْمَلٌ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلِ الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واستَعَاذَ اسْتِعَاذَةً^(١) .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أَنْ يُضْمَرَ رَابِعُهُ ؛ فيصير مصدرًا ، كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَانَ تَشَيِّطَانًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسَّكُنًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي والتَّدَانِي^(٢) .

وقياسُ فَعْمَلٌ وما أُلْحِقَ بِهِ فَعْلَلَةٌ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَقَلَ حَوَقَلَةً ، وَفِعْمَلَلٌ — بِالْكَسْرِ — إن كان مضاعفًا كزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كَسَرَّهَفَ سِرَّهَافًا ، ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُغْنَى بِالْمَفْتُوحِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نحو (مِنْ شَرِّ الْوَسَّوَسِ)^(٣) ، أي : الْمَوْسُوسِ .

فإنك لا تزيد ألفاً قبل آخره ولا تسكس ثالثة ؛ فتقول في تطير : اطير يطير اطيرا وتقول في تطير : اطير يطير اطيرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا خماسياً ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسياً ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزناً .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تلبيهاً على الأصل ، مثل فوطهم : أغيث السماء إغياما ، واستعوذ عليهم الشيطان استعواذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبقيتها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء وأوآ لمناسبة الضمة ، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لانظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المعرب . (٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء المفتوح مصدرًا قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِأَحْلَى وَسَّوَسًا إِذَا انصرفت
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقُ زَجَلُ

وقياسُ فاعلٍ كضاربٍ وخاصمٍ وقاتلٍ الفاعلُ والمفاعلةُ ، ويمتنعُ الفاعلُ
 فيما فاؤه ياء ، نحو ياترَ ويامنَ ، وشدَّ يَوْمَهُ يَوْمًا .
 وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَّبَ كَذَابًا ، وقوله :
 ٣٧٨ — * فَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

٣٧٨ — لم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من
 النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف
 ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :
 * كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا *

اللغة : « تنزى » - بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي - أى : تحرك « شهلة »
 الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة
 ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .
 الإعراب : « هي » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « تنزى »
 فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر
 به جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير العائبة مضاف إليه مبني على السكون
 في محل جر « تنزياً » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف
 حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع
 من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضممة الظاهرة « صبيًّا » مفعول به
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر
 مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزياً الذي هو مصدر ، وتقدير
 الكلام : تنزى دلوها تنزياً مشابهاً لتنزياً شهلة صبيًّا .

الشاهد فيه : قوله « تنزياً » حيث ورد مصدر الفعل الذي بوزان فعل - بتضعيف
 العين - من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك
 شاذاً ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزياً كما يقال التزكية والتوصية
 والتسمية والتعمية والترضية والتعدية .

وقولهم : تَحَمَّلَ نَحِيمًا ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَّقَلَ حَيْقَالًا ،
وَاقْشَعَرَ قُشَعْرِيرَةً ، وَالْقِيَامُ تَسْكَدِيًّا ، وَتَنْزِيَّةً ، وَتَحْتَمَلًا ، وَتَرَامِيًّا ،
وَحَوَّقَلَةً ، وَاقْشَعْرَارًا .

فصل : وَيُدَلُّ عَلَى الْمُرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَاسَ
جَلَسَةً ، وَلَبَسَ لَبَسَةً^(١) ، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْمُرَّةِ
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفَعْلَةٍ — بِالسَّكْرِ — كَالْجَلَسَةِ وَالرُّكْبَةَ وَالْقِتْلَةَ ، إِلَّا إِنْ
كَانَ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالصِّفَةِ وَمَحْوَاهَا ، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ
نَشْدَةً عَظِيمَةً^(٢) .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيديويه من قولهم : أتيتُه إتيانةً ، ولقيته لقاءً .
(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالشي والجلوس والقيام والوقوف
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجهن والبخل والكرم فلا يشتق من
مصادرها اسم للمرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين
المصدر الخالي من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتغل على حرف من حروف
الزيادة كالجلوس والعود واللقاء والظفر ، بل تأخذها من المصدر الخالي من الزيادة بفتح
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تربد
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتغل على زيادة بطرح الزيادة أولاً ثم بفتح أول الحروف
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

=

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كأنطِلاقَةً واستخِرَاجَةً ،
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإقامة واحدة
واستقامة واحدة .

ولا يُدبني من غير الثلاثي مصدرٌ للهيئة ، إلا ما شدَّ من قولهم : اختمرت
خِزْرَةً ، وانتقبت نِقْبَةً ، وتعمم عمَّةً ، وتقمص قمصَةً^(١) .

= ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان
له مصدران قياسي أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن
كان أوله مكسوراً كذربة - وهي الخندق - وكنشدة ذلت على المرة بفتح أوله وعلى
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحجرة فتحت أوله عند إرادة
المرة وكسرت عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالبخار - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتقبت
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في
مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافعال والألف
والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف
هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين

والصفات المشبهات بها

يأتي وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على فاعِلٍ بكثرة في فَعَلَ —
بافتتح — متعديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازماً كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين
والذال المعجمتين — بمعنى سال^(١) ، وفي فَعَلَ بالكسر متعديا كأمِنَهُ وَشَرِبَهُ
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ في القاصر كَسَلِمَ ، وفي فَعُلَ بالضم كغَرَبَهُ .

وإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللازم: فَعِلٌ في الأعراضِ كفَرِحَ وَأَشِيرَ^(٢) ،
وأفْعَلٌ في الألوانِ والخلقِ ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ^(٣) وَالْمَيَّ^(٤) وَأَعْوَرَ
وَأَعْمَى ، وفَعْلَانٌ فيما دَلَّ على الامتلاءِ وحرارةِ الباطنِ كَشَبَعَانَ وَرَبِيَانَ
وعَطْشَانَ^(٥) .

وقياسُ الوصف من فَعُلَ — بالضم — فَعِيلٌ كضَرِبَ وشَرِبَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف في هذا الفعل على معناه لأنه يأتي لازماً ويأتي متعديا ، تقول
« غذا الماء » أي سال ، و « غذا العرق » أي سال دماً ، و « غذا البول » أي
انقطع ، و « غذا الشيب » أي أسرع ، وهو في كل هذه المعاني لازم ، وتقول « غذا
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه
في الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذي
الكلام فيه .

(٢) الأثر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذي لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الأملى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثاني من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على

حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعَلٌ كَشَهْمٍ وَضَخْمٍ ، ودونهما أفعَلٌ كأخطَبٍ^(١) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقَعْلٌ كَبَطَلٍ وَحَسَنٍ ، وَفَعَالٌ - بالفتح - كَجَبَانَ ، وَفُعَالٌ - بالضم - كَشُجَاعٍ ، وَفُعُلٌ كَجُنُبٍ ، وَفِعْلٌ كَعَفْرِ : أى شُجَاعٍ ما كر . وقد يَسْتَعْمِنُونَ عن صيغة فاعِلٍ من فَعَلٍ - بالفتح - بغيرها كَشَيْخٍ وَأَشْيَبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ^(٢) .

تنبيه^(٣) : جميع هذه الصفات صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إلا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالخاء والطاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالخاء المعجمة والطاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه ؛ فاعل ما في التصريح سبق فلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل ، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شأخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننبهك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للمشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحط داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة =

فإنه اسمُ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرَفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت — كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بمييدها — فَصِفَةٌ مشبهة أيضاً .

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة ، وكسرٍ ما قبلَ الآخرِ مطلقاً ، سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقِي » و « مُسْتَخْرِجِ » أو مفتوحاً كـ « مُتَعَلِّمٌ » و « مُتَدَخِّرِجِ » .

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٍ »

المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، وبما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص ٢٤٨) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحوّل إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد؟ والجواب عن هذا أن نبتك أنه تبين لنا بعد طویل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى : « ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث » اه كلامه .

و «مَقْصُود» و «مَمْرُورٌ بِهِ»^(١) ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،
إلا أنها غيرت^(٢) .

ومن غيره بلفظٍ مُضَارَعِه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة ، وإن شئت فقل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو
المال مُسْتَخْرَجٌ ، وَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ بِهِ .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ «دَهَيْنِ» و «كَحِيلِ» و «جَرِيحِ»
و «طَرِيحِ» ، وَمَرَجِمُهُ إِلَى السَّمَاعِ ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى
فاعل ، نحو : قَدَرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ^(٣) .

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدى بغير حاجة إلى ظرف أو جار
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور ، لأن فعليهما متعديان ،
وجاء بالمرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم .

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن
الصحيح قبلها وهو الباء ، فالتقى ساكنان الياء والواو ، فحذفت الواو للتخلص من
التقاء الساكنين ، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء . وأصل مقول مقول -
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الواو الزائدة ، على ما نرجعه ، للتخلص من التقاء الساكنين ، وسيأتي في
باب الإبدال تنمة لهذا البحث . وأصل مرمى مرموى ، فلما اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الميم
كسرة لمناسبة الياء .

(٣) هذا تمثيل للنقي ، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل .

هذا باب إعمال الصفة المشبهة

باسم الفاعل المتمدّي إلى واحد

وهي : الصفة التي أُسْتُخْسِنَ فيها أن تُضَافَ لِمَا هو فاعل في المعنى ،
 كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَقِيَ الشَّعْرَ » و « طَاهَرَ الْعَرِضَ » .
 فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛
 لثلاث تَوْهِيمٍ الإضافة إلى المفعول ، ومحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف
 فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبسِ لكانها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ
 لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :
 أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم
 يُوَضِّحُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلهذا حسن أن يقال : « زيد
 حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند « الحُسْنَ » إلى جملته
 مجازاً ، وَقَبِيحٌ أن يقال « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا يحسن
 أن تُسَنَدَ الْكِتَابَةُ إليه إلا بمجاز بعيد .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على
 معرفة كونها صفةً مُشَبَّهَةً ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ
 ابنُ النَاطِمِ .

فصل : وتختصُّ هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتمدّي ، كـ « حَسَنَ » و « جَمِيلَ »
 وهو يُصَاغُ منهما ، كـ قَائِمٍ و ضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مجاريةً للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرِ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالبُ فى المبنيّة من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « جَمِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكونُ اسمُ الفاعلِ إلا مُجَارِيًا لَهُ .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثمَّ صَحَّ النَّصْبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلًا بضمير موصوفها ، إما لفظًا نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما معنًى نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَتْ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناظم : « إِنْ جَوَازٌ ^(١) نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لِعَمُومِ قَوْلِهِ إِنْ الْعَمُولُ لَا يَكُونُ

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زيد بك فرح » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناظم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومه ، وأن كل معمول لها يبنى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناظم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومه ، بل المراد معمول خاص ، وهو معمول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من معمولات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخرًا» مردود؛ لأن المراد بالعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

فصل : لعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كل من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكل من هذه الستة لعمول معه ست حالات ؛ لأنه إما بآل ، كـ « الوَجْه » ، أو مضاف لما فيه آل كـ « وَجْه الأب » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْه » ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ « وَجْه أبيه » ، أو مجرد كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى الجرد كـ « وَجْه أب » ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بآل ولعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « الحَسَن وَجْه » أو « وَجْه أبيه » أو « وَجْه » أو « وَجْه أب » .

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالمتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل « كأن » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنى ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التَعَجُّبِ (١)

وله عبارات كثيرة ، نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) (٢) ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَفْجَسُونَ » اللَّهُ دَرَهُ فَارِسًا !

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداها : ما أفعَلَهُ ، نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحى فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » فقولنا « استعظام زيادة » كالجندس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيدا » استعظاما لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذى يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنيًا للعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا « وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين ، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف ، والثانى أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقى والادعائى ، نعى أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه علما أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدرك فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود^(١) عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها^(٢) ، ثم قال سيديويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التمعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفَع ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فتحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم^(٣) .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » اه . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو فاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستتر المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلا يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فاعرف ذلك .

(٢) روى عن الكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدر في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيديويه ونديده : إن خلافه لا يعبأ به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول موافقا لسيديويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أفعل » كأحسن فقال البصريون والكسائي : فِعْلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى » ففتحة بناء كالفتححة في ضرب من « زيدٌ ضربَ عمراً » وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم « ما أحسنه »^(١) ، ففتحة إعراب كالفتححة في « زيدٌ عندك » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، و « أحسن » إنما هو في المعنى ووصف زيد ، لا ضمير « ما » ، و « زيدٌ » عندهم مُشَبَّه بالمفعول به^(٢) .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .

وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للمبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملته خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جملا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) (القارعة ما القارعة) (أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) .

(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أَمْيَلِحْ غِرْ لَنَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ
 زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى (وأزواجه أمهاتهم) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أحسن بزيد » .
 وأجمعوا على فعلية أفعل^(١) ثم قال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه
 الخبر ، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ « أغدَّ
 البعير » أى : صار ذا غدَّة ، ثم غيَّرت الصيغة ، فقُبِّح إسناد صيغة الأمر
 إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ،
 كـ « اعزُّرُ بزيد » ولذلك التزمت ، بخلافها في (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢) ،
 فيجوز تركها ، كقوله :

— ٣٧٩ — * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا * *

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المتبدأ في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أبا »
 فإن الأكرمية وقعت خبرا عن زيد وهى عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار
 بها عن زيد للملاسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه
 بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذى تعبر عنه ما ، وإنما هو من
 وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع
 كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو
 الخلاف بينه وبين المتبدأ ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على
 هذا المذهب ، وهذا كلام تمحلوه تمحلا فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأنبارى ما يدل على أن أفعل اسم ، قال
 المرادى : ولا وجه له » اه . وإنما قال النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة
 لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح الهجزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلا .
 (٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء المهملتين - ويقال
 حية - وهو عبد بن الحساس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره
 المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدرة مع بيت يأتي
 بعده قوله :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِنَّ تَجَمَّزَتْ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ =

= جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُعْتَرَتْهَا عِلَاقَةٌ عِلَاقَةٌ حُبٌّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا
اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم
بالمكبر فقول لقيط الإيادي :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَّهَا هَاجَتْ لِي الهمم والأحزان والوجعاً
وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فبيت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره
وأعدته وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهيزاً » و « جهزت
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا
« تجهزت الأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه
الغدوة - بضم فسكون - والغداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس ،
ويروى « غازيا » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للراء ناهيا » يروى أن عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يمشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب
لأجزتكم ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة
« ودع » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره فى محل
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة « والإسلام »
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة « للراء »
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون
تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على
فاعل فعل التمجيب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزخشمى وابن كيسان وابن خروف : لفظُهُ ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعديّة ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحمس ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (١) .

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماضى دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أى صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أى صار صاحب ورق ، وقولك « أبلت الأرض » أى صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعديّة كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزمّت زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزخشمى وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهى للدلالة على التعديّة ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبا في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذى يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأيها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائدا على المصدر لم يقع مثنى ولا مجموعا لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذى يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتقدوا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثا وقد يكون مثنى أو مجموعا - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

=

== فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحاة الكوفة - ومن واقفه على أن أقفل في نحو قولك « أحسن بزيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلست ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب كما أن الندى يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن بزيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بباء التعدية الواقعة بعده ضمير الخطاب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن بك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناء المتكلم - ولا يقال ضربتكم - بناء الخطاب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَا نِي الْقَوَائِي عَمَّهُنَّ ، وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ . وَهُوَ أَوْلُ
احساس : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل « ما أحسنه » إن دلّ عليه دلائل^(١)، كقوله:

== ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم يزيد، وأبين به، فتبقى الباء والواو .

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المعهود عكسه، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، أي ليتق الله وليفعل خيرا، بدليل جزم الجواب .
والثاني: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في «أحسن يزيد» دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل .

والثالث: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوماً، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل .

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لجوده ولأنه أشبه الاسم، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال .

(١) مما يجب أن تنتبه له أن المتعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من أجل ذلك شبيه بالمتبداً، فيجب له ما يجب للمتبداً، وذلك بأن يكون معرفة أو نسكرة تشبه المعرفة لسكونها مخصوصة بنوع من التخصيص، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدياً » ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النسكرة المختصة فنحو « ما أوثق رجلاً يقر بالحق لدى الحق » ونحو « ما أسعد رجلاً اتقى ربه » فإن كانت النسكرة محضة لم يجز أن تقع متعجباً منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول « ما أحسن رجلاً » ولا أن تقول « ما أحسن رجلاً من الناس » .

وبعد فاعلم أن حذف المتعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطاً يعمهما، وهو: أن يدل عليه دليل، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعت أو غيرهن، ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الأولى -زيادة على ذلك-

== أن يكون ضمير الكا في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُسْكَاءَ كَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرًا
يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعال المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أفليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن التعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان : أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قررناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعال » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو على الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعال » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفتم ، فلما حذفتم الباء استتر الضمير في أفعال . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو على ، وردده بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعزز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان المفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — * رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا * —

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ! يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب - جزاء - وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلله » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المعانم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنتر بن شداد العبسي :

يُذِيبُكَ مِنْ شَهْدِ الْوَقِيْعَةِ أَنْفِي أَعْشَى الْوَعَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمُغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعجبية مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أعف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية « وأكرما » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعف السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرما » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أفعلٌ بِدِر » إن كان أفعلٌ معطوفاً على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، نحو (أَسْمِعْ سَمِيعٌ وَأَبْصِرْ)^(١) ، وأما قوله :

— ٣٨١ — * حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ *
 — أَى : به — فَشَادُّ

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .
 وقد سمي المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه الخ » وأن ابن مالك يقول :
 * وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ *
 والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام تجوز .

ونظير البيت المستشهد بهجزه في حذف المتعجب منه مع « أفعل » للماضي لفظاً ومعنى بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أَوْلَيْكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللهُ فِيهِمْ
 عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا ١
 (١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حنياً ؛ يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدوره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْتَمُّونَ أَقْتَابَهُ
 فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة (جول كربوتل) (ص ٦٣ — ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها — ومنها بيت الشاهد — في كتابه « الحماسة » .
 =

= اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أما كتبهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلقى المنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للمحقة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحميداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقتنه وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنه بعيد المهمة ساع فى معالى الأمور لا يكمل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الختف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمته ؛ لأن الناس سيدكرونه بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن . وإن عاش فاستعنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على البعد مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاجل له من الإعراب « إن » حرف شرط مجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به يلقى منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبنى =

مسألة : وكُلُّ من هُذِن الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ ؛ فالأولُ نظيرُ تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظيرُ هَبْ بمعنى اعْتَقِدْ ، وَتَمَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ، وَعِلَّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التمعجب الذي كان يستحقُّ الوَضْعَ (١) .

على السكون في محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلقى الذي هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبني على السكون لاجل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوماً » ظرف زمان متعلق بـيَسْتَغْنِي منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والياء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التمعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف التمعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التمعجب المحذوف معموها معطوفة على أخرى معها معموها المشابهة للمحذوف على حد قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَعَزَزَ بِنَا وَأَكْفَ إِذْ دُعِيْنَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا

المراد أعزز بنا وأكف بنا ، فحذف من الثاني للدلالة الأولى عليه كما في الآية الكريمة ، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعل التمعجب بأنهما دلا على معنى من معاني الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التمعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معاني الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالاستفهام الذي وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذي يشير إليه قول المؤلف « تضمنهما معنى حرف التمعجب الذي كان يستحق الوضوع » على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما ، وأن يُفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا نقول : « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدًا أَحْسَنَ » ، وإن قيل إن « زيد » مفعول ، وكذلك لا نقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا » ولا « أَحْسِنَ لَوْلَا بُحْلُهُ زَيْدٍ » .
واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — * وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُتْحَمَلَا * *

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكره بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعلى التعجب بأنهما أشبهما أفعال التفضيل شها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلى التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فكما نقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » نقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حملا على ما هو جائز بغير نكسر في اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجيم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا * *

اللغة : « دار الحزم » أراد المسكن الذي تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزمها » أراد مدة دوام الحزم في الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

« وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحجأه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر » حالت « تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم » أنحول « أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقبها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير الكلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافا إليه ، وكان خبرها محذوفا ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبني على السكون في محل نصب « حالت » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنحولاً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =

ولو تعلقَ الظرفُ والجارُ والجورُ بمعمولِ فعلِ التمعجب لم يُجْزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسَنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ » .

فصل : وإنما يُبْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروطٍ :

أحدها : أى يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ مِنَ الْجَائِزِ وَالْجَارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْرَمَهُ »^(١) ، وَشَدَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التمعجب الذى هو قوله « أحرى » وبين معموله الذى هو قوله « بأن أنحولاً » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والجور الذى هو قوله « بذى اللب » بين فعل التمعجب الذى هو قوله « أحرى » ومعموله الذى هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون التمعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تكلف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الغارغ ، وقد قالوا للرجل الجاني العليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلا ، قال : « وقد جلف جلفا - كفرح فرحا - وجلافة » وعلى هذا يكون قولك « ما أجلفه » قياسيا ، وأما الجار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلا في البلادة ، ولا فعل له ، فإذا قالوا « ما أحره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حينئذ تغير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْعَزَلِ ، بَقْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ ذَرَّاعٌ ^(١) ، ومثله « ما أقمته »
و « ما أبدره بكذا » ^(٢) .

اندى . أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يبنيان من دَخَرَجَ وَضَارَبَ وَاسْتَخْرَجَ ^(٣) ،
إِلَّا أَفْعَلَ ، فقول : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت
الهمزة لغیر النَّقْلِ ، نحو « ما أظلم الليل » و « ما أفقر هذا للكان » ،
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « ما أعطاه للذراهم » و « ما أولاه للمعروف » ،
وعلى كل قول « ما أتقاه » و « ما أملا القرابة » لأنهما من اتقى وامتلات ،
و « ما أخصره » لأنه من اختصير ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي ^(٤) .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليدين في العزل » اه . وفي كتاب
الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا
اندى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .
وبنوا قولهم « ما أقتنه بكذا » من قولهم : هو قمين به ، بمعنى جدير وخليق وحقيق ،
ولافعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يبي منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كدخرج ،
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن
الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التعجب من كل أولئك لأن
ماهه منها يفوت المعنى المنفرد من التعجب ، أما بناؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذفت حرفاً من حروف دخرج فقلت « ما
أجدره » ملامت معنى الفعل بنة ، ولا يمكن بناؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف
ما فيه من حروف الريادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أعفره » فيضج معنى الطاب الذي
تدل عليه الريادة .

(٤) انقول شواذ جاء فعل التعجب منه أفعل مطلقاً هو قول سيديويه والمحققين من
العلماء في اللغة العربية ، والقول بعدم جوازه مطلقاً هو قول =

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو نِعِمَّ وَبِئْسَ (١) .
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو فَيِّنِي وَمَاتَ .
 الخامس : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو « ضُرِبَ » ،
 وشَدَّ « مَا أَخْصَرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة
 فِعْلٍ نحو « عُنَيْتُ مَحَاجَتِكَ » و « زُهِيَ عَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْنَاهُ بِمَاجَتِكَ »
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا » (٢) .

الملازمية والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت
 الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة
 لغير النقل نحو أظلم الليل وأفقر المكان فتقول « ما أظلم الليل ، وما أفقر هذا المكان »
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي
 مزيد إذا كان يجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافتقر وامتلأ واستثنى ، فذهب
 ابن عصفور إلى الذبح ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن
 طريقة الأفعال وذلك كنعم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل
 أعفاه عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويأذر ، فإنهم لم يجيئوا لهذين الفعلين بصيغة
 الماضي استثناء تترك ، وهما باقيا على دلالتهما على الحدث والزمان .

(٢) استأثر أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بما جئني ،
 وهذا هو الثاني .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني
 للمعلوم ، يبنى به فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب
 من ضرب وقع منه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسري ذلك الزنيم - عند النحاة -

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنِيانِ من نحو كَانَ ، وظَلَّ ، وَبَاتَ ،
وصَارَ ، وكادَ^(١) .

السابع : أن يكون مُشَبَّهًا ؛ فلا يُبْنِيانِ من مَنفِي ، سواء كان ملازمًا للمنفى ،
نحو « ما سَأَجَّ بالدَّوَاءِ » أى : ما انتفع به^(٢) ، أم غير ملازم كـ « ما قَامَ زيد » .

== هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب
من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل للمبنى للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك
تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ،
فهذا سر اتفاق النحاة في هذا الموضوع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة المبنى للمجهول فإن النحاة يختلفون في جواز بناء
فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول « ما أعنى
فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس في مثل هذه
الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب
إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثالهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب »
و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب
وأن ما يشترط في اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط في اشتقاق صيغة التعجب ،
ويسكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجيء صيغة التعجب منه ،
فيكون قوله مؤيدا بالسمع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول
لم يؤيده سماع .

(٢) أما عالج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عالج فلان بمكان كذا يعوج »
أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ

والسر في عدم صحة التعجب من الفعل المنفى هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « ما أضر به »
تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف
في العمل اللازم للشيء فيجوز لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء للمجهول ، لكننا لم
نطلع في هذا الموضوع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلِهِ على أفعلٍ^(١) فعَلَاءَ ؛ فلا يُبَيِّنَانِ من نحو
« عَرَجَ ، وَشَهَلَ ، وَخَضِرَ الزَّرْعَ » .

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصَفُهُ على أفعلٍ
فَعَلَاءَ بِـ « ما أَشَدَّ » وَنَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بِـ « أَشَدُّ »
وَنَحْوِهِ ، وَيُجَرُّ مصدرهما بعده بالياء ؛ فتقول « ما أَشَدَّ - أو أَعْظَمَ - دَخَرَ جَنَّتَهُ ،
أو انْطَلَقَهُ أو حُمِرَتْهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا المنفي والمبني للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا ، لا صريحًا ،
نحو « ما أَكْثَرَ أن لا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ ما ضَرَبَ » و « أَشَدُّ بهما » .
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ،

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل
اسم فاعله على وزن أفعل هذا - وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم في ذلك ثلاث تعليقات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو أفعل نحو احمر واخضر أو
أفعال نحو اخضر واحمر ، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع
جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثاني : أن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون
الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما
أشبهها على وزن أفعل نحو أسرد واخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعل
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحلوا فعلى التعجب على أفعل التفضيل .

تقول: « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً » ،
و « أَشَدُّ - أو أَكْثَرُ - بذلك » .
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل « فَبِهِيَآ وَنِعْمَتٌ ^(١) » ،
واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل ^(٢) « مَا هِيَ بِنِعْمِ الْوَلَدِ ^(٣) » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتسل أفضل »
وأكثر أهل الحديث يروونه « فبهاء ونعمة » والبهاء - بفتح الباء بمدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقتين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : * فعلان غير متصرفين *
نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلينٍ مُعرّفينِ بأل الجنسية ، نحو (نِعِمَّ الْعَبْدُ)^(١) ، و (بئسَ الشَّرَابُ)^(٢) ، أو بالإضافة إلى ما قارنهما ، نحو (وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)^(٣) ، (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ)^(٤) ، أو إلى مُضَافٍ لِمَا قارنهما ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى المدح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائي والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهبوا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولسكان يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لسكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ - * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ * *

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

* زُهَيْرٌ حَسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلٍ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الذ : جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعممة رسول الله صلى الله عليه و ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقا بنى هاشم وعقبوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل صاوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و : « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمي بذلك لأنه يحسم الحما ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهى علاقة السيف ، وكان الأص : يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مض إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي : حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف إا والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الص في هذه السطحة بالنصب ، وهى حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتْرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(١)، نحو (بئسَ لِلظَّالِمِينَ = العيى بالرفع ثم أعربها صفة لزهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة، فأعرف ذلك، فإن صحت روايته لحسام: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضممة الظاهرة، والتقدير: هو حسام « مفردا » صفة لحسام « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمفرد. الشاهد فيه: قوله « فنعمة ابن أخت القوم » حيث آتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل.

(:) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتمييز، ونحن نبين لك ذلك تفصيلا.

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميرا، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو « نعم رجلا زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافا إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جعل الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالا، وجعله الفراء تمييزا والجمهور يجعلون فاعل نعم ضميرا مستترا، والاسم المنصوب تمييزا مفسرا للفاعل، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير المستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقا، نعتي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضا، وعلوه بأن العرب اكتفت بتثنية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مرتت يقوم نعموا قوما » وهذا عند الجمهور شاذ.

الثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده ، وقد سمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت فتاة همد » و « بئست امرأة حمالة الحطاب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استثناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .
الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذها القول .
الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة همد » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بأل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأى وأفعال التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل أل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة همد » لأن صاحبا وحليمة يقبلان أل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمر هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .

بَدَلًا^(١)، وقوله :

٣٨٤ - * نَعِمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً * *

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيويو ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير: فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا * *

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، وتمدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروى « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : مدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصر له ، آخذاً بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

== الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم المنكسر المنصوب حال ، وواقفه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر و مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

نَعِمَ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ومثلها قول الآخر :

أَنْزَعِمَ مَوْئِلًا الْمَوْئِي إِذَا حُدِرَتْ بَأْسَاءِ ذِي الْبَيْغِي وَاسْتَيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

ومثلها قول الراجز :

نَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ يَبْسُ امْرَأً ، وَإِنِّي يَبْسُ الْمَرَةَ

وفي عجز البيت الذي نشره شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان » حيث جاء بياو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمَع بين التمييز والفاعل الظاهر ،
كقوله :

— ٣٨٥ — * نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ * *

٣٨٥ — هذا الشاهد ما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبه إلى قائل معين ، والذي
ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَدَّ التَّحِيَّةَ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ * *

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفتي ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدده مرة أخرى (ص ٣٧٩) :

وَقَائِلَةَ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوَّجَاءُ جَالَ بَرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذات » أعطت « الإيماء » مصدر أو مأ إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ، اض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيسكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيبويه حالا من فاعل نعم ؛ فيسكون حالا
مؤكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر
مرفوع بالضمة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التني ، ويجوز أن يكون
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
« بذات » بذل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثاء حرف
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعل ضهير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند
« رد » مفعول به لبذات منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جمعت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن
جعلتها حرف شرط فجعلت بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام
على هذا : لو بذلت رد التحية لنعمننا بردها ؛ مثلا « نطقا » الأحسن في هذه الكلمة =

ومنعه سيويه والسَّيرَافِيُّ مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،
وإلا فلا ، كقوله :

* فَذَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِيٍّ ^(١) * [٢٨٥]

= أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإيماء » وقد
ذكر العيني أن « نطقاً » تمييز « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .
الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالْتَفْلَيْيُونَ بئسَ الفحلُ فحلُّهمُ فحلاً ، وأمهمُ زلاءٌ منطيقُ
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَذَعِمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « حلهم » في الأول و « زاد أبيك »
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس
النعامة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل
قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : لبجير بن عبد الله
ابن سلمة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥) .

ومحل الشاهد ههنا قوله : « فذعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم
الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل
= عن نجد من بلاد الحجاز .

واختلفت في كلمة « ما »^(١) بعد نِعْمَ وبِئْسَ ؛ فقيل : فاعل ؛ فهي مَعْرِفَةٌ

= ونظير هذا البيت في ذلالة التمييز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول السكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق إنشاده (ص ٣٧٧) :

وَقَائِلَةٌ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمَرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بِرِيْمَهَا

(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد ؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ؛ صادقت عليا فنعما « أو تقول « اخترت خالدا فبئسما » فللنحاة فيها قولان ؛ أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهى فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعم الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثانى أن « ما » نسكرة تامة فهى تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعم صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدما اسم مفرد . نحو قولك ؛ صادقت عليا فنعما هو « ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » والملاحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهى فاعل ، والثانى أنها نسكرة تامة فهى تمييز . والاسم الذى بعدها - على هذين العولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هى فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذى بليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعمنا يعظكم به » وتوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها وصولة معرفة في موضع رفع على ، المفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثانى أنها نسكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخصى والزجاج والمبارسى أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هى المخصوص بالمدح أو بالذم وهى اسم موصول ، والمفاعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو (نَعِمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ)^(١) أى : نعم الذى يعظّمكم به ، ومعرفة تامة فى نحو (فَذَعِيمًا هِيَ)^(٢) أى : فذعم الشيء هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

فصل : وَيُذَكِّرُ الْمُخْصِصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بِمَعْدِ فاعِلِ نَعِمَ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نِعِمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بئسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب .

وقد يتقدّم المخصوص ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعِمَ الرَّجُلُ » .

وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف ، نحو (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ)^(٣) أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نِعِمَ الْمُقْتَنَى »^(٤) ، وإنما ذلك من التقدم .

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للتعجب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على قَمَلٍ - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرْبٌ » و « قَهْمٌ » ثم يُجْرَى حينئذٍ مجرَى نَعِمَ وَبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كافة لندم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحاشيا للاطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكمِ الفاعل ، و حُكْمِ المخصوص ، تقول في المدحِ « فهِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،
وفي اللذمِ « خَبِثَ الرَّجُلُ عُجْرَتُو » .

ومن أمثله « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعُلٍ بالضم -
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله
بما ذكرنا ، تقول « سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو آيِبٍ »
وفي التنزيل (رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) ^(١) و (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ^(٢) .

ولك في فاعلِ فَعُلٍ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من أل ، وأن
تُجْرَهُ بالياء ، وأن تأتي به ضميراً مطابِقاً ، نحو « فهِمَّ زَيْدٌ » ^(٣) ، و سَمِعَ
« مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا » و « جُدْنَ أَبْيَاتًا » ، وقال :

— ٢٨٦ — * حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى *

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف و ذكرنا بعض تفصيله في « نعم » و « بثما »
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول ، والجمله بعدها لا محل
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزاً فهي نكرة ، والجمله بعدها في محل نصب نعت ،
والمخصوص بالذم - أو المدح - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها
وإن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخصش والبرد ، وهو المشهور عن
العلماء ، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم .

٣٨٦ ... هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

=

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ *

اللغة: « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهي جانبه « لمام » جمع لمة ، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب: « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محال له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محال له من الإعراب ، الزور: فاعل حب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذي » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون في محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محال له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضممة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محال له من الإعراب « لمام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محال لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه: قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التي تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد في فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارناً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذي يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة الباء في فاعل فعل التعجب واجبة . وهي هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة في الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبُّبُ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضَمَّ الحاء ؛ لأن فَعْلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضَرَبَ » .

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبِّدَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبِّدَا » قَالَ :
٣٨٧ - أَلَا حَبِّدَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبِّدَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

== وقد استعمل مجنون ليلى حب وأنى بفاعله غير مقرون بالباء وأتى بالتمييز بعده فقال :

نَسَائِدِكُمْ هَلْ سَأَلَ نَعْمَانَ بَعْدَنَا وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا
٣٨٧ - هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببدا » حب : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم « عاذري » عاذر : مبتدأ ، مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهذا إعراب سيديويه لهذا التعبير ، وقال بعضهم : حببدا فعل ماض ، وعاذري : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حببدا مبتدأ ، وعاذري : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأفعال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بفي ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حببدا » حب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِّبَتِ الْفِعَالِيَّةُ لتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِّبَتِ الْأَسْمِيَّةُ اشترَف الاسم نصار الجميع أَسْمَاءً مبتدأ وما بعده خبراً^(١) .

= السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضممة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثره تهجومية ؛ وقيل : هو لدى الرمة غيلان بن عقبة :

أَلَا حَبِّدَا أَهْلُ الْمَلَأِ ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ سُمِّيَ فَلَا حَبِّدَا هِيَا
عَلَى وَجْهِ سُمِّيَ مَسْحَعَةً مِنْ مَلَا حَةِ وَتَحْتِ الثِّيَابِ الْخَزْمِيُّ لَوْ كَانَ بَادِيَا
وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي

في قوله :

أَلَا حَبِّدَا ، لَوْلَا الْحِيَاكُ ، وَرُبَّمَا مَدَّخْتُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر .

وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبِّدَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّدَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّدَا أُمَمًا لَهُ

وقال جرير بن عطية بن الخطفي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :

يَا حَبِّدَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّدَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وَحَبِّدَا نَفْحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخرًا ،

وبقى وجهه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذَا » لغاية ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال « حَبَّذَا الزَّيْدَانِ
الهِنْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالهِنْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَى تَجْرَى
مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ » ، يقال لكل أحد بكسر
بناء وإفرادها ، وقال ابن كَيْسَانَ : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى :
حَبَّذَا حَسَنُ هِنْدٍ (١) .

ولا يتقدّم المخصوص على « حَبَّذَا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى
مثل ، وقال ابن باشاذ : لئلا يتوهم أن في « حَبَّ » ضميراً ، وأن « ذا »
مفعول (٢) .

== الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف . ولكنه غيره
في التقدير ؛ فانهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه
الإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم
وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله .
والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون
« حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون « حبذا »
فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر لظهر هذا المقدر
في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى
الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باب شاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون
« زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ،
والجملة خبر فيسكون ما أشير إليه بنذا غير زيد ، مع أنه كان ناس زيد حين كان
مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم التزم تأخيره وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا
التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول
مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حواز =

تذبيبه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فحبّ هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبَّبًا » ففتح الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالكلمة الواحدة .

* * *

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصاغُ أفعلُ التفضيلِ مما يُصاغُ منه فِعلاً التمجيد ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبَهُ » و « أَعْلَمَهُ » و « أَفْضَلَهُ » وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَضْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَقْمَنُ بِهِ » أَى :

== تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونس » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .
الثاني : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجلاً كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « حبذا » أسهل منه في « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجح فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

* * *

أحقُّ ، و « أَلْصُّ مِنْ شِظَاظٍ »^(١) ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل المذاهب الثلاثة ، وسمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوِفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِعْلِ الْمَفْعُولِ كـ « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ » و « أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ الذَّحِّيَيْنِ » و « أَعْنَى بِمَا جَعَلْتَ » .

وما تَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه بتوصّل به إلى التفضيل . ويُجَاءُ بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « حُمْرَةٌ » .

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكيان أحدهم : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو (لِيُؤَسِّفَ وَأُخْوَهُ أُحْسَبُ)^(٢) ، ونحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةَ)^(٣) ، ومن ثم قيل في « أْخَرَ » إنه معدول عن آخَرَ ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِمِهَا *

(١) « شِظَاظٌ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوصية ، يقال « أَسْرَقَ مِنْ شِظَاظٍ » و « أَلْصُّ مِنْ شِظَاظٍ » ويقال أيضاً « أَلْصُّ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلْصُّ مِنْ فَأْرَةٍ » ؛ انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر جمع الأمثال آخر باب اللام) .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ - ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد - كما قال تـ

— المؤلف — من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ،
وعجزه قوله :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة : « فقاعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموني (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة — بضم الفاء وتشديد القاف ... ونقاع : نعامات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوربا (ص ٦) « من فواقها » وهي جمع فاقعة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لانتثت هذا اللمظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء — بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين — دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فقاعها » فقاع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفاقع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الخمر مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و« در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در « من الذهب » حار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعال التفضيل مؤنثا مع كونه مجردا من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتي به مفردا ومذكرا فيقول : أصغر وأكبر ، وتعد اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعال تفضيل .

إنه كَحَنٌ ، والثاني : أن يُؤْتَى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول^(١) ، وقد نُحَدِّثُفَانِ^(٢)

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و «من» الداخلة على المفضول بأحد شيئين :
الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني « لو »
ومدخلها نحو قول الشاعر :

وَلَوْكَ أَطْيَبُ لَوْ بَدَأْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » ومجرورها - وهو المفضل عليه - في صيغة « أفعل » حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلالتهما على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ومجرورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .
ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعاهم أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عنبر وأطول من كل طويل ،
ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتيبة أفضل من الذين قتلوهم جميعا ، بدليل قوله بعد ذلك :
فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَشْنَى سَمَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نَقَتْلُ =

(١٩ - أَوْضَحَ الْمَسَاكُ ٣)

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) ^(١)، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) ^(٢) أى : منك .
وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعلُ خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً ،
كقوله :

— ٣٨٩ — * دَنُوتٍ وَقَدْ خَلِفْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *

= وانظر إلى قول الأحوص :

يَا دَارَ عَانِكَةَ الَّتِي أَنْعَزَلُ حَذَرَ الْعِدَى ، وَبِكَ الْفُؤَادُ مَوْكَلُ
إِنِّي لَأَمْتَحُكِ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ
وعمدة هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه
العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو
من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥) ، وما ذكره المؤلف هنا
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا *

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً — بوزن مما يسمى
سمواً — ومعناه قرب « خلناك » حسبناك ووطنناك « أجملًا » أكثر جمالا وبهاء ورواء
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللاً » غير مهتد إلى وجه الصواب .
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء
المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « خلناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله
الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجْمَلَ مِنَ الْبَدْرِ ، أو صفة كقولهِ :
 ٣٩٠ - * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي *
 أى : تَرَوِّحِي وَأَنْتِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

= مفعول ثانٍ لخال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أجملا» حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للإطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدْرِ « فظل » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التنكُّم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفؤادٍ مضاف وياء التنكُّم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضد الآتي ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « مضلا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كالبدْرِ أجملا » حيث حذف « من » التي تجر المفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كالبدْرِ - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وقد خلناك كالبدْرِ » اعتراضية .

٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

* غَدَاً بِجَنَدِيٍّ بَارِدٍ ظَلِيلٍ *

وكان أحيحة مثيراً ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر من كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذي منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فسادِهِ .

اللغة : « تروحي » اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم ينفوا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبِرِي يَا خَيْرَةَ الْقَسِيلِ تَأْبِرِي مِنْ حَنْدٍ فَشُولِي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي
غَدَاً بِجَنَبِيْ بَارِدٍ ظَمِيلِ وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقفوا على أوزان هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخاً بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه اصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتقى وطولى ، من قولهم « تروح البب » إذا طال . سمي « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلي » أصله من القيلولة ، وهي النوم في وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذي يشند فيه الحر في منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها في هذا الوقت متصفة بما يأتي بعده « بجنبي بارد ظليل » أراد مكاناً لا تقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومي في « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة : ف ح ل) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلمهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلحها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفحاحيل في ناحية الصبا وهبت ريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإعراب : « تروحي » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولاً به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذي مكاناً أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو
 « أَنْتَ مِنْ أَفْضَلٍ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلٍ » ،
 وقد تقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — * فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *
 وهو ضرورة

وهو ضرورة

الإعراب « تَقِيلِي » فعل مضارع منصوب بأر المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،
 وباء المؤنثة المحاطة بماعله مبنى على السكون في محل رفع . وأن مع ما دخلت عليه في
 تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أهدر بـ قيلولك والجار والمجرور
 متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تَقِيلِي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
 « بجني » جار ومجرور متعلق بقوله تَقِيلِي أيضاً ، وجنبي مضاف و « بارد » مضاف
 إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أي بمكان بارد ، حذف
 الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،
 وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تَقِيلِي » حيث حذف « من » الجارة المفضول
 عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأني مكانا أجدر من غيره بأن تَقِيلِي
 فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع
 معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا محض

بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً *

اللغة : « سارت » سارت مع الظمائن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة - المرأة
 مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في المودج على نية السفر ، ويروى « ظعائنا » ، يريد
 أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنهما وتفوقهما في الملاحاة عن تسايهن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب
 « سارت » سائر : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء حرف

الحالة الثانية : أن يكون بأل ؛ فيجب له حكان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدٌ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ » أو « الْفُضَّلُ » .

== دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « طعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » تي : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متعلق بأماح الآتي « الطعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أملح » خبر المبتدأ الذي هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الطعينة أملح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الطعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أملح » في غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيحَهَا

قَطُوفٌ ، وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُمْ أَسْكَلُ

وكذلك قول الفرزدق في بعض نخر بجانه :

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَّدَتْ

جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابي من طيء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا) :

وَأَشْدَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائِيَا غُرُوبُهُ

مِنَ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ^(١) ، فأما قولُ الأعشى :

٣٩٢ — * وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * *

(١) وإنما وجب في المجرّد عن أَل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه للقصّد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأَل ؛ لأنّ للمفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بأَل في حكم المذكور ؛ لأنّ أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعيينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أنّ أَل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ — الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل، وذلك في المنازرة التي وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ *

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأنّ العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يحصون المعداد ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدماميني : « فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة » قال أبو رجا : وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدماميني واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « لكأثر » الكأثر : يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم — من باب نصر — إذا غلبتهم في الكثرة » قال في القاموس : وكانروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر لا عمل له بن الإعراب ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم » =

فَخَرَّجَ عَلَى زِيَادَةَ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَسْكَرَةٍ مَحْذُوفًا مُبْدَلًا
مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا^(١) ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَسْكَرَةٍ لَزِمَهُ أَمْرَانِ :
= جَارٌ وَمَجْرُورٌ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ أَلٍ وَمِنْ
الِدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ ، وَلَمْ يَرْضَ ذَلِكَ جَمَاعَةً مِنَ النَّحَاةِ ، وَخَرَجُوهُ عَلَى وَجْهِ أُخْرَى
مُسْتَشِيرٌ إِلَيْهَا فِي بَيَانِ الْإِسْتِشْهَادِ بِالْبَيْتِ « حَصَى » تَمْيِيزٌ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَنْفِ
الْمَحْذُوفَةِ لِتَخْلُصَ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ « وَإِنَّمَا » الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَإِنَّمَا : أَدَاةٌ حَصَرَ « الْعِزَّةَ »
مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ « لِلْكَأَثَرِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرَ الْمَبْتَدَأَ .
الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ » حَيْثُ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جُمِعَ
بَيْنَ « أَلٍ » الدَاخِلَةِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَبَيْنَ « مِنْ » الدَاخِلَةِ عَلَى الْمَفْضُولِ عَلَيْهِ ،
وَإِنَّمَا سَبِيلُ « مِنْ » أَنْ تَأْتِيَ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمُنْكَرِ ، وَلِلذَلِكَ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ هَذَا
الْبَيْتَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْجَهَ :

الأول : أَنْ « مِنْ » هَذِهِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الَّذِي مَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا هِيَ
مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلِ آخَرَ مَنْكَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ أَكْثَرِ مِنْهُمْ .
الثاني : أَنْ « أَلٍ » هَذِهِ زَائِدَةٌ زِيَادَتِهَا فِي التَّمْيِيزِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ أَفْعَلُ
التَّفْضِيلِ نَسْكَرَةً .

الثالث : أَنْ « مِنْ » فِي هَذَا الْبَيْتِ لَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
وَتَحْتِ هَذَا قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَجْرُورَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِلَيْسَ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ
إِنْتَفِي ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُمَا يَتَعَلَّقَانِ بِمَحْذُوفٍ يَقَعُ
حَالًا مِنْ اسْمٍ لَيْسَ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَسْتَ حَالَةً كَوْنِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ بِالْأَكْثَرِ حَصَى .
وَلَمَّا سَلِمَ ظَاهِرُ هَذَا الْبَيْتِ فَإِنَّهُ شَاذٌ لَيْسَ عَلَى النِّهَاجِ الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ سَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ .
(١) وَيَتَّصِلُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَمْطِفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ
إِلَيْهِ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ نَسْكَرَةً لَزِمَكَ شِيْءَانِ ، الْأَوَّلُ أَنْ تَأْتِيَ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ الْمَعْطُوفِ مَفْرَدًا
مَذْكَرًا ، وَالثَّانِي أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مَفْرُودٍ مَذْكَرٍ تَضْيِفُ أَفْعَلَ إِلَيْهِ ، فَتَقُولُ « هُنْدٌ أَفْضَلُ فَتَاةٌ
وَأَعْقَلُ ، وَالزَّيْدَانُ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَأَعْلَمُ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رَجَالٍ وَأَشْجَعُ » وَإِنْ كَانَ
الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ فَإِنَّكَ تَتَنَّى هَذَا الضَّمِيرَ وَتَجْمَعُهُ طَبَقًا لِمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، تَقُولُ « هُنْدٌ
أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَأَعْقَلُهُنَّ » وَسَيَبُويهِ يَجْمَعُ هَذَا كُلَّهُ بِجَمْعِ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ حِينَئِذٍ .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجرّد ؛ لاستوائهما في التنكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَتِهِ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرِينَ) ^(١) فالتقدير : أَوْلَىٰ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوْلَىٰ أَفْعَلُ بما لا تَفْصِيلَ فيه وَجَبَتْ للمطابقة ، كقولهم ^(٢) « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عَادِلَا لَهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاذَلَةِ جازت المُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا) ^(٣) (هُمْ أَرَادِلُنَا) ^(٤) ، وتركها كقوله تعالى : (وَأَتَّجِدْتَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاتِهِ) ^(٥) ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبه ، فإن قَدَّرَ « أَكْبَرُ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرّد .

مسألة : يرفع أَفْعَلُ التفضيل الضميرَ المستتر في كل نعمة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرُ المنفصلُ والاسمُ الظاهرُ في أفة قليلة ، كـ « مَرَرْتُ رَجُلٍ أَفْضَلَ مِنِّي أَبُوهُ » أو « أَنْتِ » ^(٥) ، وَيَطَّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفِعْلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الماعل في نحو : أقام أبو بكر ، وما واف بهمدي أنما - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف ؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان سرفوعه أجنبيًا ، مُفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أو لهما الموصوف وثانیهما للظاهر ، كما متأنفاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : « مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يُوْتَى بعد المرفوع بشيء ؛ فتقول « مَا رَأَيْتُ كَمَّيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ (١)
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »
ثم « مِنْ الصَّدِّيقِ » .

== النكرة يلزم الإفراد والتذكير ، ولا يجوز تأنيته ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في ، مسألة الكحل عمل فيهما .
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

هذا باب النعمة

الأشياء التي تتبع ما قبلها^(١) في الإعراب خمسة : النعمة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل لدجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوحاض » .

ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشقة أو ما في قوته وهو النعمة ، وإما أن يكون بالجماد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعمة والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيوييه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيوييه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في =

فالنعته — عند الناظم — هو « التابع الذي يُكَمَّلُ متبوعه ، بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلَّقُ به » .
فخرج بقيد التكميل النسقُ والبدلُ ، وبقيد الدلالة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

والمراد بالمكمل الموضحُ للمعرفة ، كـ « جاء زيدُ التاجرُ » أو « التاجرُ أبوهُ »
والمختصُّ للنسكرة ، كـ « جاءني رجلٌ تاجرٌ » أو « تاجرٌ أبوهُ » (١) .

= البديل هو العامل في البديل منه لسكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في البديل منه استقلالا وفي البديل على سبيل النياحة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في العطف عليه لكنه عمل في العطف بواسطة الحرف العاطف . وقل قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولا أن الأغراض التي يأتي لها النعته في الكلام كثيرة ، وأن الذي يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .
الأول : الإيضاح ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالدا ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدر أي الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتا يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلا ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثاني : التحصيل ، ويفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النسكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النسكرة موضوعة للدلالة على فرد منهم من أفراد يصدق لفظ النسكرة على كل واحد منهم ، فرحل يدل على واحد من أفراد المذكور البالغين من بن آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدرك السامع أي أفراد هذا الجنس قدرا . لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل عالم » لم يتضح المراد اتضاحا كاملا . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسر قوم التحصيل بأنه « تمايل الاشتراك في النسكرات » .

= الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .

الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .

الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائمين والعاصين » .

السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .

السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .

الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النحاة يفسرون قولهم في تعريف النعث « المتعمم لتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه التبوع بحسب المقام » وبمن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لسلك المعاني التي يرد لها النعث من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعمم لتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النسكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعث فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعث - على تفسير المتعمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النسكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعث ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين العرضين ، فاقنصار من عناهم المؤلف على هذين العرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعث من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض ، وأعرفها ، وما عداها لسكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعث الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نسكرة . =

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النعمة ؛ فإن النعمة قد يكون لجرِّدِ المدح ،
 كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) أو لجرِّدِ الذم ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ
 الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو للترخُّمِ ، نحو « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو للتوكيد ،
 نحو (نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ)^(٢) .

فصل : وتجبُ موافقةُ النعمة لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوجهِ
 الإعراب الثلاثة ، ومن التعريف والتنكير^(٣) .

فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامهما ، وعلى ذلك تكون العبارة
 شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ،
 وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك النخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخص نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة
 بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : (فَيَأْخُرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ
 الْأَوْلِيَانِ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بال نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ،
 وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما
 لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَبِمَتْ كَأَنِّي سَاوِرٌ نَسْبِي ضَمِيْلَةٌ مِّنَ الرَّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ
 فجعل ناقعاً نعتاً للسم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول

لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهبوا إليه غير مسلم لها ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعموا ، بل يجوز
 أن يكون « الأوليان » بدلا من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما
 الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلا من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور
 =
 خبراً أول مقدما عليه .

تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ الْفَاضِلُ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَتِرِ وَافَقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرِجَالٌ كَرَامٌ » وكذلك « جَاءَتْنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْآبِ » أو « كَرِيمَةٌ آبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْآبِ » أو « كَرِيمَانِ آبَا » و « جَاءَنِي رِجَالٌ كَرَامُ الْآبِ » أو « كَرَامُ آبَا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوفِ المُسْتَتِرِ .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُعْتَبَرِ حالُ الموصوفِ .

== ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بالجنسية ، فإنه تقربه من النكرة يجوز نعته بالنكرة - وسيدكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر :

وَلَقَدْ أُمْرٌ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ نِمْتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبنى » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جهر ضب خرب » برفع جهر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا في اللفظ مرفوع في التقدير، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتا في صناعة الإعراب إلا مجازا باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ رِجْلَ قَائِمَةِ أُمِّهِ » و « بامرأة قائم أبوها » كما تقول « قَامَتِ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أبوها » ، و « مَرَزْتُ رِجْلَيْنِ قَائِمِ أبَوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أبَوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أبَوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أبَوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ رِجْلَ قَائِمِ آبَائِهِمْ » كما تقول « قَامَ آبَائُهُمْ » ومن قال : « قَامُوا آبَائُهُمْ » قال « قَائِمِينَ آبَائِهِمْ » وجمع التكسير أفصح من الأفراد ، كـ « قِيَامِ آبَائِهِمْ » .

* * *

فصل : والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق^(١) ، والمراد به ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلَ » .

الثاني : الجامد المشبه للمشتق في المعنى^(٢) ، كاسم الإشارة ، و « ذِي »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذي اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذي وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدى ، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعيل بمعنى مفعول وأفعال التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفعيلاً بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آتته - وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه للمشتق ثلاثة أشياء ، وهي على التفصيل الذي نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه في قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو المشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذي تقدمه ، أما اسم الإشارة للمكان كـ « هنا » فإنه لا يقع بنفسه =

نعنا ، لسكونه ظرفا ، لسكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعنا ، نحو قولك « رأيت رجلا هنا » و « تعرفت إلى رجل ثمت » التقدير : رأيت رجلا كائنا هنا ، وتعرفت إلى رجل كائن ثمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذى هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وهى « ذوا » و « ذوى » فى المثنى المذكور ، و « ذوو » و « وذوى » فى جمع المذكر ، و « ذات » فى المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتى » فى المثنى المؤنث ، و « ذوات » فى جمع المؤنث ، وفى القرآن الكريم (وبدلناهم بجنهم جنتين ذواتى أكل خمط) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أكان بزيادة الياء المشددة نحو « هذا رجل دمشقى » أم كان بمجيئه على صيغة فعال أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقى من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهى :

الأول : « ذو » الموصولة الطائفة التى بمعنى الذى ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاءنى الرجل ذو تحدثت إليه » أى الرجل الذى تحدثت إليه .

الثانى : الأسماء الموصولة المبدؤة بهمزة الوصل كالذى والتى ، أما غير المبدؤة بالهمزة أصلا كمن وما أو المبدؤة بهمزة القطع كأى ، فلا تقع نعنا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشترت الأبواب الثلاثة » ونحو « خطبت فى الرجال الخمسين خطبة بليغة » فإنها فى معنى المعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أى » بشرط أن يضاف إلى نسكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحبا أى صاحب » أو « اتخذت صاحبا أى صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ «

بمعنى صاحب ، وأسماء النسب ، تقول : « مَرَزْتُ بِرَيْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضر ، وصاحب مَالٍ ، ومنسرب إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللذمت بها ثلاثة شروط : شرط في المنعوت ، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو (وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)^(١) أو معنى لا لفظاً ، وهو المَعْرِفُ بأل الجنسية ، كقوله :

— ٣٩٣ — * وَلَقَدْ أَمَرْتُ صَلَّى اللَّيْمِ يَسْبِي * *

« حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جدو » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعتاً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعتاً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم ممترن بأل

الثاني : ما لا يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعتاً سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعتاً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بزید العاقل » .

الرابع : ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعتاً أن تقول « لقيت رجلاً أى رجل » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ - هذا صدر بيت من السكائل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيويه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

* فَمَضَيْتُ نَمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي *

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة ١٩٠٤ م) .

اللغة : « اللثيم » هو الشحيح الذيء النفس الحبيث الطباع « يعنيني » يقصدني ، وهو مبني للعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بما جئى ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقدم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبني » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « قضيت » الفاء حرف عطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نمت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنيني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبني ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛ =

وشرطان في الجملة^(١) ؛ أَحَدُهُمَا : أن تكون مشتملة على ضمير يَرَبُّطُهَا بالموصوف ، إما ملفوظٍ به كما تَقَدَّمَ ، أو مُقَدَّرٍ كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمَ مَا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)^(٢) أى : لا تجزى فيه^(٣) ، والثانى : أن

لأن « أل » المقترنة به جنسية ، وزعم ابن عميل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالا كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يَأْبَى ذَلِكَ ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثيم الذى من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت بما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل الجنسية نظرا إلى معناه وذلك لأن أظنه معرفة بسبب دخول أل عليه ، ومعناه كعنى النسكرة من قبل أنه لا يقصد به فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتا للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل المهديّة في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أل الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقی شرط فی النسکرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النسکرة المنعوتة مذکورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت- وهي أن تكون النسکرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى-وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النسکرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَاءٍ وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جمّلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدرا وأصله بمدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلا ماضيا فيه ضمير مستتر ، وقد سمى به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ماذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمتبدا ، كما ذكر أنه تت

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
أُضْرِبُهُ » ولا « بَعَبْدَ بَعْتُكَه » فاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك
يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفاً مقدراً ، وذكر في باب الموصول
ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعاً أو منصوباً
أو مجروراً ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولاً أن
حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت والمنعوت ، ومن جملة الخبر ،
وأن حذف الرابط من جملة النعت أكثر في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم
اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلاً - قبل الحذف - مرفوعاً ،
كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظاً برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ،
والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ،
وقد يكرن أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر :

أَبْحَثَ حِمِّيَ تِهَامَةً بَعْدَ تَجْدِيدِ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحِ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير
منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمسْتَبَاحِ ، وقد يكون أصل رابط
جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور
بفى فلأنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها
المؤلف (واتفقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) أى لا تجزى فيه ، فإن كان
المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بفى ، نحو « رأيت رجلاً رغبت
فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت
يوماً مبارك » أى صمت يوماً منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك
« عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - * جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطًّا * *

أى : جَاءُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالمَاءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَذَا الِكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

* نَحَى إِذَا جَنَّ الظَّالِمُ وَاخْتَلَطَ * *

اللفظة : « مذق » بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - اللبنة المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال لبنة : مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، ولسكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبنة مذق » ثم كثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجاه « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للذكورة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب .

وقد قدر ابن عمرون الذمت المحذوف بقوله « جاءوا بمذق مثل الذئب ، هل =

رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ررد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلابيب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإني أجد الذمت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يجهزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والتزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو الذمت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا الذمت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن النحاة لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، فجملة « نعم ، وبئس » تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماع المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من الذمت ما يؤيد ذلك ، وبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له لشيء معلوم له أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له لشيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إعادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له لشيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجمل الخبرية في أن كلاهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالذمت فإنه يريد توضيح المنوع أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر^(١)، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التَّزِمَ

== في ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضوعة أو
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ،
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والنوع على معناه الأصلي - كنت
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل
المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على
الذات - وهو ذر التى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع
عن العرب فإننا نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول
فى الألفية * ونعتوا بمصدر كثيراً * وباستقراء كلام العرب تبين لنا ظاهران : أما
الأولى فإننا نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كضرب
وكنصر ، والظاهرة الثانية أننا نجدهم حين استعملوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذان رجالان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا
الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعه .

إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بـذو (١) .

فصل : وإذا تعددت النعموت ؛ فإن اتَّحدَ معنى النعمة استُعْمِنَ بالثنية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رَجَالٌ فَضْلَاءٌ » وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - * كَلَى رَبَّعَيْنٍ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والنعموت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيديويه ، وصدره قوله :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَأَ رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة : « الربيع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء .
« البالي » الذي قد ذهب عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله « على ربهين » فإنه جار ومجرور متعلق بـبكيت « مسلوب » نعت لربهين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربهين مسلوب وبال » حيث عطف ثأني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مَرَرْتُ بِرِجَالِ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهِ » .
 وإذا تَمَدَّدَتِ النَعْمَتُ وَأَتَمَدَّدَ لَفْظُ النَعْمَةِ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ مَعْنَى الْعَامِلِ وَعَمَلُهُ جَازِ
 الْإِتْبَاعِ مُطْلَقًا كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الطَّرِيفَانَ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ
 عَمْرُو الْعَاقِلَانَ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأُحْصِرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرِينَ » ، وَخَصَّ
 بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكُونَ الْمَتَّبِعِينَ فَاعْتَلَى فَعَالِينَ أَوْ خَبَّرَ مَبْتَدَأِينَ .
 وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الْفَاضِلِينَ » ،
 أَوْ اِخْتَلَفَ الْمَعْنَى فَقَطْ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو السَّكَاتِيَانَ » أَوْ الْعَمَلُ فَقَطْ
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانَ » وَجَبَّ الْقَطْعُ .

* * *

فصل : وإذا تَكَرَّرَتِ النَعْمَتُ لِوَاحِدٍ ؛ فَإِنَّ تَعْيِينَ مُسَمَّاهُ بِدُونِهَا جَازٍ
 لِإِتْبَاعِهَا ، وَقَطْعُهَا ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْآتِيَةِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ خَرْنِقٍ :
 ٣٩٦ . لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرُرِ

٣٩٦ — هذان بيتان من الكامل تقولهما الخرنق — بكسر الخاء والنون بينهما
 راء بساكنة — وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه . وهي
 الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما
 في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من
 قومه في يوم قلاب .

اللغة : « لا يبعدن » أرادت لا يهلكن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،
 أو لا يبعده ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفي
 الكتاب الكريم : (ألا بعداً لمدین كما بعدت ثمود) « سم العداة » العداة — بوزن
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذي هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء =

= أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشئ في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالدبح للضيفان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالكرم « معترك » اسم لمكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر الكسبية عن عفتهم وتزهمهم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها الأيهاكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم بالعبقة والطهارة والتزهم عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الدين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعتاً لقومي المرفوع تقديره بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم =

ويجوز فيه رفعُ «النازلين» و«الطيبين» على الإتيان لـ «تقوى»،
أو على القطع بإضمار «هُم»، ونصبُهُما بإضمار «أمدح» أو «أذكر»، ورفعُ
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.
وإن لم يُعرَف إلا بمجموعها وَجَبَ إتيانُها كلها، لتنزيلها منه منزلة
الشيء الواحد، وذلك كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ»
إذا كان هذا الموصوفُ يُشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر
تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب.

= النازلون، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير:
أمدح أو أعني النازلين «بكل» جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه، وكل
مضاف و«معتك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «والطيون» يروي
بالواو وبالياء أيضاً، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت «النازلون» بالواو احتمال
الوجهين: الرفع على أنه نعت تقوى، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وإن رويته
بالواو وكنت قد رويت «النازلين» بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه
خبر مبتدأ محذوف: أي هم الطييون، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل
محذوف، إن كنت قد رويت «النازلون» بالواو، فإن كنت رويت «النازلين»
بالياء جازي هذا أن يكون عطوفاً على «النازلين» والقاعدة التي لا يجوز لك البراح
عنها هي أنك إذا أتيت الأول جاز لك في التالي إتيان والقطع بالرفع أو بالنصب،
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يحز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب،
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول، بل يجوز التوافق
والتخالف، وفولها «معاقدة» منسوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن قوله «الطيون»
صفة مشبهة، ومعاقدة مضاف و«الأزر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قولها «النازلون... والطيون» فإني كما ذكر المؤلف نعتان
لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، ومن ثمة يجوز فيهما الإتيان، ويجوز فيهما القطع،
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير
فعل يكونان مفعولين له. وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدللت الروايتان على جواز
الإتيان والقطع على ما ذكرنا في الإعراب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .
وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإنباع ، وجاز في الباقي
القطع ، كقوله :

٣٩٧ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلِي وَسُئْنَا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ - هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ،
يصف صياداً .

اللغة : « يأوي » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بعمله ، وتقول : أوى
فلان إلى فلان ، تربد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ،
يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن
الشاعر هنا يأوي معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى نَيْتٍ قَعِيدَتُهُ أَلْكَاعِ

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عطل ، وهي المرأة التي لاحت لها
« شعناً » جمع شعناء ، وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مرضيع »
جمع رضع ، وهي المرأة التي لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول
مرضع - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن للفرد
مرضع فهذه الياء منقلبة عن الألف التي في المفرد « السعالى » جمع سعالاة - بكسر
السين وسكون العين - وهي العول التي تترأى في الفلوات لبعض الأعراب في صور
تزعمهم ، وقد جرى بينهم العول والسعالاة مجرى المثل ، يضر بونه لاسكل ما يهولهم
ويقظهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسمى لتحصيل قوث عياله ؛ فذكر أنه يوغل في
اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس
 واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن
يشبهن الغيلان .

الإعراب : « ويأوي » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاسهل له من الإعراب ،
يأوى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدر على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مدح أو ذم أو ترحمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل ، كقولهم : « الحمدُ لله الحميدُ » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)^(١) بالنصب بإضمار « أذمُّ » .
وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مررتُ بزَيْدِ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

فصل : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

== ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مرضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثمان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالي » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثاني وهو شعث فقد روى مجروراً وهي رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النسكرة يجب في أولها الإنباع ويجوز فيما عداه الإنباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جز فيها عدا الأول من نعوت النسكرة الإنباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع في نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟
فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النسكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعث الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتبني بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) ^(١) أى : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، أو بعض اسم مُقَدَّمٍ مَخْفُوضٍ بِمِنْ أو فى ^(٢) .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أبياتا من الشعر، وخرجوها على حذف المنعوت وبقاء النعت، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم ، لاحرم حكوا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو السكيت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري فى ق ب ص) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أُنْرَى وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أنرى ومن أقر » أى من بين رجل أنرى ورجل أقر ، لحذف المنعوت فى موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فىهما - وهو جملة « أنرى » وجملة « أقر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٌ الْوَتْرُ

* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » لحذف المنعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقَيْشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمال بنى أقيش » لحذف المنعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تحريك هذا البيت على المطرود الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمال بنى أقيش جمل بقمقع بين رجليه بشن ، ليكون المنعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير فى « يقمقع » وجملة يقمقع صفة لجمل .

فالأول كقولهم : « مِمَّا ظَعَنَ وَمِمَّا أَقَامَ » أى : مِمَّا فَرِيقُ ظَعَنَ ، وَمِمَّا فَرِيقُ أَقَامَ .
والثانى كقوله :

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِمْ -
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسَمِمْ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الجمانى - بجاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالى » وهو تحريف شنيع ، وقد نسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربيعى ، وهو راجز إسلامى كان معاصرا للعجاج وحيد الأرقط .

اللغة : « لم تَيْتَمِمْ » معناه لم تقع في الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة في الامة للشهورة « تَأْتَمِمْ » بوزن تعلم مضارع أتم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تَيْتَمِمْ » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، في ذئب وبئر « يفضلها » يزيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آباءه « مَيْسَمِمْ » بكسر الليم بعدها ياء مشمة ساكنة ثم سين مفتوحة - هى الوسامة والجمال ، والأصل « مَوْسَمِمْ » فلما وقعت الوار ساكنة إثر كسرة انقلب ياء كما في ميزان وميقات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « فى » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفي ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير السلام : ما فى قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محن نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « فى » حرف جر مبنى على السكون لايحتمل له من الإعراب « حسب » مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله « لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ » فحذف الموصوف وهو « أحد » ، وكسر حرف المضارعة من تأتم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّم ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو « أحد » المحذوف .

== متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف ، ميسم : معطوف على حسب ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لسا هي منه ؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : (وما منا إلا له مقام معلوم) وقال : (وإن منكم إلا واردها) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتمها ، قال * لو قلت ما في قومها . . . البيت * وإنما جاز ذلك في في لأنك تجدد معنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذاك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ، إنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك « اه كلامه بحروفه .

وقال سيديويه في باب حذف المستثنى استخفافا ، مانصه « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذلك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى ، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) ومن ذلك من الشعر * كأنك من جمال بنى أقيش * أى كأنك جعل من جمال بنى أقيش ، ومن ذلك قوله أيضا * لو قلت ما في قومها لم تيمم - البيت * » .

ويجوز حذف الذم إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : (يَاخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)
 أى : كل سفينةً صالحةً ، وقول الشاعر :
 * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ * ٣٩٩ -

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا لشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي صلى
 عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوماً من أشرف العر
 من اللؤامة قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس وعيينة بن ح
 الفزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَجْعَلُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْمُبَيْدِ بَيْنَ عُمَيْيَةَ وَالْأَقْرَعِ
 وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وما ذكره اللؤاف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرِمٍ *

اللغة : « نهج » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهب ، مثل الح
 بمعنى الخلق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - ا
 فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به عب
 بن حصن الفزاري « والأقرع » أراد به الأقرع بن حابس « حصن » هو أبو عب
 « حابس » هو أبو الأقرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى يفضا
 عليه « في مجمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد من
 مآثره لم يكن لأحدهما مآثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ف
 الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه
 وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحداً
 بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فسكأنه يقول : إني أنا وفرسى العبيد أحق
 هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضا
 فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالرة ، وإذا فهمت

هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمى من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في جمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أمتع » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف الذمت ، وأصل الكلام : فلم أعط شيئاً عظيماً . أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذى قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه =

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه ، و أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أمنع » حذف المنعوت والذمت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، الكلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمى النعارة لم يكونوا ، بشرطون - لا في الذمت ، ولا في حذف المنعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أترنا لك (في ص ٣٢١) عبارة سيبويه في حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم ، ونحن هنا نذكر عبارة جبار الله الزمخشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فينشأ يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَرْتِيبًا
وقوله :

رَبَّاهُ سَمَاءَهُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَبُ
وقوله صر ووجل (وعندهم قاصرات الطرف عين) وهذا باب واسع

قول النابتة : * كأنك من جمال بنى أقيش *

أى جمل من جهلم ، وقال : * لو قلت ما فى قومها لم تبيهم * بفضا
أى ما فى قومها أحد بفضلهما ، ومنه قوله :

* أما ابن جلا وطلاع الثنايا *

أى رجل جلا ، وقوله :

* ترى بكفى كان من أرمى البشر *

أى بكفى رجل ، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم بقول : ما منها ، حتى رأته فى حال كذا وكذا ، يريد ما منها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهو يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس « اه كلامه بحروقه ، وهو صريح فى أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :
 ٤٠٠ — * مُهْمَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ *
 =

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام الرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بني بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخُدَيْنِ بِكْرٍ *

اللغة : « أسيلة الخدين » هي الناعمة في استرسال وطول « المههفة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .

المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين في استرسال وطول ، وبأنها عنراء خفيفة اللحم مكنزته ، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مههفة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقاً ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير في كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : فَرَزِعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ (*) .

= وَفَرَزِعٌ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ . أُثِيثَ كَقَيْنِوِ النَّخْلَةِ الْمَتَمَشِكِلِ
غَدَاثِرُهُ مُسْتَشْرَبَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُشْنَى وَمُرْسَلِ
ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّتَهُ وَلَا بِمُعْطَالٍ
وربما كنوا عن طوله سكا في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمًا إِنْ لَمْ أَرُغْكَ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ
وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،
وإنه آدمي ، فما لم نزد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .
(*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجوز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان »
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز؛ لما
في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض
بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع
والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا كُتُفَ زِيَابَةَ لِأَجَارِثِ الصَّابِحِ فَأَلْغَانِمِ فَأَلْأَيْبِ
وإن كانت النعوت جملا فللإنعاق فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ^(١) :
 الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ^(٢) ،
 = عطف بعضها على بعض كالمفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف في
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك في علوم
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المفعول فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نسكرتين .
 فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المفعول
 المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى
 (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .
 وإن كانا نسكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المفعول المتأخر ،
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَيْسَ مَوْحِشًا طَلِيلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلْمٌ

وإذا اختلفت النعت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فالأكثر
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قولك
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

(١) لما كانت الألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتج العناية إلى تعريفه ، لكن
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد
 زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم في المثالين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره
 من النحاة - حين يعدون الألفاظ التوكيد المعنوي - لفظ « ثلاثة » وأخواته ، وعلى هذا
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون الألفاظ التوكيد المعنوي - إنما يذكرون الألفاظ
 التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا في
 التوكيد المعنوي ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز
 في كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صريح المؤلف أنه قد أراد من قوله « المجاز عن الذات » =

تقول « جَاءَ اتَّخْلِيفَةُ » فيحتمل أن الجائى خَبَرُهُ أو نَقَلَهُ ، فإذا أ كدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال .
ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكِّدِ ، وأن يكون لفظهما طَبِيقَةً في الأفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُمَا على أفْعُلْ ، ويترجَّح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغيرُهُ بعكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كَلَاً وَكَلْتَاً المعنى ، وكُلٌّ وجميع وعامةٌ لغيره .
ويجب اتصالهنَّ بضمير المؤكِّدِ ؛ فليس منه (خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً)^(١) ، خلافاً لمن وَهَمَ ، ولا قراءةً بعضهم : (إِنَّا كَلَّا فِيهَا)^(٢) ، خلافاً للقرأءة والزخشرى ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كَلَّا » بدَلٌ ، ويجوز كونه حالا من ضمير الظرف .

وَبُؤُوكِّدُ بِهِنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن نَمَّ جاز « جَاءَ عَنِ الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثانى أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارنى الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملاسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولسكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارنى رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

اللُّؤْلُوُ وَالْمَرْجَانُ^(١) بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اِخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا » و « اِهْتَدَانِ كِلْتَاهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، و « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » ، وامتنع « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ »^(٢) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالده » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالده » ولا تقول « جاء زيد وخالده نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالده أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ما ذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إنما يؤدي به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضی الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضى أنه لا يلزم بين العطف والتروى في الكلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اه كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب الانتظام الحسب الذي يقرره فيها خصوصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد » ولم يقيد بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عموميه ، فتفطن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بِجَمِيعِ غَرِيبٍ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهَمَّ—دَان

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت تراص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكَغْلٍ آلِ قَحْطَانَ وَالْأَكْرَمُونَ عَدَنَانَ

اللغة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتسكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه - مثل رمى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَاكَ لَكَ الْأَقْوَامُ كَلْمُهُمْ وَمَا أَثَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامٍ

« فخطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمانية « عدنان » بفتح فسكون - أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على خولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم السكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتناء فيها بمنزلتها في النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر^(١)؛ فتقول « اشترَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّةً » كما قال الله تعالى : (وَيَمْقُوبَ نَافِلَةً)^(٢) .

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِغَ كَلِمَةً بِأَجْمَعٍ ، وَكَلِمًا بِجَمْعَاءَ ، وَكَلِمَةً بِأَجْمَعِينَ ، وَكَلِمَةً بِجَمْعٍ ، قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٣) .

(١) ههنا شيان أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضاً ككل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة

وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ؛ فإن أكثرهم أعدل ذكره ، فسكنا أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التناء في « عامة » مثل التناء في لفظ « نافلة » يؤتى بهما مع الذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومجيبه توكيدا هو مذهب سيديويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيديويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يؤكّد بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو (لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)^(١) ،
 (أَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ)^(٢) ، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بيكلاً وركلتاً ،
 كما استغنوا بتثنية سبي عن تثنية سواء ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛
 فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الْهِنْدَانِ جَمْعًا وَإِنِ » .
 وإذا لم يُفِذْ توكيدُ الذكرة لم يَجْزُ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،
 وهو الصحيح ، وتحصلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكّدُ محدوداً والتوكيد من ألقاظ
 الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُفْلَهُ » وقوله :
 * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُفْلِهِ رَجَبٌ * ٤٠٢ -

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة

منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لَرَجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا

اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل المعنى الأول قول

الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي) .

صَرِيحُ غَوَانِ شَاقَهُنَّ وَشَقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتِي شَابٌ سُوْدُ الذَّوَائِبِ

« حول » بفتح الحاء وسكون الواو - هو العام ، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده

« يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للدؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛

لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه

رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن

تسكون شهوره كلها رجباً .

ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين النفاذاني في حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا في بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل ، كما أن « سحر » للراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، وللسلك الثاني أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلمية والتأنيث المعنوي لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لـكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبني على الضم في محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبني للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله في محل رفع خبر لكن « يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف عن ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالمتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائد العائد إلى الحول مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا في مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه بنصب « رجباً » وإنما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التي تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، وإنما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التي هي قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضي عند ابن مالك .
 وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل وللكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت « قد انتظرتك وقتا كله » لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .
 وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول كسكل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت المستشهد به ، وكقول الراجز :

* قَدْ صَرَفْتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا *

وكقول الراجز الآخر :

* تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَمًا *

وثانيهما حصول الفائدة ، أفلمست ترى أن من قال لك « قد انتظرتك يوما » قد يعنى أنه انتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك « انتظرتك يوما كله » فقد أزال بلفظ « كله » الاحتمال ، وألمست ترى أن من قال « صمت شهرا » قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؟ ففي قوله هذا احتمال لسكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك « صمت شهرا كله » فقد رفع بلفظ « كله » احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على ==

وَمَنْ أَشَدَّ «شهر» مكان حول فقد حَرَّفَهُ ، ولا يجوز «صُمْتُ زَمَنًا كَلَّةً» ولا «شَهْرًا أَنْفَسُهُ» .

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ، نحو «قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ» بخلاف «قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ»^(١) فيمتنع الضمير ، وبخلاف «ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ» ، و«مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ»^(٢) ، و«قَامُوا كَلْمَهُمْ»^(٣) ، فالضمير جائز لا واجب .

= السكل وأراد به أكثر هذا السكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة «فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فسكف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أترناه لك آتفاً من الشواهد» اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيذ بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن تقول «ضربتهم هم أنفسهم» وأن تقول «مررت بهم هم أنفسهم» كما قلت «ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم» .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ «كل» لا بالنفس أو العين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن تقول «قاموا هم كلهم» كما قلت «قاموا كلهم» .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف^(١) ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،
 ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)^(٢) ، ونحو (أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ، ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ
 فَأَوْلَىٰ)^(٣) ، وتأتي بدونها ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا عَزُورَ
 قُرْبَشًا » ثلاثَ مرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعمُّد ، نحو « ضَرَبْتُ
 زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فَيَكَاكِبُهَا
 بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :
 * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *
 — ٤٠٣ —

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة
 على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم
 يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه «ثم» ولكن المحقق الرضى
 صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :
 (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وما ذكره
 مؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ *

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة السكتاب - هو أن تدفع الحق ولا تدعن له
 مع أنه واضح جلي ، وهو أيضا الجدال ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون
 إلا اعتراضا ، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة
 مبالغة من قوطهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

اللعنى : يحذر الشاعر من المهاراة ، ويبين أن المهاراة تكون سببا لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضميرٍ متصلٍ (١) ،
نحو « قُمْتَ أَنْتَ » و « أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ » .

== ووقوع الداس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللشر جالب »
مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف ميني على السكون في محل نصب
والكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زرع الخافض
عند الجمهور ، وتقدير الكلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو
منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك
وتقدير الكلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على
التعليل مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب . وضمير
الغائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور
متعلق بقوله دعاء الآنى « دعاء » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة « وللشر » الواو
حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآنى « جالب » معطوف بالواو
على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه
العبارة من التوكيد اللفظى الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة
« إياك » وهى ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليحى تورك على هذا
الكلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من
فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد
تؤكد الجملة بأكلمها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول :
جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة
مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب على خالد خالدًا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر
مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل
ملفوظ به حتى يتمكن أن يجيء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمتك أنت » =
(٢٢ — أوضح المسالك ٣)

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ التَّوَكُّيدُ ، نَحْوُ « سَجَّيْتُ مِنْكَ مِنْكَ » (١) .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :

— ٤٠٤ — * لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنِّهَا * *

== فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون في محل رفع توكيدا للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز في هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمته إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلا ، لا توكيدا ، فأعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف في هذا الموضع إلا للضمير المجرور نحو « عجبت منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيدا للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يحتل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد التكلم تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يعتمد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره

المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُمُودًا *

وقد ورد هذا العجز في كلام لكثير عزة ، وهاك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَقْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ مَوَاتِقًا وَعُمُودًا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه ، أو صنع ما يدل عليه « بثنة » بفتح الباء وسكون التاء المثلثة — هى بثينة محبوبية جميل بن معمر العذرى ، وقد تصرف في اسمها تمليجا « مواتقا » جمع موثق — بفتح الميم وسكون الواو وكسر التاء المثلثة — وهو العهد ، وأراد أنهما تواسيا على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أسران : أن يُفصَّلَ بينهما ، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً ، نحو (أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) ، وأن يُعَادَ هو أو ضميره

وكتمان ما بينهما من علاقة « عهودا » جمع عهد - بفتح العين وسكون الهاء - وهو بمعنى الوثيق والميثاق ،

المعنى : يقول : إني لا أستطيع لنفسى أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتي بها ؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا السلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثينة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثينة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى بثينة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثيقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمنع التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « مواثيقاً » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظي للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد والمؤكد بشيء مما يجب الفصل به في توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المفسر بن رجب :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَايِرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فإن المفتوحة الهمزة في « أنكم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **فَاضِلٌ** » أو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّهُ** **فَاضِلٌ** » وهو الأولى^(١) ، وَشَدَّ اتِّصَالَ الحَرْفَيْنِ كَقَوْلِهِ :
 * **إِنَّ** **إِنَّ** **الْكَرِيمَ** **يَحْمِلُ** **مَا لَمْ** * ٤٠٥ -

لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا تمتم » وقد فصل بين التأكيد والمؤكد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير للتصل - وهو الكاف والميم - فنحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إِنَّ زَيْدًا** **إِنَّ زَيْدًا** **قَائِمٌ** » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) فإن « فى » الثانية فى قوله سبحانه (فيها) توكيد لنى الأولى فى قوله (فى رحمة الله) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذى هو الضمير تأكيداً للمجرور الذى هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف تأكيداً للأقوى .

٤٠٥ - لم أرف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* **يَرَيْنُ** **مَنْ** **أَجَارَهُ** **قَدْ** **ضِيماً** *

اللغة : « **السكريم** » المراد به ههنا الذى يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « **يحمل** » مضارع من **الحلم** ، وهو هنا الأناة والتعقل « **أجاره** » الذى جعله فى جواره ونصب عليه حمايته « **ضياً** » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بنحس الحق والتعمدى على صاحبه ، تقول : ضامه يضيئه ضياً ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبى السكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة فى أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذى دخل فى جواره واستظل بحمايته قد بنحس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش .

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنهاصالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » يرى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبنى على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجاز مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرت علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضيم » في محل نصب مفعولا ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .
وفي قوله « يرين » توكيد المضارع المنفى بلم كما في قول الراجز يصف وطبلبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

وأَسْتَهْلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

* حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ * — ٤٠٦

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلي ، ومنهم من ينسبه إلى خطام الجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ *

اللغة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأَعْنَاق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض .
المنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستحثوها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بجبل .
الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوكيد للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا عمل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيدا لفظيا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن التوكيد حرفان ؛ فلم يتصل لفظ بمنله ، وأشد منه قوله :

٤٠٧ - * وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أبدأ دَوَاه *
لكونِ الحرفِ على حرف واحد .

٤٠٧ - هذا الشاهد من كلام مسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْلَى لِمَا بِي *

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبته إليه للمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيق ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيقاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيق وابن عمه فقال :

بَكَتْ إِبِلِي ، وَحُقَّ لَهَا الْبُسْكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللغة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألقى » ومعناه وجد « لما بى » أراد للذى بى من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذى بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور « دواء » أصل الدواء ما يعالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بى » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، =

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على السكس لامحل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لعظما بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٥٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٥٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولسكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ وهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلهاء ، والزمخشري يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — * فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ يَمَانِهِ * *

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

* * *

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَصَدَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَىٰ أُمُّ تَصَوَّبًا * *

اللمعة : « لا يسألنه عن يمانه » أراد أن الغواني لما رأين رأسه فد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراذ استغل ونزل المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بموة الشباب وميعته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبان به أو يباليه .

الإعراب : « فأصبح » الماء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وه إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسأل » فعل مضارع مبني على السكون لانصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن . وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والتصلة في اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن الحرف المؤكد ليس

هذا باب العطف^(١)

وهو ضربان : عَطْفٌ نَسَقِي ، وسيأتي ، وعَطْفٌ بَيَانٍ^(٢) ، وهو « التَّابِعُ المُشْبِهُ للصفة في تَوْضِيحِ مَتَّبُوعِهِ إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة »^(٣) ،

من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق « لما بهم » ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو اللام ، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ واحد ، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى

* * *

(١) العطف في الأصل مصدر قولك « عطفت الشيء » إذا تقيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أي كفته ومساويه في الشجاعة - أي التفت ، إليه ، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف . وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لها تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) إنما سمي هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول ، لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس في التعريف يشمل جميع التوابيع ، وقوله « المشبه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « في توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان

والأول مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١)، كقوله :

— ٤٠٩ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ مُعَمَّرٌ *

يخرج به بقية التوابع— وهي التوكيد وعطف النسق والبدل— فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً ، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل السكك من السكك فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجرى في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف ، والعلم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجماء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّمَهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَّرَ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ! كناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص في الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجرأة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف ناء حفصة في غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً — هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خلفه « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبني على التمتع لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضمة ، وسكت لأجل الوقف .

والثاني أثبتته الكوفيون وجماعة^(١) وجوزوا أن يكون منه (أو كقارة^٢ طعام مساكين)^(٣) فيمن نون كقارة ، ونحو (من ماء صديد)^(٤) ، والباقون^(٥) يوجبون في ذلك البدلية ، ويخصون عطف البيان بالمعارف^(٥) .
 وبوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهم ، وقول الزخشرى إن (مقام إبراهيم)^(٦) عطف على (آيات بينات) مخالف لإجماعهم^(٧) ، وقوله وقول الجرجاني

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن السكنية يجوز تقدمها على الاسم .
 (١) منهم الفارسي وابن جني والزخشرى وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوين إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهولا مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إدلأقه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى (مقام إبراهيم) بيانا لقوله (آيات بينات) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التطبيق بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الجملة »
إن « ذا الجملة » عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة .

* * *

ويصح في عطف البيان أن يُعزَّب (١) بدَل كُملِّ ، إلا إن امتنع الاستغناء

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم
اشترطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وفوقا
(آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،
فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، لكنه ليس
بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع . بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما
صرح به البيضاوى ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم ، وقيل : إنا ملتزم
أن يكون بدل كل من كل ، وتناول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له
جهات متعددة تجعله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر القدم في الصخرة
الهاء ، وغوصه فيها إلى السكبين ، وكونها قد دخت بذلك من بين الصخور ،
وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز
أن يكون بدلا إلا على التأويل الذى ذكره البيضاوى ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ
محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها
مقام إبراهيم .

(١) عصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين
ذكرهما المؤلف . وقد يتحتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثنائي إعراب ليس على
لفظ الأول ولا محله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثانى ، وكذا فيما إذا كان الثانى
غير مطابق للتبوع ، مثل قول الله تعالى : (لقد كان لسبأ فى مسكنهم آية جنتان)
وقوله تعالى : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة) . ويجوز فيما عدا ذلك
الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فنحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب
البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها » أو إِحْلَالُهُ محلَّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ
الْحَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — * أَيَا أَخُوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا * *

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير
المؤمنين على بن أبى طالب ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلمته التى منها هذا
الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرهاها
ابن هشام فى السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاف) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت
من الطويل ، ويروى النعاة عجزه هكذا :

* أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَنَا حَرْبًا * *

وقد رواه فى السيرة هكذا :

* فِدَى لَكُمْ لَّا تَبْعُوا بَيْنَنَا حَرْبًا * *

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من
قريش « أعيد كما بالله » أراء الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحسنكما بالله وأجملكما فى كنهه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أخويننا » -
منادى منصوب بإياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ،
وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان
على أخويننا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ،
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيدكما » أعيد :
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به
« بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيد « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثنا »
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا »
مفعول به لتحدثنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيد ، وتقدير الكلام : أعيدكما بالله من
إحداثكما حربا .

وقوله :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ * — ٤١١

= الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفاً عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلاً ؛ إذ لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالعطف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلاً ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان يدرس عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلاً أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلاً صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوباً ، فلما لم يتم جعل « نوفلا » بدلاً التزمنا في عبد شمس ألا يكون بدلاً أيضاً .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن فضالة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن فضالة قتل بشراً بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري ، وكان مقتل بشراً في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا *

ويروي بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو المنسوب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وترقب روحه « وقوعاً » يقال : هو =

== جمع واقع الذي هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

الذي : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرند
البكرى زوج الخريق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح
الاشهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا في العراء وقد وقعت عليه
أذاه تمنظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجاعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة
وهو مضاف ، و « البارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف
إليه ، وساعت إضافة الاسم المحلى بأل لكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم
مجرد . و لكون المضاف إليه مقترنا بأل « بشر » عطف بيان على البكرى محجور
بالنسبة الظاهرة « عليه » جار ومحرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ
مخبر ، وحملة تليبدأ وحبره في محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو
قوله البكرى الذي وقع مضافا إليه « ترقيه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هي يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى
على الضم في محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد وه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان ،
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى
اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم في
باب الإضافة . نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى
مدحه يجوز أن يكون قوله « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير
مدرول ، ولذلك عذر المأخذه : * وليس أن يبدل بالمرضى *

وتجوز البدلية في هذا عند الفراء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ،
وليس بمرضي .

هذا باب عطف النسق^(١)

وهو « تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأخرِفِ الآتِي ذِكْرُهَا »^(٢) .
وهي نوعان : ما يقتضى التشريك في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والغرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نسر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض ، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - فى قصدهم - هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشراكة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأخرِفِ بالآتِي ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت العضنفر أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب السكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فمدخولها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »^(١)، وإمّا مُقَيِّدًا ، وهو « أو » و « أم »^(٢) ؛ فشرطهما أن لا يَتَضَيِّعا إضرابًا ، وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، إمّا لكونه يُثَبِّت لما بعده ما انتفى عمّا قبله ، وهو « بل » عند الجميع ، و « لكن » عند سيبويه ومو فقيه^(٣) ، وإمّا لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « ليس » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ — * إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ * *

(١) خالف فى « حتى » السكوفيون ؛ فمندهم لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرّون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استمهام كالمعزة ، فإذا قلت « أقدم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقدم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر فى النصب والجر عاملاً مناسباً .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتى الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك فى التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسى وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانيها — وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش — هى عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هى عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ — هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامرى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الرمل ، وصدره قوله :

* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْرِهِ *

== اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فأجزه » يريد كافي، هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفتى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفتى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل المهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبني للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجزى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفتى » فاعل يجزى مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفتى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزاء الذى ثبت لما قبله وهو الفتى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول نقيض بن حبيب الخثعمى ، على ما ذكره ابن هشام

==

فى السيرة :

فصل : أما الواو فلمُطَلَقِ الجمع^(١) ؛ فَتَعَطَّفُ متأخراً في الحكم ، نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)^(٢) ومتقدماً ، نحو (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)^(٣) ومُصَاحِبًا ، نحو (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)^(٤) .

وتفرد الواو^(٥) بأنها تعطف أسماء على اسم لا يكتب في الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا محيىء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمه الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزيا » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، فقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليسه الفتى » والتحقق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازبا ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولى ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض السكوفيين وقطرب وثلعب والرهمى والفراء والكسائى وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، إبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير الخطاب وهو الكاف المجرور محلاً بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذى هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها :

=

= الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى (شرعة ومنهاجا) في بعض التفسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَتِينًا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقى معموله ، نحو قوله تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان) ونحو قول الشاعر .

* عَلَفْتُمَهَا تَبْنًا وَمَاءَ بَارِدًا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسيذكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى (وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا) .

الخامس : جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكبين) في قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَفْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهى والنهى أو ما هو في تأويل النهى ، فالأول نحو قوله تعالى (لا تحملوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد) والثاني نحو قوله سبحانه (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) والثالث نحو قوله جات كلمته (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى (إما العذاب وإما الساعة) ونحو قوله سبحانه (إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) =

== التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .

العاشر : عطف النعوت المنفرقة نحو قول الشاعر :

بِكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ كَلَى رَبِّمَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى
قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ بَعْدَهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالثنائية - ومثال ما كان حقه

الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحُلِ خَامِسُ
فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى (رب اغفر لى ولوالدى
ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم من دخل
بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) ونحو قوله سبحانه (وإذ أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح) ويجوز أن يكون بحق نحو قولك « مات الناس حتى
الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »
جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جئت بالواو لم تجز
الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الموضع فقد حاصله أن
الفاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى (ناقة الله
وسقياها) ونحو قولك « الروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَدَيْنٌ تَقِيمُكَ خَالِيَيْنِ كَتَمَلَمَنَ أَيُّ وَأَبُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » و « اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو »
و « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو » إذ الاختصاص والتضارب والاصطفاف
والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال
الأصمعي : الصواب أن يقال :

٤١٣ — * بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ *

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأما كن حوْمَلٍ ؛
فهو بمنزلة « اختصم الزيدون فالعمرون » .

٤١٣ — هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو
مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسَقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللغة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من
عادة العرب أن يسيرا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب
اثنين ، وقيل : الألف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل
الكلمة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نيك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من
البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء يمد ويقتصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون الكاف -
مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فعيل بمعنى مفعول « سقط اللوى »
السقط - بتثنية السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه ، واللوى -
بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينحى « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع
« حومل » زنة جوهر - اسم موضع أيضا

المعنى : مخاطب رفيقي ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء
وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألّف هواه
ومربع لحوه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

== الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بليك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =

وأما الفاء فللترتيب والتعقيب ، نحو (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)^(١) ، وكثيراً ما تقتضى أيضاً النسب إن كان المعطوف جملة ، نحو (فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)^(٢) ، واعتُرض على الأول بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)^(٣) ، ونحو « تَوَضَّأَ فَمَسَّلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً)^(٤) ، والجواب أن التقدير : قَمَضَتْ مُدَّةً فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي .

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد ، نحو « اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

قال « بين أماكن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذى أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأماكن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذى ذكرناه فى نوعى التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرىء القيس فإننا نراه تخريجاً لا ينبغى أن تأخذ به ، وقد تكرر فى شعر امرىء القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلِ دَوَارِسَ بَيْنَ يَدْبُلِ قَرْمَانَ
وقد وقع مثل ذلك فى قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَغْلَمَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَخْوَالِكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جَارٍ فِي
والصفة والحال ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضَرَةً)^(١) ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَيْبِيُّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً

فَيَبْدُو

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك
المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَيْبِيُّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجِيمُ فَيَغْرِقُ
اللفظة : « إنسان عيبى » هو مثال العين ، وهى النقطة السوداء التى تبدو لا
وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر
الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عيبى » مضاف إليه
وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار
مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيبى « وتارات » ال
عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه
مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
الماء « فيغرق » الفاء عاطفة ، يغرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيبى .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التى تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهى
« فيبدو » ؛ لأنها مشتتة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو قوله « إنسان عيبى
عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و
جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُمَّ » فللتزئيب والتزجى ، نحو (فَأُفْبِرُهُ مُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ)^(١) ،
وقد توضع موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ - * جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُمَّ اضْطَرَبَ * *

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ - هذا الشاهد من كلام أبي دواد ، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من
المتقارب ، وصدره قوله :

* كَهَزُ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْمَجَاجِ *

اللمعة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت
بصنعها « العجاج » التراب الذي تشبه أقدام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

الإعراب : « كهز » الكاف حريف جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قِيدَ قَحَمٍ مِّنْ قَادِهِ وَوَلَّتْ عَلَابِيَهُ وَاجْلَعَبَ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبابا مماثلها لهر الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر للمفعول « تحت » ظرف مكان
منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هر الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « ثم » حرف عطف مبني على الفتح
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونه ، وشروطُهُ
أربعة أمور :
أحدها : كون المعطوف اسماً^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الباء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الريح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها للدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الريح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الريح بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أنابيب الريح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ، قاله في المغنى ، واعترضه قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اه .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لو او العطف التي تقتضى الجمع مطلقا وليس المقام للفاء التي تقتضى أن يحصل الهز أولا في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الريح .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدوشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بحق لا يجوز أن يكون فعلا - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حتى أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فبقى حتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذ قالت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارسا » أو قلت « يحل على زيد بكل شئ حتى معنى دانقا » جز في هذين اللتاين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور ينعنون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى حتى بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره الخضر اوى^(١) .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق^(٢) ، نحو « أَكَلْتُ السمكة حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْمُ—لَهُ أَلْفَاهَا

(١) قال ابن هشام المؤلف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضر اوى « ولم أقف عليه لغيره » والذي ذكره ابن هشام الخضر اوى - من أنه يشترط في الاسم المعطوف بحق أن يكون ظاهراً لا ضميراً - له وجه ، فقد علمت أن الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السمكة حتى رأسها » .

الثاني : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أعجبتني التمر حتى البرني » .

٤١٦ — هذا بيت من السكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما ذكره أبو علي الفارسي ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى ، يقوله في قصة المتلس ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً « رحله » الرحل - بفتح الراء وسكون

الحاء - المتاع « والزاد » كل شيء يستصحبه المسافر معه ليلبغه مقصده « نعله » النعل :

=

اسم لما يلبس في الرجل .

== الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتكلم المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجر « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزيد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزيد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » توكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهدان الوجهان من الإعراب مجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعها أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحق ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، لجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر وبالنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر ==

فيمن نصب « نَعَلَهُ » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقى ما يُثَقِّلُهُ ، أو شبيها
بالبعض ، كقولك « أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا » ويمتنع « حَتَّى وَلَدَهَا »
وضابطُ ذلك أنه إنَّ حَسَنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فُلَانٌ يَهَبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ
حَتَّى الْأُلُوفِ » أو مَعْنَوِيَّة ، نحو « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوِ الْمُلُوكِ » ،
أو في نقص كذلك ، نحو « لِلْمُؤْمِنِ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » ،
ونحو « غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبَّيَّانُ ، أَوِ النَّسَاءِ » (١) .

فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعله » مجرور بحتى ومضاف إليه ،
وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ،
كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ
عطف « نعله » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض
المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإن
ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته
في الانفلات والمهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما
تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولو لكانه
لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكانه ليس دالا على زيادة
أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك
لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن العجم ليس من جنس العرب ،
ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في
وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست
إلا في الأطراف عاليها وسافلها ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد
متميزا بفضله أو منفردا بحسبته لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة
ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأني ، ومتصلة وهي المسبوقه إما بهزمة التسوية ، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر ، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو (سَوَّأَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)^(١) ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - * أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقِيعُ *

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية الكريمة في وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَّأَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى
بِحَرَ قَاءِ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحُزْنِ تَيْسُ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبِ لَيْثِيمُ
٤١٧ - لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل بهذا الشاهد ، لكن صدره الذي ستسمعه يشبه كلام متعم بن نويرة في رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَا لِكَأ *

اللغة : « لست أبالي » يريد أنه لا يعاب ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالي ، وبعد مضاف ووقدمن « فقدي » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالكاً » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أموتى » المحمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر تيسياً ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله أبالي ، وقد علق هذا الفعل عن =

= العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبني على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميّين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

أَعْمَرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ ابْنُ مَيْمُونٍ

شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .
ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرَهُمْ —

عَلَيْنَا : أَدْرِي مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارُمُ

أى : أمالم كثير أم ما لهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين الكرّيميتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحُزْنِ تَيْسُ أُمِّ لَحَائِي بِظَهْرِ غَيْبِ لَيْمٍ
أو بعد « ما أدري » كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في معنى اللبيب (١٧/١ بتحقيقنا) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فنرد لها ثمانية معان =

(٢٤ — أوضح المسالك ٣)

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءَ عَلَيْنِكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)^(١) ،
وإنما بهمزة يُطلب بها وبأَم التَّمْيِينُ ، وتقع بين مفردين متوسطٍ بينهما
ملا يُسأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ)^(٢) أو متأخراً عنهما ،
نحو (وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)^(٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - * فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ *

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدرى وايت شعري ونحوهن « اه
ومما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لأعلم أجراءك رسولى أم
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٢٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤل عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثانى
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب التسكلم منه
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة للمعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء
أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »
خبر مقدم ، و « بعيد » معطوف عليه بأَمْ ، و « ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و « بعيد »
معطوفاً عليه ، و « ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد
خبر المبتدأ .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

== التيمى ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدده مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْمًا بَعْدَ مَا هَجَمُوا لَدَى نَوَاحِلِ فِي أُرْسَاعِهَا انْتَدَمُ
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي فَقُلْتُ: أَهَى سَمَرْتُ . . .

اللغة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء لهزمة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جني : سكن أول هـ لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للهزمة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون الهزمة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بتاء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء الهمزة واللام - ما يراه الإنسان في النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، « أهى » الهزمة للاستفهام ، هى : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هى سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب يقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضممة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف فى بيان الاستشهاد السر فى جعلنا « هى » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولما ذالم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نعرب « هى » مبتدأ وجملة « سرت » بعده فى محل رفع =
خبر المبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـى » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله^(١) :

٤١٩ - * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَرٍ *

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـى سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هـى » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لسكون الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء قليلة ، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، فمن مجيء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى (قل إن أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أبدأ) ومن مجيء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه (أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد - وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الذوات أنفسها فيقال أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ - هذا الشاهد قد نسبه سيديويه فى كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود ابن يعفر التميمي ، ونسبه جماعة منهم للبرد فى الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا *

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدرى » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الدرابة والعلم بالأنساب « شعيب » هو بناء ماثلة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ «أشعثٌ» فحذفت الهمزة والتنوين منها .

= الإعراب : «لعمرك» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمى «ما» حرف نفي «أدرى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإن» الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة «كنت» كان : فعل ماضٍ ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «داريا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدرى إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدرى يأتي بعد «شعث» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«سهم» مضاف إليه مجرور بالكسرة «أم» حرف عطف «شعث» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و«منقر» مضاف إليه ، وجملة «شعث ابن سهم» من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدرى ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر ، وأصل الكلام : ما أدرى أشعث ابن سهم ، وجملة «شعث ابن منقر» من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله «شعث ابن سهم» مبتدأ وخبر . وكذلك قوله «شعث ابن منقر» ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الوضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، لدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأْسِطِ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً
يريد أ كذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنذكره

لك فيما يلي وترده .

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

=

وَالْمُنْقَطَعَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ ^(١)، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ ^(٢)، وَقَدْ

== فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ ؟
 أراد « أبسبع رمين الجر أم بثمان » ومنه قول عمر أيضاً :
 ثُمَّ قَالُوا : تَحْبِبُهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ
 أراد « ثم فالوا أنحبها » ومن ذلك قول السكيت بن زيد الأسدي :
 طَرِبْتُ وَمَا سَوَقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
 وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
 أراد « أو ذو الشيب بلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تنقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطاب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .
 (٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثاني : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكارى ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلا ، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبي عبيدة ، وحاصله أن «أم» المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريبا ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولا ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً: حقيقياً نحو «إنها لإبيل أم شاء»^(١) أى: بل أهوى شاء ، وإنما قدّرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى: (أم له البنات) ^(٢) أى: أله البنات ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو (أم هل تستوى الظلمات والنور) ^(٣) أى: بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام^(٤) ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب فوهم «شاء» خبراً لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن «أم» المنقطعة لاتقع إلا بين جملتين ، وهذا الذى ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد «أم» المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن «أم» المنقطعة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل ، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذى رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن «أم» يحتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون «أم» منقطعة وعلى هذا يكون قولهم «شاء» مفعولاً لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب دائماً ، فلم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لسكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بنسبة البناب إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن «أم» المنقطعة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن «أم» هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن «أم» هذه قد تدل على الاستفهام فى بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — * هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ أُمُّ جَهَنَّمَ * .

إذ لا معنى للاستفهام .

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى (أم هل تستوى الظلمات والنور) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أم» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان في «أم» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

وبما استدل به أبو عبيدة على أن «أم» قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أُمُّ رَأَيْتَ بِوَأَسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جعل «أم» منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت

في غلس الظلام خيالاً من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك

عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله ته الى (أم تريدون أن تسألوا رسولكم) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي لَكُنْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمْرِ

وَلَيْتَ طَهْرِي كَانَ رَيْقِكَ كُفْلُهُ وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاكِكِ وَالْدَمْرِ

وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هُنَالِكَ أُمُّ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : «سليمي» اسم امرأة «النام» النوم «ضجيعتي» مشاركتي في المضجع ، وهو

مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمي» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما « أو » فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو « تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا »
أو للإباحة ، نحو « جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الرَّهَّادِ » والفرقُ بينهما امتِناعُ الجمع
بين المتعاطفين في التخيير ، وَجَوَّازُهُ في الإباحة .

على الألف « في المنام » جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتي الآتي « ضجيعتي » ضجيعية :
خبر ليت ، وهو مضاف وباء التكميل مضاف إليه « هناك » هنا : اسم إشارة لكان
النوم ، مبنى على السكون في محل نصب بضم ضجيعتي ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب
« أم » حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له للإعراب « في جنة »
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير السلام :
بل ليت سليمي ضجيعتي في جنة « أم » حرف عطف دال على الإضراب « في جهنم » جار
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل
ليت سليمي ضجيعتي في جهنم ، تبنى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم
أضرب عن ذلك وتبنى أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتبنى
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فأعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أني المؤلف بهذا البيت ليدل على أن « أم » المنقطة التي بمعنى بل
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله « أم في جنة أم
في جهنم » الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التخيير على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهدان للكوفيين ،
فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا

قال أبو عبيدة : « إن المعنى هل رأيت » أه كلامه بحروفه ، بعد تقويم
تحريفه ، وقال الدنوشري عن البيت الذي استدل به لحجاء أم المنقطة للاستفهام ليس
غير ما نصه : « هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المعنى » ، وقد ذكرنا لك التخريج الذي
يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج « أم » عن أن تكون منقطة .

وبعد الخبر للشك^(١)، نحو (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)^(٢) أو للإبهام ،
نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ تَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)^(٣) وللتفصيل ، نحو
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ)^(٤) أو للتقسيم ، نحو « السَّكَلَةُ اسْمٌ
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ » والإضراب عند السكوفيين وأبي علي^(٥)، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإبهام ، فيفهم من هذا
الصنيع أن التشكيك والإبهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإبهام ،
فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك
فهو كون المتكلم نفسه واقفاً في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإبهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير
شاك ولا متردد فيه ، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل
لسا يلقي إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية
السكرية (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ - الآية) تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع
بما يعلمه ، بل أوردته في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمله على سماع
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) وممن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني ، وهؤلاء ذهبوا إلى
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيماً أم كان
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،
تقول « أنا مسافر اليوم » ثم يبدو لك فتقول « أو مقيم » تريد الإضراب عن الكلام
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة « أو » للإضراب إلى سيبويه
لكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين^(١)، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

٤٢١ — * مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ *

== الأول : أن يتقدمها نفي أو نهى .

الثاني : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة مجيء الواو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الألفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ — هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من السكامل ، وصدده قوله :

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللغة : « الصريرخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين فى بيت الشاهد ، ويطلق الصريرخ أيضاً على الغيث ، كما فى قوله تعالى : (فلا صريرخ لهم) أى لا مغيث « مهره » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهره ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام ليملجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم فى إجابة الصريرخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد الأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين اللجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تنضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصريرخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، ==

وزعم أكثر النحويين^(١) أن « إِمَّا » الثانية في الطَّلَبِ والتَّخَبَّرِ - نحو

= والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » زائدة « بين » ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو ، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس (ش ٤١٣) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظا ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيتين أو الأشياء لكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَطَّلَ طُهَاهُ اللَّحْمَ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْقَفَانِ الْهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيتين لقال « خويرا » فجاء به مفردا .

(١) تتلخص المباحث المتعلقة بإمَّا في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة « إِمَّا » ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها .

=

= البحث الثاني : الغالب في « إِمَا » هذه تسكرارها ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إِمَا أَنْ تَسْكُمَ بَخِيرَ وَإِلَا فَاسَكْتَ » وقرأ أبي (وإِنَا أَوْ إِيَاكُمْ لِإِمَا عَلَى هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَسْكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيحِي
وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَادُوا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي

وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

زُلْمٌ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَا بِأَمْوَاتِ أَلْمِ خِيَالُهَا
المعنى : تلم إِمَا بدار قد تقدم عهدها وإِمَا بِأَمْوَاتِ ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبق وإِمَا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

البحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إِمَا » لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتي لما تأتي له أو من المعاني المشهورة المنفق عليها ، وهي التخخير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

البحث الرابع : اختلف النحاة في « إِمَا » هذه أمر كبة أم بسيطة ، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أي عدم التركيب - هي الأصل .

البحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إِمَا » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إِمَا هندا وإِمَا أختها » ونحو « قام إِمَا زيد وإِمَا عمرو » واختلفوا في « إِمَا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التي قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبي علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإِمَا دالة على الإباحة أو التخخير أو الشك أو الإبهام ، فإِمَا مثل أو في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة يجمعون على أن « إِمَا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجَ إِمًّا هِنْدًا وَإِمًّا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمًّا زَيْدٌ وَإِمًّا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في العطف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرَّهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مُجَامَعَةٌ لِلوَاوِ لَزُومًا ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٤٢٣ - * أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا نَارٍ *

فشاذ ، وكذلك فَتَحُ هَمْزَتَهَا وَإِبْدَالَ مِيمِهَا الْأُولَى .

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَّا » تكون مسبوقه بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو عليّ ومن معه تجريد « إِمَّا » من الدلالة على العطف .

٤٢٣ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابنا عاقا شريرا ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* يَا كَيْتَمًا أُمًّا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا *

اللغة : « شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا » هذه كناية من كُنَايَاتِ الْعَرَبِ مَعْنَاهَا « مَاتَتْ » وأصل شألت بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزنة السجاية - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أَيَّمَا » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَّا » .

المعنى : تمني أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « لَيْتَ » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب :

وأما « لَكِنَّ » ^(١) فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تعطف بشروط : إفراد

= يَا كَيْتَيْي وَأَنْتِ يَا كَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ
 « ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا »
 أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير
 المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « نعماتها » نعامة : فاعل شالت ، وضمير العائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه ، وجملة
 الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ،
 وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت
 ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال
 على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق
 بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
 « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح
 همزتها مع قلب بيحها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل
 ذلك لغة بلجاعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لَكِنَّ » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها
 تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها
 وحكم الكلام مع كل محترز منها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف
 أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو
 فالعاطف هو الواو ، نحو « ما قام زيد ولكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل
 صالح لكن طالح » بجر طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك
 وما بعدها معمول محذوف نحو « ما قام زيد لكن عمرو » فعمرو في هذا المثال فاعل
 بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن ، والتقدير : ما قام زيد لكن قام عمرو ، ونحو
 « ما مررت برجل صالح لكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل
 لكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح ، ولظهور هذا المدر ساغ
 حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل
 يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة .

== وجملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزید
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا
كان بفرده فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر
المعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزید ولكن مررت بعمرو ،
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذان
الرأيان يجريان في قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فإن
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل (رسول الله)
خبرا لكان محذوفة لدلاله ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على
جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل (رسول الله) معطوفا على
(أبا أحد من رجالكم) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكنت بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،
ولم يشترطه الكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند الكوفيين
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،
وعند البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف =

معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ ، وَأَنْ لَا تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ « مَا مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » وَنَحْوُ « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وَهِيَ حَرْفُ
ابْتِدَاءٍ إِنْ تَلَتْهَا جُمْلَةٌ ، كَقَوْلِهِ :

٤٢٣ - إِنْ ابْنُ وِرْقَاءَ لَا يُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو النهي ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلاً بفعل
محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما
يجوز أن يكون « عمرو » في المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام
زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جرى به لإفادة مجرد
الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف
ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير - بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني - أن
وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءي الجملة جميعاً كما في بيت زهير
الذي أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزئين وتقدير
الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .
٤٢٣ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة زهير بن أبي سلمى المرثية
يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيدأوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب
وفي ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، وللعنى أنه رجل يملك
نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يندر ولا يخون « وقائعه » جمع وقعة ، وهي إنزال الشر
بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة
وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
لاختتامه بألف التانيث الممدودة « لا » حرف نفي « تخشى » فعل مضارع مبني للمجهول
مرفوع بضممة مقدرة على الألف « بوادره » بوادر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف
وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب =
(٢٥ - أوضح المسالك ٣)

أَوْ تَلَّتْ وَأَوْ ، نَحْوِ (وَلَسِكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ^(١) أَيْ : وَلَسِكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ،
وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَمَاعِطِي الْوَاوِ الْمَفْرُودِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ
وَالِإِجْبَابِ ، أَوْ سَبِقَتْ بِالِجْبَابِ ، نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ لَسِكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ،
وَلَا يَجُوزُ « لَسِكِنْ عَمَرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا ^(٢) ، وَأَنْ تُسَبِّقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن «لسكن» حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «وقائمه» وقائمه: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائمه مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه «في» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «الحرب» مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي، أو بمحذوف حال من وقائمه ، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائمه «تنتظر» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائمه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء «لسكن» حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لسكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .
(٢) فإن وقع بعد «بل» جملة لم تسكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطاليا ، أي الدلالة على أن ما قيل قبلها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا ، سبحانه ، بل عباد مكرمون) ونحو قوله سبحانه (أم يقولون به جنة ، بل جاءهم بالحق) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أي لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى (قد ألهج من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرن الحياة الدنيا) ونحو قوله جل ذكره (ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا) .
وقد تزايد الـ قبل بل بعد الإيجاب ، للدلالة على توكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ، ومعناها بعد الأوتلين سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها ، كـ « تَمَّامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » و « لَيْقَمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجعله ضده لما بعدها^(١) كما أن الحكم كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلْ فِي أَرْضٍ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا »^(٢) على معنى

== وَجْهَكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْبَضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً أَوْ أَفُولٌ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي لتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرَ نَكِّ ، لَا ، بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل « بل » بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن

تسكون « بل » بعد النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور ، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل « بل » غير محكوم عليه بشيء ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد « بل » محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذي كان حكم ما قيل « بل » ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد

قائما بل قاعد » فإن جرئت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجر لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذي ذكرناه ، وإن جرئت في هذا المثال على مذهب المبرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فتقول « ما زيد قائما بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهبُ الجمهور أنها لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قَامَ زَيْدٌ بِلِ عَمْرٍو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا » .

وأما « لا » فَيُعْطَفُ بِهَا^(١) بشروطٍ : إفرادِ معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ اتِّفَاقًا ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرٍو » ، و « أَضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، أو نداءً ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَصْدُقَ أَحَدُ مَتَاطِفِهَا عَلَى الْآخِرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ السُّهَيْلِيُّ ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرًا » .
وقال الزَّجَّاجِيُّ : وأن لا يكون للمعطوف عليه معمول فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٍو » ويردُّه قوله :

٤٢٤ — * عَقَابٌ تَنْوِفِي لَا عُقَابُ التَّوَاعِلِ *

(١) بقى مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً .
فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذى أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خبراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضى النفس » .
٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ *
=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو (جَعَمْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ)^(١) .

= اللغة : «دثار» بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء القيس ، وهو دثار بن قعس بن طريف ، أحد بني أسد «حلفت» بتضعيف اللام - ارتفعت ، تقول : حلق الطائر في الجو ، إذا ارتفع «لبونه» بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن ، «عقاب» بضم العين المهملة بزنة غراب - طائر من الكواسر «تنوفى» هو يفتح التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة - و «القواعل» بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى .
المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها فنفرت وشردت فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى - وهو جبل معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «دثاراً» اسم كان منصوب بالفتحة الظاهرة «حلفت» حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «لبونه» الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ، وهو مضاف وضمير التائب العائد إلى الراعى دثار مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بقوله حلفت «عقاب» فاعل حلفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و«تنوفى» مضاف إليه ، وجملة حلفت وفاعله في محل رفع خبر كأن «لا» حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عقاب» معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف و «القواعل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : أن «لا» العاطفة قد عطفت قوله «عقاب القواعل» على قوله «عقاب تنوفى» والمعطف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله «حلفت» لأنه فاعله ، وفيه رد على الزجاجى الذى اشترط أن يكون المعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضى .

(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يَحْسُنُ العَطْفُ على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل^(١)، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)^(٢)، أو وجود فاصلٍ أي فاصلٍ كان بين المتبوع والتابع، نحو (بَدَخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)^(٣)، أو فَضْلٍ بـ «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)^(٤)، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَفْلَحُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(٥)، وَيَضُمُّهُ بَدُونِ ذَلِكَ، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ» أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله:

٤٢٥ - * مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا *

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيدا توكيدا معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرقتها في باب التوكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

الشاهد فيه: قوله «ومن يليكم» فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتكم» وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أجمعون».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد

(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام

٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، بهجوه فيه الأخطل التغلبي وقومه،

وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة في الكامل (ج ١/١٨٩ و ج ٢/٣٩ طبع الخيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدده قوله:

* وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة: «رجا» تقول: رجا فلان الأمر الفلاني رجوه رجاء، إذا أمل حصوله

«سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله

ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

الإعراب : « رجا » فعل ماض « الأخطل » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « ما » نكرة بمعنى شيء أو اسم ، ووصول بمعنى الذي مفعول به لرجائي على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخطل « وأب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لأب « لينالا » الهم لام الجحود حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن . وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء ، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي ، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينالا ، وتقدير الكلام : رجا الأخطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالا ، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينالا .

الشاهد فيه : قوله « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله « أب ، - على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » الذي هو اسم يكن . من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كَفِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَفُنْ رَمَلًا

ومثلها قول الراعي النميري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَا لَسْكَابٍ وَأَعْتَزْنَا بِمَا لِعَامِرٍ

ومحل الشاهد فيه قوله « لحقنا والجياد » حيث عطف قوله « الجياد » على الضمير

المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله « لحقنا » .

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف ، وقال أبو العباس اللبرد :

« والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد ؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام ، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو (فَتَقَالَ لَهَا وَ لِلْأَرْضِ)^(١) (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَ إِلَهَ آبَائِكَ)^(٢) وليس بلازمٍ وفاقاً لليونُسَ والأخفَشِ والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)^(٣) ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه (وَصَدَّقْنَا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْنَا بِهِ وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٤)

قال عمر بن أبي ربيعة (وأنشد البيت) وقال جرير : (وأنشد البيت) فهذا كثير « اه . قال أبو سعيد السيرافي « لاخلاف بين النهويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » اه .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

* ما لم يكن وأب له لينا لا *

وقال :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي *

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى (وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه « اه بعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عُطِفَ عليه (كفر)
ولا يُعْطَفُ على المصدر حتى تكمل معمولاته^(١) .

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المحرور بدون إعادة الجار
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتُمْنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ حَبِّ
فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار
للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .

ونظيره قول الراجز :

أَبْكَ آيَهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابَ حَشْوَرِ
فقد عطف قوله « مصدر » على ضمير المتكلم المتصل المحرور محلا بالباء في قوله
« بي » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « آيه بي أو بمصدر » .
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ تَفَائِفُ
فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المحرور بإضافة بين إليه ، من
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .
ونظيره هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَقِّي أَمْ سِوَاهَا
فقد عطف « سوى » على الضمير المحرور بنى من غير إعادة الجار ، ولو أعاده
لقال « أفينا كان حقي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آى القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى
(وصد عن سبيل الله وكفر به والسجد الحرام) وعموا أن (المسجد الحرام)
معطوف على الضمير المحرور بالياء في (به) ومن ذلك قول الله تعالى (وجمالنا لكم
فيها معاش ومن لستم له برازقين) وعموا أن قوله سبحانه (ومن لستم) معطوف على
الضمير المحرور باللام في قوله (لستم) والآيتان تحتلان غير ما ذكرناه ، فلا تكون
واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ بِشَرَطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ، سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا ، نَحْوُ (لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ) ^(١) ، وَنَحْوُ (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ) ^(٢) أَمْ اخْتِلَافًا ، نَحْوُ (بِقَدْمِ قَوْمِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ) ^(٣) ، وَنَحْوُ (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) ^(٤) الْآيَةَ .

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْأَسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزِلْن) ^(٥) ، وَنَحْوُ (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) ^(٦) ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ كَقَوْلِهِ :

— ٤٢٦ — * أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ *

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٣، ٤ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ

ابن ضرار القطفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان الشماخ (ص ٩٨-١١٨) وقبل هذا الكلام قوله :

يَا كَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقِ بَارِجٍ
اللغة : « غير حارج » أى غير آثم ولا واقع في الحرج « قد حبا » نقول : حبا
يجبو حبا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بهجزه « دارج » اسم الفاعل من
قولهم « درج الصبي أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .

الإعراب : « أم » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذى هو
مفعول به لقوله علقت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « صبي »
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لامحل له
من الإعراب « حبا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الأنف منع من ظهوره
التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبي ، وجملة حبا وفاعله في
محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة
الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لسكونه كما علمت صفة لصبي . وفي هذا =

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّاطِقُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْحَيِّ) (١)
وقدّر الزمخشري عطف « مُخْرِج » على « فَالِق » .

فصل : تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله في الفاء
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) (٢) أي : فاضرب فانبعجست ، وهذا
الفعل المحذوف معطوف على (أوحينا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شيء من التساهل ؛ لأن الذي هو في محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد * يارب بيضاء من
العواهج * وجعل قوله « أم صبي » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك
قد عرفت الصواب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذي يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل
وهو قوله « حبا » كما علمت في إعراب البيت .
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّهَا بِمَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ
وصف رجلا يعقر إبله للاضيغان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمضرب .
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النحاة :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرَ عَدُوَّهُ وَجُرَّ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا
فإن قوله « ومجر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن
يقول « ومجريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة في محل نصب مفعول
به لألفي ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه في الإعراب ، إلا أنه عامل
« ومجر عطاء » في حال النصب كما يعامل في حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر في
العربية ، والأدباء يروونه « ومجر عطاء يستحق المعابرا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٤٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَّـرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ

أى : بين الخير وبينى، وقولهم: « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى: والناقَةُ^(١).

٤٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقبة الذيانى يرنى فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبى شمر التمساني .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخير » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سالما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و «حجر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة . الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « رَاكِبُ النَّاقَةِ » مبتدأ ، وطلحيحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : رَاكِبُ النَّاقَةِ أَحَدُ طَلِيحَيْنِ ، فأعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نفاء والواو في جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُهُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقى معموله^(١)، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)^(٢) أى : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)^(٣) أى : وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كَيْلٌ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كلّ بِيضَاءَ . وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاث يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإما يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معمولي عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرَحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا)^(٤) أى : أنهم لم يَضْرِبُوا عَنْكُمْ فَضْرِبُوا ، وتقدير الكلام : فما أدري أرشد طلابها أم غي ، حذف أم ومعطوفها لانهما ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِحَابِي : قَدْ غُيِّبَتْ ، وَخَلِّتُنِي

غُيِّبَتْ ، فَمَا أَدْرِي أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدري أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) ^(١) أى : أَعْمَوْا فلم يَرَوْا ^(٢) .

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « سَم » مثل الفاء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) : إن (جعل منها) معطوف بـ « ثم » على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » للتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع « ثم » ومع « أم » ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قوطم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها — وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا — فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه — وكأنه قيل : قابلت مرحبا — أى ترحيبا — ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا — فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البدل^(١)

وهو^(٢): « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

« عليكم » فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة ، فهي اعطف كلام المتكلم المحيب على كلام المخاطب البادى .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) بقوله : أنهم لم يأتكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهي الواو نحو (أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم) والفاء نحو (أفنضرب عنكم الذكر صفحا) وثم نحو (ثم إذا ما وقع آمنتم به) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن لهمزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتهم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لم يأتكم فنضرب عنكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .
وذهب سيديويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وأكلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : أفنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

* * *

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » - حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل في اللغة هو العوض ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إعادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطىء ويهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله . ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نفرج بالفصل الأول النعتُ والبيانُ والتأكيدُ ؛ فإنها مُكَمَّلَاتٌ
للمقصود بالحكم .

وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ لَأَعْمُرُو » و « مَا جَاءَ
زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو » أو « لَيْكِنْ عَمَرُو » أما الأول فواضح^(١) ؛ لأن الحكم
السابق مَنفِيٌّ عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء ،
والمقصود به إنما هو الأول^(٢) .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصَدُقُ عليه أنه مقصود
بالحكم لا أنه المقصود^(٣) ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو »
و « مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمَرُو » .

محمد آ « أو تقول « أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك
بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ،
فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؟ وهذا هو السر في قولهم « البدل
في حكم تكرير العامل » .

(١) وبيان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات الجيء لزيد ، وهذا الحكم
منفَى عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف ببل والمعطوف بلـكن بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم
السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيد بل عمرو »
معناه أن عدم الجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له الجيء ، عند غير المبرد كما علمت
بما تقدم ، وكذلك شأن مثال لـكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود
بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يتمتع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن
يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة
تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثاني أن غيره يتمتع أن
يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ **بِئْرٍ**
 بعد الإثبات ، نحو « **جَاءَنِي زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو** » .
 وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسَمِّمَ الخدُّ بذلك للبدل .
 وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الخد وما ذكره الناظم وابنه وَمَنْ
 قَلَدَهُمَا علمت أنهم عن إصابة الغرض بمَعْرَلٍ .
 وأقسام البدل أربعة^(١) :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طَبِيقُ معناه ، نحو
 (**أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ**)^(٢) ، وَسَمَّاهُ الناظم **الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ** ؛
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (**إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ**)^(٣) فيمن قرأ
 بالجرِّ ، وإنما يُطَلَّقُ « كلِّ » على ذى أجزاء ، وذلك ممنوع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانٍ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « أعظما » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض
 طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى (فأولئك
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن) وذلك أن (جنات عدن) بدل من
 (الجنة) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء إذ هو واحد
 منه ، وفأئدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخارى عن
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي
 « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » اهـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بدل بفض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ «أَكَلْتُ الرَّغِيْفَ ثُلْثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلْثَيْهِ » .

ولا بُدُّ من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه : مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرًا مِنْهُمْ)^(١) أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : (وَاللّٰهُ عَلَى النَّاسِ حَسِيْبٌ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا)^(٢) أى : منهم .
الثالث : بدل الاشتمال ، وهو بدلُ شىء من شىء يشتمل عامله^(٣) على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَمَلُهُ ، أو حُسْنُهُ » و « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، أو فَرَسُهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و (كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أما الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم و صموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنحاة في بدل الاشتمال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار نلؤاف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيرا في وابن جنى وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيقي بالعبول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة وافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأين الآخريين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول التالي

وأَمْرُهُ فِي الضمير كَأمر بدل البعض ؛ فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة ،
 وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(١) ، ومثالُ
 المُقَدَّر قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ)^(٢) أى : النار فيه ،
 وقيل : الأصل « ناره » ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البدل المَبَّين ، وهو ثلاثة أقسام ؛ لأنه لا يَدُّ أن يكون مقصوداً
 كما تقدم في الحدِّ :

ثم الأولُ إن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ فهو
 بَدَلُ الغلط ، أى : بدلٌ عن اللفظ الذي هو غَلَطٌ ، لا أن البدل نفسه هو
 الغلط كما قد يُتَوَهَّمُ .

وإن كان مقصوداً ؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ فبدلُ نِسْيَانٍ ،
 أى : بدلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نسياناً .

وقد ظهر أن الغلط متعلِّقٌ باللسان ، والنسيان متعلقٌ بالجَنَانِ^(٣) ، والناظم
 وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَّوْا النوعين بدلَ غلط .

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدلُ الإضراب ، ويُسَمَّى أيضاً
 بدلُ البَدَاءِ^(٤) .

وقولُ الناظم : « خُذْ نَبْلاً مُدًى » يحتمل الثلاثة ، وذلك باختلاف

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٤ من سورة البروج .

(٣) الجنان — بفتح الجيم ، بزنة سحاب — هو القلب .

(٤) البداء — بفتح الباء وبالبدال المهملة — هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن

ظاهراً ، والمراد أن يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك .

التقادير ، وذلك لأن التَّيْبِلَ اسمُ جَمْعٍ لِلسَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،
وهي السَّكِّينُ .
فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى التَّيْبِلِ
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّيْبِلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان .
وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول
في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَاءٍ .
والأحسن فيهنَّ أن يؤتى بيل .

فصل : يُبَدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم .

ولا يُبَدَلُ المضمَرُ من المضمَر ، ونحوُ « قُمتَ أنتَ » و « مررتُ بِكَ
أنتَ » توكيدٌ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رأيتُكَ إِيَّاكَ » عند السكوفيين
والناظم (١) .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قمت أنت » ولا يقولون غير ذلك ،
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحيانا ، وأحيانا أخرى يقولون « رأيتك
إياك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إياك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك
هذا الاختلاف بيانا شافيا فنقول :

اتفق البصريون والسكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني توكيد
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب السكوفيون إلى أن
الضمير الثاني في العبارات الأربع توكيد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَرٌ من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِبَاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسموعٍ .

ويجوز عكسه : مطلقاً^(١) إن كان الضمير لغائبٍ ، نحو (وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٢) في أحد الأوجه^(٣) ، أو كان لحاضرٍ بشرط أن يكون بَدَلٌ بمضٍ ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » وقوله تعالى : (تَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٤) ، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول السكوفيين عندي أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحمك بلا دليل . »

وذهب البصريون إلى أنه إذا جيء بالضمير الثاني منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثاني توكيداً للأول ، وإذا جيء بالضمير الثاني موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثاني بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيتها : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهي

اللغة المعروفة بلغة « أكلوني البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

— ٤٢٨ — * بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا * *

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول
الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي ، فَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والبديل منه هو ياء المتكلم الواقعة
مفعولاً به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ - هذا الشاهد من كلمة لأبي ليلى النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل
وعجزه قوله :

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا *

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد - بفتح الميم وسكون الجيم - كرم الآباء « سناؤنا »
السناء - بفتح أوله ممدوداً - الشرف والرفعة وعلو المنزلة « نرجو » أى نترقب
ونأمل « مظهر » مصدر ميعى أو اسم مكان - ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم - مع كل ذلك - يترقبون
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه
السكرافية سم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماضٍ وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبني على السكون فى محل نصب « نرجو »
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله =

أو بَدَل كلِّ مفيدٍ للإحاطة ، نحو (تَكُونُنَا لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَآخِرِنَا)^(١) .
ويمتنع إن لم يُفِيد ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،
و « رَأَيْتَنِي عَمْرًا »^(٢) .

فصل : يُبَدَل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ؛ فالاسم كما تقدم ،
والفعل كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)^(٣) ، والجملة

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف
مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله
« ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهراً » مفعول به
لنرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلا في
« بلغنا » ، وهو بدل اشتغال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة
المحل في « رأيتك » وخرج المثال الثاني على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل
في « رأيتني » ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء المتكلم المحرورة محلا
يلقى في قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كَرِيمًا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأُمِّهِ هَيْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف
المخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة العرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قولك « إن تصل تسجد لله يرحمك »
فتسجد بدل من تصل . وهو يدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال
بدل الاشتغال فيه قول الراجز :

كقوله تعالى : (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ)^(١) ،
وقد تُبَدَّلُ الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين
الحاجتين تَعَدَّرُ التقائهما .

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعًا تُوَاخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِبِيءَ طَائِعًا
فإن الأخذ كرها والجبىء طائعا من صفات اللباية ، ومثال بدل الغلط فيه قولك
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل
البعض من السكل في الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيداً له لأنه ليس
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفردق ، وذكروا بعده
بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفِيَنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْخَدَتَانِ
ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه
موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بلى ، والجار والمجرور متعلق
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الواو ، وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =

== لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة « وبالشام » الواو حرف عطف ، بالشام : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيما ذكر النعاعة - بدل من قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقائهما ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى ، وتبعه من جاء بعده عليه . وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى (انظر إلى الإبل كيف خلقت) فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه (ألم تر إلى ربك كيف مد الظل) فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن هذه البابتة كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيرا من النعاعة يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نقرهم على ذلك أصلا ، فإن تعذر التقاء الحاجتين - وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا ، رادفا لهما ، فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتمال ، ثم رأيت السيوطي في الجمع ==

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّنٍ معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أَمْ عَمْرًا » و « مَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أَمْ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمُّ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمَّ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَى بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرُ مَعَكَ » .

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في المنى (٢٠٧/١) بتحقيقنا) بنص في الآيتين السكريمتين اللتين أشرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فله مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن نقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى (ولم يجعل له عوجا قيما) على أن (قيما) بدل من جملة (لم يجعل له عوجا) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيما ، فاعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله .

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم	٣	باب حروف الجر
—	تفصيل القول في معنى مذومند	٣	عدتها عشرون حرفا
٥١	معنى « رب »	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥٣	خمسة أحرف تأتي أسماء ، وهي الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند	٧	وهي خلا وعدا وحاشا
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	—	هـ من حروف الجر « لولا »
٦٥	تزد كلمة « ما » بعد من وعن والباء فلا تكلفهن عن عمل	٦	عند قوم في بعض الاستعمالات
٧٠	الجر ، وبعد رب والكاف فتكلفهما وقد يبقى عملهما قليلا	٧	من حروف الجر « متى » عندهذيل
٧٣	بيان ما تدخل عليه « رب » المكفوفة	٩	ومنها « لعل » في لغة عقيل
٨١	تخذف « رب » ويبقى عملها	١٣	ومنها « كى » وتجر ثلاثة أشياء
—	باب الإضافة	١٣	هـ متى تتعين « كى » مصدرية ؟
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	—	ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ، وعلة ذلك	١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر الظاهر والمضمر ، وقسم يختص بالظاهر
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه اسما ، وقد جاء حملة فعلية	٢١	معانى حروف الجر
٨٣	هـ الذى يخذف من المضاف لأجل الإضافة على ضربين : واجب ، وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٢٩	لمن سبعة معان
		٣٥	للام اثنا عشر معنى
		٣٨	للبناء اثنا عشر معنى أيضا
		٤٠	للفي ستة معان
		٤٣	لعل أربعة معان
		٤٦	لبن أربعة معان أيضا
		٤٧	للكاف أربعة معان أيضا
			معنى إلى وحتى انتهاء الغاية

ص	الموضوع	ص	الموضوع	
١٥٢	ما تلزم إضافته « غير »	٨٥	تكون الإضافة على معنى حرف	
-	ه قف على وجوه الإصراب في قولهم « ليس غير » وتوجهها	٨٦	من ثلاثة أحرف من حروف الجر	
١٥٤	ه هل يقال « لا غير » ؟	الإضافة على ثلاثة أنواع : نوع يفيد تعرف المضاف ، ونوع يفيد تخصصه ، ونوع يفيد رفع القبح ولا يفيد تعرفا ولا تخصصا		
-	ما تلزم إضافته « قبل وبعد » وأحوالهما ، ومتى بينان ؟	٩٢	تدخل أل على المضاف إضافة لفظية في خمس مسائل	
١٦٠	ما تلزم إضافته أول ودون ونحوهما	١٠١	ه يكتسب المضاف من المضاف إليه واحدا من عشرة أمور	
١٦٢	ما تلزم إضافته « حسب » ولها استعمالان ، وحكمها في كل منهما	١٠٧	لا تجوز إضافة اسم لمرادفه	
١٦٤	« عل » توافق فوق ، وتخالفها	١٠٧	ه سر ذلك ، واختلاف النحاة فيه	
١٦٧	يجوز حذف ما علم من مضاف أو مضاف إليه ، وتفصيل كل حالة منهما	١١٠	الغالب صلاحية الاسم للإضافة وللقطع عنها ، ومنها ما يمنع إضافته	
١٧٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١١١	من الأسماء ما يجب إضافته إلى المفرد	
-	ه قف على تفصيل آراء متقدمي النحاة ومتأخريهم ، وعلى أدلة ذلك	١٢٤	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل اسمية كانت أو فعلية	
١٩٦	أحكام المضاف لياء المتكلم باب إعمال المصدر واسمه	١٢٧	من الأسماء ما يجب إضافته إلى الجمل الفعلية خاصة	
٢٠٠	ه ما يسمى مصدرا ، وما يسمى اسم المصدر	١٣١	تجوز إضافة اسم الزمان المهم إلى الجملة	
٢٠١	يعمل المصدر عمل فعله	١٣٣	وإذا أضيف اسم الزمان المهم إلى الجملة جاز إصرابه وبنائه	
-	ه متى يحل المصدر محل أن والفعل ؟ ومتى يحل محل ما والفعل ؟ وتعليل ذلك كله	١٢٧	ما تلزم إضافته « كلا ، وكلتا »	
٢٠٣	ه شروط إعمال المصدر العدمية	١٤١	ما تلزم إضافته « أى » مع ذكر معاني أى وما تناف إليه	
٢٠٥	المصدر العامل ثلاثة أنواع :	١٤٥	ما تلزم إضافته « لدن » والفرق بينها وبين عند في ستة أمور	
منون ، ومضاف ، ومقرون بأل	٢٠٩	اسم المصدر ، ومتى يعمل ؟ ومتى لا يعمل ؟	١٤٨	ما تلزم إضافته « مع »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٣٥ هـ جاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٢ إضافة المصدر إلى فاعله وإلى	
فعل بفتح العين على أوزان كثيرة		مفعوله	
٢٣٦ هـ وجاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٤ يجوز فى تابع الجرور بإضافة	
فعل يكسر العين على أوزان		المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله	
كثيرة أيضاً		باب إعمال اسم الفاعل	
باب مصادر غير الثلاثى		٢١٦ تعريف اسم الماعل	
٢٣٨ قياس مصدر فعل مضعب العين		٢١٧ يعمل المقترن بأل مطلقا ،	
— قياس مصدر أفعال المزيد بالهمزة		ويعمل المجرد منها بشرطين	
— قياس مصدر المفعول المبدوء بهمزة		٢١٩ أمثلة المبالغة	
الوصل		— هـ هل هى قياسية ؟	
٢٣٩ قياس مصدر تفعلل وما أشبهه		٢٢٥ تثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة	
— قياس مصدر فعلل وما ألحق به		وجمعهن مثل مفردهن	
٢٤٠ قياس مصدر فاعل		٢٢٩ هـ اسم الفاعل المصغر والموصوف	
— ما خرج عما ذكر فهو شاذ ،		وخلاف النحاة فى جواز إعمال	
مع ذكر أمثلة منه		كل منهما	
٢٤١ اسم المرة ، واسم الهيئة		٢٢٥ ما يجوز فى الاسم الفصلة التالى	
أبنية أسماء الفاعلين		للوصف العامل ، وما يجوز فى تابعه	
والصفات المشبهة بها		باب إعمال اسم المفعول	
٢٤٤ يأتى اسم الفاعل من الفعل		٢٣٢ تعريف اسم المفعول	
الثلاثى على وزن فاعل		— عمله	
— قياس الوصف من فعل المكسور		— ما ينفرد به عن اسم الفاعل	
العين اللازم		— هـ متى تجوز إضافة اسم الفاعل	
— قياس الوصف من فعل المضموم		إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟	
العين		وخلاف النحاة فى بعض صوره	
٢٤٤ قديستغنون عن صبغة فاعل بغيرها		باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى	
٢٤٥ قياس وصف الفاعل من غير		٢٣٣ الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ،	
الثلاثى		وقياس مصدر كل منها	
أبنية أسماء المفعولين		٢٣٤ هـ قف على المراد من قولهم «قياس	
٢٤٥ قياس اسم المفعول من الثلاثى		مصدر الثلاثى المفتوح العين هو	
		وزن كذا» مثلا	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المخصوص بالمدح أو بالذم	٢٨٠	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي	٢٤٦
تحويل كل فعل صالح للتعجب منه	—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول	—
إلى وزن فعل بضم العين		إعمال الصفة المشبهة	
يقال في المدح « حبذا » وفي	٢٨٣	تعريف الصفة المشبهة	٢٤٧
الذم « لاحبدا » وشواهد		مختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور	—
ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء		لمحول الصفة المشبهة ثلاث حالات:	٢٤٩
هذه العبارة ، ووجوه إعرابها		الرفع . والخفض . والنصب	
لا يتقدم المخصوص على « حبذا »	٢٨٥	باب التعجب	
باب أفعال التفضيل		٣٥٠ هـ تعريف التعجب ، وشرحه	٣٥٠
ما يصاغ منه ، وأمثلة له	٢٨٦	— للتعجب عبارات كثيرة ولكن	—
ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم	٢٨٧	المبوب له في النحو صيغتان	
يستوف الشروط		— الصيغة الأولى « ما أفعله »	
— لاسم التفضيل ثلاث حالات :		وتفصيل القول في أجزائها	
— الأولى : أن يكون مجردا من		٢٥٣ الصيغة الثانية « أفعال به »	٢٥٣
أل ومن الإضافة		٢٥٧ متى يجوز حذف التعجب منه ؟	٢٥٧
٢٨٩ هـ هل تدل صيغة أفعال إذا جردت	٢٨٩	٢٦٢ فعلا التعجب لا يتصرفان	٢٦٢
وحذفت « من » ومجرورها		أثر عدم تصرفهما	٢٦٣
على التفضيل ؟ وشواهد ذلك		٢٦٥ يبينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط	٢٦٥
٢٩٠ متى يكتر حذف « من » ومجرورها	٢٩٠	٢٦٩ كيف يتعجب مما لم يستكمل	٢٦٩
٢٩٣ يجب تقديم « من » ومجرورها	٢٩٣	الشروط	
إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا		باب نعم وبئس	
إلى استفهام ، ويشذفي غير ذلك		٢٧٠ هـ فعلان عند البصريين ،	٢٧٠
٢٩٤ الحالة الثانية : أن يكون اسم	٢٩٤	واسمان عند الكوفيين	
التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها		— هـ طريقان للنحاة في حكاية الخلاف	
٢٩٦ الحالة الثالثة : أن يكون اسم	٢٩٦	٢٧١ أنواع فاعل نعم وبئس	٢٧١
التفضيل مضافا		٢٧٣ هـ إذا كان الفاعل ضميرا مستترا	٢٧٣
— حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة		له تمييز يفسره فللمفاعل أحكام ،	
٢٩٧ حكم المضاف إلى معرفة	٢٩٧	كما أن للتمييز أحكاما	
— معمول أفعال التفضيل		٢٧٧ هل يجمع بين التمييز والفاعل	٢٧٧
		الظاهر في الكلام ؟	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	النعته المقطوع	٢٩٩	باب النعت الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة
—	متى يجوز حذف النعوت ؟	—	ه قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابيع والخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
٣٢٢	متى يجوز حذف النعت ؟ باب التوكيد	٣٠٠	تعريف النعت
٢٢٧	التوكيد ضربان	—	ه قف على معنى توضيح النعت لمنعوتة ومعنى تخصيصه إياه
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	—	ه قف على الأغراض التي يؤتى بالنعت من أجل إفادتها
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	٣٠٢	ما يوافق النعت منعوتة فيه
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامة	٣٠٤	الأشياء التي ينعت بها أربعة : الأول المشتق
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أتبعته كله بأجمع	—	ه قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشتملها
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	الثاني المشبه للمشتق
—	القول في توكيد النكرة	—	ه الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء ،
٢٣٤	ه قف على اختلاف الكوفيين والبصريين	٣٠٦	ه الاسم من حيث وقوعه نعنا أو منعوتة على أربعة أقسام :
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	—	الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط
٣٣٦	التوكيد اللفظي	٣٠٨	ه هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	—	ه الرابط بين جملة النعت والمنعوت
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٣	الحكم فيما إذا تعددت النعوت
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي	٣١٤	الحكم فيما إذا تكررت النعوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي باب العطف		
٣٤٩	العطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	ه قف على معنى العطف لغة ، وعلى سر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متمفق عليه		
٣٤٨	جوز الكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الكلام على « أو »	٣٧٧	فيم يوافق عطف البيان مشوعه	-
الكلام على « إما »	٣٨٠	يصح في عطف البيان أن يعرب	٣٤٩
ه قف على خمسة . باحث تتعلق بإما	-	بدل كل من كل ، وشرط ذلك	
الكلام على « لكن » وشرط	٣٨٣	عطف النسق	
العطف بها		تعريفه	٣٥٣
الكلام على « بل » وشرطها	٣٨٦	ه قف على معنى النسق	-
الكلام على « لا » وشرطها	٣٨٨	أحرف العطف ضربان : ضرب	-
العطف على الضمير بأنواعه	٣٩٠	يشرك لفظا ومعنى ، وضرب	
عطف الفعل على الفعل	٣٩٤	يشرك لفظا لا معنى	
عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٩٥	ه نف على الخلاف في حق وأم	٣٥٤
للفعل ، وعكسه		ولكن	
كما تختص به الفاء والواو	٣٩٦	ه قف على الخلاف في عد ليس	٣٥٥
حذف المعطوف عليه	٣٩٨	من أحرف العطف	
منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٩٩	الكلام على واو العطف	٣٥٦
باب البدل		ه تفرد الواو بخمسة عشر شيئا	-
تعريفه	٤٠٠	الكلام على فاء العطف ، وما	٣٦١
أقسام البدل أربعة	٤٠٢	تفرد به	
إبدال الضمير من الضمير	٤٠٥	الكلام على « ثم »	٣٦٣
إبدال الضمير من الظاهر ،	٤٠٦	الكلام على « حق » وذكر	٣٦٤
وعكسه		شروط كونها عاطفة	
إبدال الفعل من الفعل ، والجمله	٤٠٩	الكلام على « أم » وتقسيمها	٣٦٨
من الجمله ، والجمله من المفرد		إلى متصله ومنقطه	
ه إبدال المفرد من الجمله	٤١١	مواضع « أم » المتصلة	-
		مواضع « أم » المنقطه ،	٣٧٤
		ومذاهب النحاة في دلالتها على	
		الإضراب والاستبهام	

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

